البنـاء الـداخلي للـمعجم العـربي

دراسة تحليلية تقويمية

رسالة تقدم بها

علـي حلو حواس

الى مجلس كلية التربية (ابن رشد) / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات

نيل درجة ماجستير آداب في اللغة العربية/ لغة.

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم طه شلاش

رمضان ١٤٢٣هـ **كانون الأول ٢٠٠٢ م**

١٤٢٣ H. November ٢٠٠٢ A.C

الإهداء

إلى ..

الذي زرع فجنى أبي

إلى ..

التي ركعت أمام قدميها جوارحي أمي

إلى ..

الذي أشعل أيامه لينير دروبي أخي راضي

أهديي إليهم .. خجلا

علي

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ-ح
التمهيد : تطور التأليف المعجمي	١-١٦
الفصل الأول : الأصول والمعايير التي اعتمد عليها في جمع المادة المعجمية	١٧-٥٠
المبحث الأول : الأصول	١٧-٣٨
السماع	١٧-٢٨
الرواية	٢٩-٣٤
النقل من المصادر	٣٥-٣٨
المبحث الثاني: المعايير	٣٩-٥٠
المعيار الزمني	٣٩-٤٤
المعيار المكاني	٤٥-٥٠
الفصل الثاني: الكلمة عند المعجميين	٥١-٩٩
المبحث الأول: الترتيب	٥١-٦٠
المبحث الثاني : الضبط	٦١-٧٦
الضبط بالقلم	٦٣-٦٥
الضبط بالعبارة	٦٦-٧٢
الضبط بالميزان	٧٣-٧٦
المبحث الثالث: التفسير	٧٧-٩٩
التفسير بالمغايرة	٧٩-٨٠
التفسير بالمماثلة	٨١
التفسير بكلمة واحدة	٨٢-٨٤
التفسير بالسياق اللغوي	٨٥-٨٧
التفسير بالسياق السببي	٨٨-٨٩
التفسير بالسياق المجازي	٩٠-٩١
التفسير بالسياق الاجتماعي	٩٢
الموضوع	**الصفحة**

التفسير بالاحالة	٩٣-٩٤
التفسير بالوصف	٩٥-٩٦
عيوب التفسير	٩٧-٩٩
التكرار	٩٧-٩٨
سوء التفسير	٩٨
اهمال التفسير	٩٩
الفصل الثالث : المصطلح المعجمي	١٠٠-١٦٢
المبحث الأول: المصطلحات الدالة على التفاضل بين اللغات	١٠٠-١٢٢
المصطلحات التي تؤدي معنى الفصيح	١٠٣-١٠٨
الفصيح والافصح	١٠٣-١٠٥
الصحيح	١٠٥-١٠٧
الجيد والاجود	١٠٧-١٠٨
المصطلحات التي تؤدي معنى يخالف الفصيح	١٠٨-١٢٢
الضعيف	١٠٨-١٠٩
المنكر	١٠٩-١١٠
المتروك	١١١-١١٢
الرديء	١١٢-١١٣
الشاذ	١١٣-١١٦
النادر	١١٦-١١٧
القليل	١١٨
الغريب	١١٨-١٢٠
المنفرد	١٢٠-١٢٢
المبحث الثاني: المصطلحات الدالة على الدخيل	١٢٣-١٣٣
الدخيل والمعرب	١٢٣-١٢٩
المولد	١٢٩-١٣١
العامي	١٣٢-١٣٣

الموضوع	الصفحة
المبحث الثالث: المصطلحات الدالة على مخالفة الصواب	١٣٤-١٣٩
المصنوع	١٣٤-١٣٥
التصحيف والتحريف	١٣٦-١٣٩
المبحث الرابع: المصطلحات المستعملة في ترتيب المادة المعجمية	١٤٠-١٤٩
الاصل	١٤٠-١٤٤
الجذر	١٤٤-١٤٥
المادة	١٤٥-١٤٧
الباب والفصل	١٤٧-١٤٩
المبحث الخامس: الرموز المعجمية ، ومصطلحات اخرى متفرقة	١٥٠-١٦٢
الرموز المعجمية	١٥٠-١٥٥
مصطلحات اخرى متفرقة	١٥٦-١٦٢
الحرف	١٥٦
الفعل والمصدر	١٥٧
المذكر والمؤنث	١٥٧-١٥٨
المفرد والجمع	١٥٨-١٥٩
المهمل والمستدرك	١٥٩-١٦١
الالفاظ التي تفيد معنى الاشتراك في الدلالة	١٦١-١٦٢
الخاتمة: المعجم المقترح	١٦٣-١٦٨
المادة اللغوية	١٦٣-١٦٥
المنهج	١٦٥
الترتيب الداخلي	١٦٥
الضبط	١٦٦
التفسير	١٦٦-١٦٧
المصطلح المعجمي	١٦٧-١٦٨
مصادر البحث ومراجعه	١٦٩-١٨١
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	A-C

التمهيد
تطور التأليف المعجمي

بدءا لابد من تأكيد حقيقة مفادها ان العرب في عصر ما قبل الاسلام لا عهد لهم بالفكر المعجمي؛ لغياب التدوين، فضلا عن صفاء لغتهم وسلامتها من اللحن، وقد جعلهم ذلك راضين بما في ذاكرتهم[١].وبنزول القرآن الكريم اصبح هناك معجم منطوق لا مكتوب لتفسير ماغمض من الفاظه. و بذا اصبحت نشأة المعجم العربي مرتبطة بعلوم التفسير ارتباطا وثيقا ((فمن المعروف ان وجود مفردات وتعابير نادرة او غريبة في القرآن والحديث استدعى المفسرين والقراء، فلجأوا الى توضيحها بالشعر))[٢]. وكان الرائد في ذلك عبد الله بن عباس (٦٨هـ)، الذي وضع اللبنات الاولى للتفسير المعجمي، من خلال اسئلة وجهت اليه تحمل الفاظا من غريب القرآن، مما يحتاج الى مراجعة اقوال العرب، ومعرفة دلالاتها، وقد بلغت مئتين وخمسين سؤالا، وكل سؤال يتضمن كلمة، وضعت تلك الاسئلة تحت عنوان (سؤالات نافع بن الازرق). وفي ذلك يقول ابن عباس: ((الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن، الذي انزله الله بلغة العرب، رجعنا الى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه))[٣]. وقد تبعه في ذلك الاسلوب ابان بن تغلب بن رباح البكري (١٤١هـ)، الذي صنف كتابا بعنوان (غريب القرآن)[٤].

---

[١] ينظر: المعجمات العربية – نقد وتقويم : ٨، لنورية ذاكر العاني، الموسوعة الصغيرة ٣٧٢، بغداد ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

[٢] مدخل الى فقه اللغة العربية: ١٦٧، للدكتور احمد محمد قدور، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

[٣] الاتقان في علوم القران : ١١٩/١ ، لجلال الدين السيوطي(٩١١ هـ)، ط ٣ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، ١٣٧٠ هـ– ١٩٥١ م.

[٤] ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٤٠٤/١، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي(٩١١هـ) تحقيق : محمد ابي الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

ولم يكن القرآن المصدر الوحيد الذي ارتبطت به نشأة المعجمات العربية، بل كان هناك ايضا الحديث الشريف، إذ كان الاهتمام به متمثلا بروايته، والعناية بغريبة، وما يستغلق منه على الافهام.

وقد كان ذلك في اس دوافعه وطبيعة اهدافه رغبة دينية محضة، ولكنه ارسى من وجه اخر نواة التأليف المعجمي[١]، الذي اخذ فيما بعد ينمو ويكبر حتى استوى على سوقه عند المعجميين الاوائل، ولا سيما الخليل بن احمد الفراهيدي.

فاصبحت العناية بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من اهم الاسباب، التي من اجلها ظهر التدوين في الموضوعات اللغوية، وفي هذا يقول ابن خلدون: ((فاحتيج الى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس، وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث))[٢]، ويرى ان من دوافع نشأة المعجم هو ظهور الفساد، المتمثل باستعمال اللفظ في غير مجاله الدلالي[٣].

ولم يتجه التدوين للغة عامة، بل اتجه اول الامر الى ما يعز على الذاكرة، ويند عن الحفظ، إذ إن الناس انذاك لم تكن ذاكرتهم تغنيهم عما هو مدون، بل كان ثمة شيء في ملكهم وثمة شيء يعز عليهم[٤].

نقول إذن ان ظهور المعجم ارتبط بالدوافع الآتية:

١- الدافع الديني: وهو خدمة القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف.

٢- الدافع القومي: ويتمثل في حفظ العربية من الألفاظ الدخيلة.

٣- الدافع الاجتماعي: وهو تعرف عادات العرب، وتقاليدهم، وسلوكهم الاجتماعي.

٤- الدافع الثقافي: وهو توسع العربية، وازدياد الثروة اللغوية، مما جعل كثير منها يخفى على الافهام، فشرع العلماء في شرح ما غمض منها[٥].

---

[١] ينظر: المعجم العربي – بحوث في المادة والمنهج والتطبيق: ١٧٩ و ١٨٠، للدكتور رياض زكي قاسم دار المعرفة ، بيروت.

[٢] مقدمة ابن خلدون: ٥١٦، دار الشعب، القاهرة.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: الصحيفة نفسها.

[٤] ينظر: المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها: ٣١١، (مقال) لابي طالب زيان، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، الجزء الاول، المجلد الاربعون، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

[٥] ينظر: المعجمات العربية : ١٨و١٩، نورية ذاكر العاني.

ومن اجل ذلك كله بدأت حركة جمع اللغة، وهي في أول أمرها ((حركة عفوية تفتقر الى قدر كبير من التنظيم والشمول، وهو امر طبيعي، كان القصد منه تدوين الالفاظ وجمع المتناثر منها))[١].ويمكن ان نضع هذا العمل ضمن المرحلة الاولى في التأليف المعجمي، وهي تبدأ من اواخر القرن الاول الهجري حتى اواخر القرن الثاني، فقد ((كان علماء اللغة يأخذون الالفاظ العربية من افواه عرب الصحراء، او الوافدين على الامصار الذين لم تتأثر ألسنتهم بمخالطة الاعاجم))[٢].

ويبدو ان الجمع في تلك المرحلة كان اعتباطيا، فقد جمعت الالفاظ بشكل عشوائي غير منظم، فلم يكن جهدهم منصبا على سوى جمع اللغة من افواه الناطقين بها، مع تحري الفصاحة في ذلك.

اما المرحلة الثانية، فقد تم فيها التدوين بشكل اقرب الى التنظيم والترتيب، إذ دونت الالفاظ في رسائل صغيرة متفرقة، عرفت قدرا اكبر من التنظيم، بحيث جمعت كل رسالة مجموعة من الالفاظ التي يربطها رابط لفظي معين، كجمع الالفاظ التي تشترك في حرف واحد مثلا، أو التي تحمل معنيين متضادين ٠٠٠او الرسائل التي الفت في مثلث الكلام٠٠٠كما الفت في هذه المرحلة رسائل اخرى، فجمعت فيها الافعال المتماثلة في اوزانها، ككتاب (فعل و أفعل) لقطرب (٢٠٦هـ)٠[٣].

ولم يكن امر الرسائل مقصورا على ذلك، بل شمل ايضا الرسائل التي الفت على اساس الموضوعات، فمنها ما ألف في النبات، او الحيوان، او الانسان، وسبب ذلك انهم وجدوا الفاظا يمكن تصنيفها على طوائف، في كل منها مجموعة من الالفاظ التي تربطها وشائج معنوية، وتسمى (رسائل الحقول الدلالية)[٤].

ومع نهاية المرحلة الثانية بدأت مرحلة جديدة، تضمنت تأليف المعجمات العامة بأسلوب شامل ومنظم، إذ اعتمد اصحابها على كتب المرحلتين الاولى والثانية، فجمعوها

---

[١] اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية: ٣٤و٣٥، للدكتور عبد اللطيف الصوفي، ط١، دار طلاس ١٩٨٦م.

[٢] المصدر نفسه: ٣٦ و٣٧.

[٣] المصدر نفسه: ٣٩.

[٤] ينظر: المدارس المعجمية: ٨٦ و ٨٧، للدكتور عبد القادر عبد الجليل، ط١، دار صفاء، عمان ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

واضافوا إليها بجهودهم المتلاحقة قدرا اكبر من السعة، والشمول، والتقصي، والتنظيم[١] واول تلك المعجمات (العين) للخليل بن احمد، و (الحروف) لابي عمرو الشيباني ، ثم توالت فيما بعد معجمات متعددة، رغبة في استيعاب المادة اللغوية، وما يدور حولها من مسائل تتعلق بها٠٠ واهتماما منهم بتخليص لغة العرب من الشوائب التي علقت بها؛ بسبب التصحيف والحريف، وبسبب اختلاط العرب بالاعاجم، وما حصل من فساد لغوي عانته الامة العربية كثيرا[٢].

كل ما تقدم ادى الى تطور التأليف المعجمي من حيث النشأة، أما ما يتعلق باللغة التي اعتمد عليها في ذلك، فقد روعي فيها منهجان: الاحصاء، والاختيار[٣].

- **الاول**: انقسم على قسمين، احدهما: الاحصاء الرياضي، وهو ما ذهب اليه الخليل في كتاب (العين)، والاخر : الاحصاء الشبه التام لكل مواد اللغة العربية، وهو احصاء يعتمد صاحبه على جمع ما سمع، وما روي ودون فحسب، وهو ما ذهب اليه ابن منظور في (لسان العرب)[٤].

- **اما الثاني:** فقد انقسم ايضا على قسمين، احدهما: الاختيار المنظم، الذي يعمد الى تحديد كم المعجم ونوعه، وهو ما ذهب اليه الزمخشري في (اساس البلاغة)، والاخر: الاختيار الذوقي، الذي يرمي الى اختيار الجميل الحسن، أو الفصيح، او ما يسمى احيانا بالصحيح[٥]. ويبدو ان هذا الجانب قد اهمله اللغويون–اصحاب المعجمات– ولم يفطنوا اليه الا في القرن الرابع الهجري، حين مالوا الى تخليص معجماتهم من الالفاظ التي اصبحت بعيدة عن

---

[١] ينظر: اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية: ٣٩ و٤٠.

[٢] ينظر: تطور التأليف المعجمي : ٢١٢و٢١٣، للدكتور هاشم طه شلاش، دراسات عربية واسلامية، العدد الاول، السنة الاولى، ١٩٨٢م.

[٣] ينظر: المدارس المعجمية : ١٦.

[٤] ينظر: المعجم العربي: ١٩٩، د. رياض زكي قاسم.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: الصحيفة نفسها، والمدارس المعجمية: ١٦.

الاستعمال، والالفاظ التي لم تثبت صحتها، مما ضمته المعجمات المبكرة، التي ترمي الى الجمع، اكثر مما ترمي الى الاختيار[١].

واول من اتبع هذا المنهج ابن دريد في (جمهرة اللغة)، وهو يقول في سبب تسميته: ((وانما اعرناه هذا الاسم؛ لانا اخترنا له الجمهور من كلام العرب، وارجأنا الوحشي المستنكر، والله المرشد للصواب))[٢]. ثم تبعه في ذلك الازهري، ولهذا سمى كتابه (تهذيب اللغة)، الذي قال في خطبته: ((وألفيت طلاب هذا الشأن من ابناء زماننا لا يعرفون من آفات الكتب المصحفة المدخولة ما عرفته، ولا يميزون صحيحها من سقيمها كما ميزته))[٣].

والناظر في هذين المعجمين يدرك ان صاحبيهما لم يلتزما بما صرحا به، فادخلا فيهما الغريب والحوشي. وعسى ان يكون ذلك سببا حدا السيوطي[٤] على وضع الجوهري في مقدمة من التزم الصحيح مقتصرا عليه؛ ولهذا سمى كتابه (الصحاح)، وقال في خطبته: ((اني قد اودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة، التي شرف الله منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطا بمعرفتها٠٠ بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة، في ديارهم بالبادية؛ ولم ال في ذلك نصحا، ولا ادخرت وسعا، نفعنا الله واياكم به))[٥].

والملاحظ فيما سبق ان المعجمات اتبعت اول امرها المنهج الاحصائي، بغية حصر اللغة، ثم عزفت عنه المعجمات التي ظهرت فيما بعد واتبعت المنهج الاختياري؛ لان الاول قد ادخل الحوشي، والغريب، والمستكره، والمصحف، فضلا عما اهمل من المواد، فظهر معجميون هذبوا وشذبوا واستدركوا ما فات السابقين.

---

[١] ينظر: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري: ٣٢٥، للدكتور نعمة رحيم العزاوي وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.

[٢] جمهرة اللغة: ٤/١، ط١ ، دار صادر ، بيروت، ١٣٥١هـ.

[٣] تهذيب اللغة: ٦/١، تحقيق: الاستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

[٤] ينظر: المزهر: ٩٧/١، تحقيق: احمد محمد جاد المولى واخرون، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

[٥] الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية: ٣٣/١، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

وبتلك السبل الف المعجم العربي، واصبح فنا من فنون اللغة الكبرى، التي اعتنى بها العرب عناية خاصة، ووضعوا فيها نظريات كبرى، واستنبطوا لها عدة تطبيقات، الا انهم لم يعنوا بالنظريات بقدر ما عنوا بالتطبيقات، أي انهم بذلوا جل جهدهم في وضع النظرية المعجمية، ولكنهم لم يطبقوا ما نظروا به تطبيقا دقيقا.

وقد اتبع المعجميون في تآليفهم عدة انظمة، هي:

اولا: نظام المخارج التقليبية

ابتدعه الخليل معتمدا على تسلسل مخارج الاصوات، مرتبها ترتيبا تصاعديا من الاسفل الى الاعلى، وقد تجسد عمله هذا في كتاب (العين)، الذي أعاره تلك التسمية؛ لانه يبدأ بحرف العين، الذي يقع في مقدمة حروف الحلق.

وترتيب الخليل للاصوات كان الاتي: (ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ث ر ل ن ف ب م و ا ي). وهو ترتيب غاية في الصعوبة والتعقيد، فلا دراية لنا بالعلة التي الجأته الى ذلك، ولعله كان يطلب التميز، ثم انه كان ذا عقلية رياضية، فأراد ان يوظفها في بناء المعجم العربي. ولو وقف عند هذا الحد لكان هينا، ولكنه لجأ الى نظام التقليبات؛ بغية إحصاء الفاظ اللغة بطريقة حسابية.

ولم يقف ذلك النظام عند الخليل، بل تبعه فيه اخرون، أمثال ابي علي القالي في (البارع)، وابي منصور الازهري في (تهذيب اللغة)، والصاحب بن عباد في (المحيط) ، وابن سيده في (المحكم والمحيط الاعظم).

وقد اصاب هذا النظام تطور شكلي لا جوهري ، من حيث ترتيب الحروف والابواب، ونرى ذلك ممثلا بالبارع ((فليس غريبا ان يكون الاساس الصوتي، الذي سلسل الخليل بموجبه الحروف، هو الاساس نفسه الذي جرى عليه القالي ... ولكن التسلسل اختلف لا من حيث الاساس المتبع، وانما من حيث تقدير مكان مخرج الصوت، مما ادى الى

تقديم وتأخير))[١] . ويمكن ان نلمس ذلك الاختلاف بمتابعة ترتيب القالي الحروف، وهو كما يراه (فلتون): ((هـــ ح ع خ غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا ي))[٢]، ونص على هذا الترتيب ايضا الدكتور عبد القادر عبد الجليل[٣].

ويمكن ان نحصر اوجه الاختلاف بين ترتيب الخليل وترتيب القالي بما يأتي:-

١- وضع القالي الاحرف الذلقية الثلاثة (ل ر ن) قبل الاحرف اللثوية (ظ ذ ث)، مع تقـديم (الراء) المكررة على (اللام) الانحرافية.

٢- وضع القالي الاحرف النطعية الثلاثة (ط د ت) قبل الاحرف الاسلية الثلاثـة (ص س ز) مع تقديم صوت (الزاي) على (السين) من حيث المخرج الصوتي.

٣- وضع القالي صوت (العين) الحلقي في المرتبة الثالثة من حيث تدرج المخرج، وصـوت (الهاء) في المرتبة الاولى.

٤- غير القالي في ترتيب مخارج الاصوات الشجرية الثلاثة ، اذ قدم صوت (الضاد) علـى (الجيم) و (الشين) [٤].

ويرى الدكتور حسين نصار ان القالي اتبع ترتيب سيبويه، مع بعض خلاف طفيـف وهو يستنتج ترتيبا يخالف به ما اثبته الدكتور هاشم الطعان في تحقيقه كتاب البارع نقلا عـن (فلتون) ، فقد قال: ((رتب القالي الحروف على النحو التالي ، كما يستنتج من المواد: هـ ع غ ق ك ض ج ش ر ن ط د ت ص ز س ذ ث ف ب م و ا ي ء))[٥].

والناظر في الرأيين المتقدمين يرى اختلافا في تسلسل الحروف ، فهذا الاخير لم يدخل حرفي (الحاء ، والخاء) ضمن الترتيب؛ لانهما كما يقول: ((لم يردا في ايه لفظة في القطـع الباقية من الكتاب .. ولذلك لم نستطيع الحكم على موضعهما في ترتيب القالي)) [٦]. ثـم انـه

---

[١] البارع في اللغة (مقدمة المحقق): ٧٠، للقالي ، تحقيق: هاشـم الطعـان، ط١، دار الحضـارة العربيـة بيروت، ١٩٧٥م.

[٢] المصدر نفسه : الصحيفة نفسها.

[٣] ينظر: المدارس المعجمية: ١٣٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٣٤و١٣٥.

[٥] المعجم العربي : ٣١٤/١ و ٣١٥، دار مصر للطباعة ، ١٩٥٦ م.

[٦] المصدر نفسه : ٣١٥/١.

ادخل (الهمزة) في الترتيب ، وجعلها في اخره، مخطئا (فلتون) الذي قال فيها : ((ليس لدينا أي شاهد مخطوط عن موضع الهمزة)) [١].

اما الابواب ، فقد جعلها صاحب العين خمسة، وهي: الثنائي المضاعف، والثلاثي الصحيح، والثلاثي المعتل، واللفيف – أي المعتل بحرفين – واخيرا ابواب الرباعي والخماسي. اما القالي فقد جعلها ستة، وهي : الثنائي المضاعف وسماه (الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة)، والثلاثي المعتل، والحواشي او الاوشاب ، والرباعي، والخماسي.

والملاحظ فيهما ان القالي وضع باب الحواشي او الاوشاب بدلا من باب اللفيف، وهو المعتل بحرفين، ولعله اختلاف في التسمية فقط، فقد ذكر في باب الحواشي ما نصه: ((هذه ابواب تتصل بالثلاثي المعتل مما جاء على حرفين احدهما معتل، او ثلاثة منها حرفان معتلان وسميناه باب الحواشي)) [٢]. وقد يسميه معتل الاوشاب [٣]. يزاد على ذلك انه فصل بين الرباعي والخماسي، ووضع كلا منهما في باب مستقل عن الاخر.

ومن مظاهر التطور الاخرى التي احدثها القالي، هو التزامه ضبط الالفاظ بالعبارة كي لا يطولها التصحيف والتحريف، الذي يعد من الماخذ التي تسجل على المعجميين الذين سبقوه، ولاسيما صاحب العين، فقد ترك هذا الاخير معظم الفاظه من غير ضبط، واقتصر فيها على الضبط بالقلم. فاصبح القالي في هذا الجانب جديرا بان يقول عنه الحميدي: ((كانت كتبه على غاية التقييد والضبط والاتقان))[٤].

بقي لنا من معجمات هذا النظام (تهذيب اللغة)، و(المحيط)، وقد تابع صاحباهما الخليل بن احمد في ترتيب الحروف والابواب ، ولم يجرؤا على تغييرها مثلما فعل القالي. اما (المحكم) فقد وافق فيه ابن سيده الخليل في ترتيب الحروف، ولكنه خالفه في ترتيب الابواب وهي عنده الاتي: (الثنائي المضاعف الصيحيح ، والثلاثي الصحيح ، والثنائي المضاعف المعتل، والثلاثي المعتل، والثلاثي اللفيف ، والرباعي ، والخماسي).

---

[١] المعجم العربي: ٣١٥/١، د. حسين نصار.

[٢] البارع : ١٧٠ – ١٧٥.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٧و٤٤٨.

[٤] معجم الادباء: ٣١/٧ ، لياقوت الحموي، دار المستشرق ، بيروت – لبنان.

والملاحظ في ترتيب الابواب عند ابن سيده انه يفتقر الى قدر كبير من التنظيم والتسلسل، اذ فصل بين الثنائي المضاعف الصحيح والمعتل بباب اخر، وهو الثلاثي الصحيح، ثم عاد في الباب الرابع الى الثلاثي المعتل. وكان الاجدر به ان ينتهي اولا من ابواب الثنائي المضاعف بنوعيه الصحيح والمعتل، ثم ينتقل الى ابواب الثلاثي، الذي يشتمل على الصحيح والمعتل.

ثانيا: نظام الابنية الالفبائية

وقد اعتمدت عليه ثلاثة معجمات هي: (جمهرة اللغة) لابن دريد ، (ومقاييس اللغة والمجمل) لابن فارس. وقد ظهر هذا النظام ليعالج ما عاناه النظام الصوتي من عسر ومشقة. فاستبدلوا بالنظام الصوتي النظام الالفبائي، الذي يقول عنه ابن دريد : ((اذا كانت الحروف المرتبة على الالف باء بالقلوب اعبق، وفي الاسماع انفذ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة وطالبها من هذه الجهة بعيدا عن الحيرة، مشفيا على المراد)) [1]. ولكنه لم يعتمد على هذا النظام وحده، بل جعل من الابنية اساسا اعتمد عليه في الترتيب، فاصبح كتابه مقسما على الثنائي المضاعف وما يلحق به، فالثلاثي وما يلحق به، فالرباعي وما يلحق به، فالخماسي وما يلحق به، ثم اضاف اليه ابوابا للفيف، وابوابا للنوادر. واللفيف عنده لا يراد به الالفاظ التي تضم حرفي علة، كما هو الحال عند الصرفيين، بل جعله خاصا بالابواب القصيرة.

وعلى الرغم من تخليه عن النظام الصوتي، فانه لم يستطع التخلص من نظام التقليبات الذي اوجده الخليل، ولكنه حاول ان ينماز من الاخرين باتباعه منهجا جديدا في الترتيب، وهو انه يبدأ كل باب باللفظة التي تبدأ بالحرف المعقود له الباب، يليه الحرف الذي يأتي بعده في الترتيب الالفبائي. فابواب الباء يصدرها بالباب والتاء، وابواب التاء يصدرها بالتاء مع الثاء.. الى اخر الحروف. ويشمل هذا المنهج ايضا تقليبات المادة اللغوية، فاذا اردنا لفظه (بقر) وجدناها في مادة (برق)؛ لان الراء تأتي قبل القاف في الترتيب الالفبائي.

---

[1] الجمهرة : ٣/١.

وثاني تلك المعجمات (مقاييس اللغة) لابن فارس، الذي جعل الترتيب الالفبائي اساسه الاول في التقسيم، فاصبح كتابه مقسما على كتب ، كتاب الهمزة، فكتاب الباء فكتاب التاء.. الى اخر الحروف. مستبعدا في ذلك نظام التقليبات، ولكنه حافظ على نظام الابنية.

وقد تابع ابن فارس ابن دريد في ترتيب الالفاظ التي تذكر في الباب الواحد ، فهو حين يبدأ بالحرف يحاول ان يستكمل ما يليه من الحروف، ثم يعود ثانية الى الحروف التي قبله فتصير بهذا في اخر الباب، ففي ابواب الثلاثي لا يذكر التاء مع الهمزة، وانما يبدأ بباب التاء مع الجيم، ثم التاء مع الحاء... الى اخر الحروف، ثم يعود الى باب التاء مع الهمزة، ثم التاء مع الباء.

يزاد على ذلك ان ابن فارس في كتاب (المقاييس) قد احدث نقله نوعيه في التأليف المعجمي، فهو لم يقتصر على الجمع والتفسير مثلما فعل السابقون، بل حاول ايضا ان يكشف الستار عن المعنى الاصلي للمادة ، ثم يورد تحته الالفاظ التي تحمل ملامح ذلك المعنى وسمى تلك المعاني (الاصول والمقاييس).

الا ان تلك الفكرة لم تنطبق على الالفاظ الرباعية والخماسية ، وانما اقتصر تطبيقها على الالفاظ الثنائية والثلاثية، لذا وصفها بانها منحوتة.

بقي لنا من معجمات هذا النظام (المجمل) لابن فارس، ويقال فيه ما قيل في (المقاييس)، ما عدا فكرة الاصول والمقاييس.

ثالثا: نظام الالفبائية الاصولية

وهو نظام يعتمد على اساس واحد، هو الترتيب الالفبائي ، من غير ان يكون معه شيء اخر، مثلما حصل في نظام الابنية الالفبائية .

واول ما الف على اساسه كتاب (الجيم) لابي عمر الشيباني، وقد طبقه على الحرف الاول فقط، مما جعله ينثر الالفاظ التي تشترك في الحرف الاول نثرا اعتباطيا.

وكان حق هذا النظام ان يتقدم في دراستنا على نظام الابنية الالفبائية؛ لان الشيباني- وهو صاحب اول معجم اتبع نظام الالفبائية الاصولية- قد سبق مؤلفي المعجمات التي اعتمدت على نظام الابنية الفبائية. ولكننا ارجأناه ؛ لأن الشيباني لم يطبقه بشكل دقيق مثلما نوهنا انفا فليس له في هذا النظام سوى انه وضع اساسه، الذي نما واستوى عند الزمخشري في (اساس البلاغة)، الذي احدث فيه تطورا كبيرا، اذ انه لم يقتصر على الحرف الاول- مثلما فعل الشيباني- وانما اشرك معه الحرفين الثاني والثالث، وبذا تخلص من فوضى الترتيب التي عانتها الالفاظ المبدوءة بالحرف المعقود له الباب.

ومن ناحية اخرى احدث الزمخشري تطورا ملموسا في البناء المعجمي ((فهو لم يقتصر على اختيار الصحيح، ولكنه خطا خطوة بعد ذلك، فتخير ما وقع في عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلقين ، او ما جاز وقوعه فيها، وانطواؤه تحتها من التراكيب التي تملح وتحسن ، ولا تنقبض عنها الالسن؛ لجريها على رسلات الاسلات...)) [1]. يزاد على ذلك انه اعتمد على توضيح التراكيب دون المفردات، فمن خصائص اساسه: ((التوقيف على مناهج التركيب والتأليف ، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بددا ، ومتناظمة لا طرائق قددا))[2].

وبعد الزمخشري جاء الفيومي ، والف (المصباح المنير) على وفق نظام الالفبائية الاصولية، واحدث فيه تطورا ، تجسد بوضع حرف الهمزة ضمن حرفي العلة (الواو او الياء)، أي انه لم يفرد لها بابا خاصا، وجعلها محمولة على غيرها، فان جاءت في موضع العين وما قبلها مكسور جعلها مع الياء، نحو (ذئب)، فقد ذكرها تحت باب (الذال مع الياء وما يثلثهما). وان كان ما قبلها مضموما جعلها مع الواو، نحو (سؤر) ، فقد ذكرها تحت باب (السين والواو وما يثلثهما). اما اذا وقعت الهمزة في موضع اللام، فانه يراعي في ذلك ما تقتضيه الحالة الصرفية، فلفظة (خطأ) تذكر مع (خطا- يخطو) ، ولفظة (قرأ) تذكر مع (قرى -يقري).

---

[1] المعاجم اللغوية: ٣٦ ، للدكتور محمد احمد ابو الفرج، دار النهضة العربية، ١٩٦٦م.

[2] اساس البلاغة: ٨ ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

رابعا: نظام القافية

ويسمى نظام الباب والفصل؛ لانه يعتمد على الحرف الاخير ويسمى بابا، والحرف الاول ويسمى فصلا. ويبدو ان هذا النظام يحمل ملامح نظامين، احدهما: النظام الالفبائي الذي ابتكره نصر بن عاصم الليثي (٨٩ هـ) [١] . والاخر: نظام التقفية، الذي ظهر عند اليمان بن ابي اليمان البندنيجي في كتابه (التقفية) [٢].

وقد حصل خلاف بين الباحثين في مبتدعه، ففريق[٣] يرى ان مبتدعه هو الجوهري في (الصحاح) ، وفريق اخر[٤] يرى انه الفارابي في ديوان الادب، وهناك رأي ثالث يذهب الى انه ليس للجوهري ولا خاله الفارابي الريادة في ابتداع هذا النظام، وانما هي من حق أبي بشر البندنيجي (٢٨٤هـ) في معجمه (التقفية في اللغة)[٥].

والباحث يميل الى الراي الثاني؛ لان الجوهري لم يكن اول من اتبع هذا النظام، بل سبقه اليه الفارابي، الذي استمد الفكرة من البندنيجي في الاعتماد على اواخر الالفاظ، وزاد عليه الاعتماد على اوائلها، مما جعل تلك الفكرة نظاما ميسورا ، وخاليا من صعوبة البحث عن الالفاظ ، ولاسيما التي تشترك في الحرف الاخير فقط، وهي صعوبة نلمسها عند البندنيجي في التقفية، اذ اعتمد على الحرف الاخير فقط، فأصبحت الالفاظ ذات القافية الواحدة منثورةً بلا ترتيب.

---

[١] ينظر: المعجم العربي بين الماضي والحاضر: ٢٢ ، للدكتور عدنان الخطيب، ط١ ، القاهرة ١٩٦٦- ١٩٦٧ م.

[٢] ينظر: التقفية في اللغة : ٣٠١ – ٣٠٥، (مقال) للدكتور خليل العطية، مجلة المورد العراقية، المجلد الخامس، العدد الرابع، ١٩٧٦ م.

[٣] ينظر: اولية تدوين المعاجم: ٥١٩ ، (مقال) ليوسف العش ، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد السادس عشر ١٩٤١ م، والمعاجم العربية: ٩١ ، للدكتور عبد الله درويش ، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٦م ودلالة الالفاظ : ٢٤٣ ، للدكتور ابراهيم انيس، ط٢ ، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣ م، والمعاجم اللغوية: ١٠٣، للدكتور اميل يعقوب، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٨١م.

[٤] ينظر: الدراسات اللغوية في القرن الثالث الهجري –مع تحقيق كتاب (التقفية): ١٦٦، للدكتور خليل العطية القاهرة، ١٩٧٣م.

[٥] ينظر: المدارس المعجمية: ٢٩٠.

وقد اعتمدت على هذا النظام معجمات سبعة، هي : (الصحاح) للجوهري، و(مختار الصحاح) للرازي، و (العباب، والتكملة والذيل والصلة) للصغاني، و (لسان العرب) لابن منظور، و (القاموس المحيط) للفيروزابادي ، و (تاج العروس) للزبيدي. وهي تسير على نظام التقفية بالنسبة للابواب ، وعلى النظام الالفبائي بالنسبة للفصول، وان الانتقال من باب الى اخر يسير على وفق النظام الالفبائي ايضا [١].

والمعروف ان النظام الالفبائي يسير في طريقين، بالنسبة لاهل المشرق واهل المغرب. فالطريق المشرقي يسير على النظام الاتي: (أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و هـ ي). والطريق المغربي يسير على النظام الاتي: (أ ب ت ث ج ح خ د ذ رز ط ظ ك ل م ن ص ض ع غ ف ق س ش هـ و ي).

وهذا يعني ان الواو تقع قبل الهاء في النظام المشرقي، وبعد الهاء في النظام المغربي.. فهل يعني هذا ان المعجمات التي اعتمدت على نظام الباب و الفصل اتبعت النظام المشرقي في الفصول ، واتبعت النظام المغربي في الابواب ؟

واغلب الظن ان اصحابها لم يقصدوا ذلك؛ لانهم لو قصدوه لاتبعوا النظام المغربي بدقة، وهو يخالف النظام المشرقي، مثلما رأينا انفا [٢].

وتفسير ذلك انهم في الابواب جعلوا حرفي العلة (الواو والياء) متتابعين، أي انهم جمعوا الالفاظ، التي يكون حرفها الاخير واوا او ياءً في باب واحد؛ لانهم وقعوا في مشكلات بالنسبة للالفاظ المعتلة الاخر، فلم يستطيعوا التمييز، احيانا، بين ما كان واوي الاصل، وما كان يائي الاصل، وان حرف العلة قد يكون منقلبا عن الواو وعن الياء في كلمة واحدة، وهذا يعنى ان الكلمة ينبغي ان ترد في مكانين من المعجم؛ لذا جمعوا بينهما في باب المعتل تخلصا من ذلك، وقدموا الهاء على الواو اضطرارا[٣].

واذا تتبعنا المعجمات التي الفت على نظام القافية لم نر تغيرا و تطورا في المنهج المتبع، مثلما حصل في النظام الصوتي، والنظام الالفبائي، سوى ما فعله الصغاني في

---

[١] ينظر: دراسة في مختار الصحاح: ٢٤٩ ، (مقال) للدكتور هاشم طه شلاش، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع والعشرون، الجزء الثالث، ١٩٨٣م.

[٢] المصدر نفسه : ٢٤٩ و٢٥٠ .

[٣] ينظر: تطور التأليف المعجمي: ٢٠٧.

(العباب) ، فحاول في اكثر مواده ان يبين الدلالة الاصلية لها، ويراد بالدلالة الاصلية المعنى الاول الذي تدور حوله معاني صيغها، وكذلك ما اثبته في بعض الالفاظ الرباعية، فقد ذهب الى انها منحوته ، وبين الاصل الذي نحتت عنه. وهو في كل ذلك مقلد لابن فارس وناقل فكرته، التي حقق فيها ابداعا لم يسبق اليه.

واذا ما وازنا بين نظام القافية (الباب والفصل)، ونظام الالفبائية الاصولية، لمسنا سهولة هذا الاخير، وامكانية الوصول الى الالفاظ باقل وقت وجهد ممكنين، وعلى الرغم من ذلك نجد المتأخرين قد اعرضوا عنه، كابن منظور ، والفيروزابادي ، والزبيدي ، ولجؤوا الى استعمال نظام اكثر صعوبة هو نظام القافية. ومرد ذلك الاعراض انهم وجدوا ان نظام الالفبائية الاصولية لا يعتمد المهارة والحذق والقدرة على المراجعة، كما هو نظام القافية.

اما المادة اللغوية، فقد اتسعت وتشعبت من معجم الى اخر، ابتداء من (الصحاح) الذي اعتمد على الاختصار ونبذ الحوشي والمستكرة، الى (لسان العرب)، الذي جعله ابن منظور موسوعة لغوية ضمت كثيرا من فروع اللغة، ثم (القاموس المحيط)، واخيرا (تاج العروس)،الذي لم يقتصر على ما يتعلق بفروع اللغة، بل شمل كثيرا من المعارف في العلوم الاخرى.

ومن ملامح التطور الاخرى التي اختصت بها معجمات هذا النظام، ان بعضها حاول ان يمهد لكل باب بمقدمة، ضمت معلومات عن طبيعة الحرف المعقود له الباب، ونجد هذا عند صاحب اللسان ، لكنه لم يشمل الابواب جميعا ، اما الزبيدي فقد حرص على ان يتبع ذلك المنهج في الابواب كلها.

وقد حاول مؤلفو هذه المعجمات ان يحيوا سنة القالي في ضبط الفاظهم بالعبارة، وعدم الاكتفاء بالضبط بالقلم ، خشية التصحيف والتحريف الذي يعتري الالفاظ؛ لان الخط العربي لا يبين انواع الحروف بشكل دقيق ، فتبقى اللفظه عرضه للتصحيف، الذي يقع نتيجة السهو والخطأ في القراءة والنسخ. واكثرها عناية بهذا الجانب (تاج العروس) الذي حاول فيه صاحبه ان يضبط كل كلمة، اما بالنص على نوع الحرف، او بالوزن الصرفي، او التمثيل بلفظ مشهور، وغير ذلك من سبل الضبط.

تلك هي الانظمة التي اعتمد عليها المعجميون في تآليفهم ، واكثرهـا اعتمـادا فـي التأليف المعجمي الحديث، هو نظام الالفبائية الاصولية ، ثم نظام القافية.

بعد هذه الرحلة التي تضمنت ثلاث محطات: النشأة، واللغة،و المنهج. لم يبق لنـا الا ان نختم ذلك بشيء عن اسلوب المعجمي في الاستشهاد، وما حصل فيه من تطـور. ونبـدأ بالقران الكريم، اذ استشهد به في جميع المعجمات بلا استثناء. اما الحديث النبوي، فهو مـن المصادر المهمة التي اعتمد عليها المعجميون في استشهادهم، بدعوى ان عملهم يعتمد علـى المعنى، وهو غير موضع للنزاع. اما النحاة فقد تحاشوا نص الحديث الشـريف، بـدعوى ان عملهم يعتمد على صحة النطق وروايته، بمعنى ان علماءنا القدماء فرقـوا فـي الاستشـهاد بالحديث الشريف بين المستوى المعجمي والمستوى الوظيفي ، فقبلوا الاول ورفضوا الثاني[1].

وقد تفاوت المعجميون في نسبة الاستشهاد بالحديث ((اذ كان البصريون اكثر تزمتـا من الكوفيين حتى في اللغة... وقد اعتمدت المعجمات الكوفية على الحديث بقدر اكبـر ممـا نجده في المعجمات البصرية))[2].

ومن مصادر الاستشهاد الاخرى، الشعر العربي، اذ ذهب جمهور اللغويين الى عـدم الاستشهاد بشعراء العصر العباسي، ووقفوا عند ابراهيم بن هرمة (١٥٠ هـ) من الامـويين الا ان صاحب العين استشهد للعباسيين، امثال بشار بن برد (١٦٧ هـ)، وحفـص الامـوي ،وغيرهم ، ثم تبعه في ذلك عدد من المعجميين ، امثال البندنيجي ، والجوهري والزمخشري، وابن منظور، وغيرهم. وستناول ذلك بتفصيل اكثر في الفصل الاول من هذه الدراسة.

وطلبا للاختصار لجأت بعض المعجمات الى تقليـل الشـواهد ، ولاسـيما الشـاهد الشعري، وهو ما نبصره عند قراءتنا في (المحيط)، فلا نكاد نرى شعرا الا في مواضع قليلة. اما الشواهد القرانية والحديثية فهي الاخرى قليلة، لكنها لا تصل في قلتها الى مرتبة الشـاهد الشعري. ونحن معه في ذلك لو كانت غايته عدم تكـرار الشـواهد المسـوقة فـي المعنـى الواحد،ولكنه كان بعيدا عن تلك الغاية. ونرى ذلك ايضا في (المجمل)، اذ لجأ فيه صاحبه الى حذف الشواهد، والاقتصار على المشهور منها.

---

[1] ينظر: المعجم العربي: ١٧٥ ، د. رياض زكي قاسم.

[2] الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث: ٣٥٥ ، للدكتور محمد حسين ال ياسين، ط١ ، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

وبعد تلك الرحلة التي وقفنا من خلالها في المحطات التي مرت بها سيارة المعجم العربي ، لو القينا نظرة على مادته اللغوية، مذ اول معجم ظهر الى وقتنا الحاضر، لم نلمح تطورا جوهريا ؛ لان مصادره القديمة والحديثة تنقل بعضها عن بعض. وبهذا الشكل اصبح التقليد ديدن المعجميين . قال ابن دريد ((ولم اجر في انشاء هذا الكتاب الى الازراء بعلمائنا ولا الطعن في اسلافنا ، وانى يكون ذلك ، وانما على مثالهم نحتذي ، وبسبلهم نقتدي، وعلى ما اصلوا نبتني، وقد الف ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفرهودي (رضوان الله عليه) كتاب العين، فاتعب من تصدى لغايته، وعنى من سما الى نهايته)) [1]. وقارئ هذا النص يدرك عدم تجرؤ اللاحق على مخالفة السابق، وكأن عمله غاية في الكمال.

[1] الجمهرة : ٣/١.

المبحث الأول

الأصول

اولا: السمـــاع

السماع لغة: مصدر جيء به على غير فعله، يقال: اخذت عنـــه ســـمعا وســـماعا[١]. فالسمع مصدر قياسي فعله (سمع)، اما السماع فهو مصدرا غير قياسي، وهو ما سمعت بـــه فشاع و تكلم به [٢].

اما اصطلاحا ، فهو ((الاخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بهـــا))[٣]. ويـنـــدرج تحته ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القران، وكـــلام نبيـــه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، الى ان فسدت الالسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا))[٤].

فالسماع لابد له من تحقق المباشرة في اخذ المادة اللغوية، وان لم يتم بهذه الصورة فلا يعد سماعا [٥]. أي انه لا يسمى سماعا ما لم يعتمد على المشافهة.

عرف السماع بهذا المعنى – اول الامر – في القرن الثاني الهجري، معتمدا في نشأته على العلماء الاوائل، امثال عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي(١١٧هـــ)، ويحيـــى بـــن

---

[١] ينظر: لسان العرب: ١٦٢/٨ (سمع) ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٦٥/٨ (سمع).

[٣] انباه الرواة على انباه النحاة : ٢ / ٢٥٨، للقفطي (٦٤٦هـــ)، تحقيق: محمد ابي الفضـــل ابـــراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٠م.

[٤] الاقتراح في علم اصول النحو: ١٤، لجلال الدين السيوطي ، ط٢، دائرة المعارف العثمانية بحيـــدر ابـــاد ١٣٥٩ هـــ

[٥] ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب:٣٤١ .

يعمر (١٢٩ هـ)، وعيسى بن عمر (١٤٩ هـ) ، وابي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) ، وابي زيد (٢١٥ هـ)، والنضر بن شميل (٢٠٣هـ)[١].

غير ان ذلك لا يمنع من وجود مواقف لغوية قبل ذلك التاريخ، اعتمد فيها على السماع، ولكنه كان يأخذ مكانه في مجالس العلماء لا على انه سماع قائم على مناهج واصول وانما كان سبيلا دعت اليه الحاجة في تفسير لفظ من الفاظ القران الكريم، او الحديث النبوي الشريف[٢]. فقد جاءت الاخبار بتوقف بعض الصحابة امام مفردات يسألون عن معانيها لم تكن بلهجات قومهم[٣].

فالسماع بمفهومه الاصطلاحي القائم على مناهج واصول، يعد مرحلة لاحقة للسماع بمفهومه العام، الذي يفتقد العامل القصدي في استقراء اللغة. تلك القصدية التي نراها مجسدة في عمل العلماء الرواة، الذين اهتموا بجمع اللغة وتدوينها منذ العقد الثاني للقرن الثاني الهجري[٤]. أي ان سماعهم لم يكن من الامور العامة، كما كان عليه في القرن الاول، بل اخذوا يطلبون اللغة لذاتها، رعاية للكتاب الكريم، وحفاظا على هذه اللغة من الضياع واللسان العربي من اللحن والتحريف[٥].

والسماع في الميدان اللغوي وثيق الصلة بالرواية والنص القراني، وكذلك الحديث النبوي الشريف، بوصفهما جميعا نصوصا يعتمد في نقلها على السماع والرواية[٦].

وقد تشدد العلماء الرواة في تحري الصدق والامانة في نقل اللغة ((فأصابهم من التحرج ما اصاب اهل الحديث، فوقفوا عند حد السماع ، لايجيزون من اللغة غير ما وعته

---

[١] ينظر: الاعراب الرواة: ٧٨، للدكتور عبد الحميد الشلقاني ، ط٢، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والاعلان طرابلس – ليبيا، ١٣٩١ هـ – ١٩٨٢م.

[٢] ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ٦١ ، للدكتور احمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب ١٣٩٦ هـ-١٩٧٦م.

[٣] ينظر: الاعراب الرواة: ٤٤.

[٤] ينظر: المعجم العربي: ١٥٢، د. رياض زكي قاسم.

[٥] ينظر: من لغات العرب لغة هذيل : ١٠، للدكتور عبد الجواد الطيب، جامعة طرابلس.

[٦] القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ١١و١٢، لمحمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، ليبيا.

اسماعهم من خلص الاعراب))[١] ، أي انهم اقتصروا في اخذهم على المشافهة كما هو الحال عند المحدثين، اذ كان الحديث يروى بالمشافهة الى عصر متأخر . وعلى رأس اولئك ابو عمرو بن العلاء، الذي كان اشد تسليما للعرب[٢]. ثم تراس مذهب السماع بعده تلميذه عبد الملك بن قريب الاصمعي (٢١٦هـ) [٣]. ومرد ذلك التشدد ((تاثرهم بنظرية التوقيف، وشدة حرصهم على تراثهم الادبي والديني))[٤].

وقد تجلى سماع اللغويين في مظهرين اثنين، احدهما: ما سمعوه فعلا من الاعراب فدونوه . والاخر: ما هو مدون اصلا لدى القبائل فجمعوه ونسخوه [٥] .

المظهر الاول: سار في اتجاهين : احدهما تمثل برحلة العلماء الى البوادي لمشافهة الاعراب . والآخر تمثل بانتقال الاعراب الى الامصار لغرض التكسب.

وقد كان ابو عمرو بن العلاء من اوائل العلماء الرواة الذين رحلوا الى البادية [٦] ويشاركه علماء الطبقة الاولى، وهم حماد الراوية (١٥٦هـ) ، والمفضل الضبي (١٦٨هـ) والخليل بن أحمد ، ويلحق بهم خلف الاحمر (١٨٠هـ). وعن هؤلاء أخذ رجال الطبقة الثانية، أمثال يونس بن حبيب (١٨٢هـ) ، وابي عبيدة (٢١٠هـ) ، وابي زيد الانصاري والاصمعي ، وغيرهم [٧].

وعلى هذا يمكن القول، ان معظم علماء القرن الثاني قد رحلوا الى البادية وشافهوا اعرابها ، وكذلك فعل عدد من علماء القرنين الثالث والرابع [٨] .

---

[١] رواية اللغة: ٣١٣ و٣١٤ ، للدكتور عبد الحميد الشلقانى، دار المعارف بمصر.

[٢] ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٦/١ ، لمحمد بن سلام الجمحي (٢٣١ هـ) ، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر ، مطبعة المدنى ، القاهرة، ١٩٧٤ م.

[٣] ينظر: رواية اللغة : ٣١٣و٣١٤.

[٤] فى اصول اللغة والنحو : ٨٢، للدكتور فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب ، بيروت، ١٩٦٩م.

[٥] ينظر: رواية اللغة : ٨ .

[٦] ينظر: المصدر نفسه: الصحيفة نفسها .

[٧] ينظر: المعجم العربي : ١٥٥، د. رياض زكي قاسم.

[٨] ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة :٢٢ ، للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٧٢م.

ومما يؤخذ على اولئك الذين رحلوا الى البادية انهم عدوا اللغة العربية واحدة ، مع اختلاف القبائل، الفاظا، وتراكيب ، ولهجات [١] . فصارت العربية مزدحمة بالفاظ، رد معظمها الى ظواهر لغوية كالترادف ، والمشترك اللفظي ، والتضاد. ولو صنف ما جمع من هذه اللغة بحسب القبائل التي تكلمت بها، لخرج كثير من تلك الالفاظ من حيز تلك الظواهر.

ولم تكن الرحلة الى البادية المسار الوحيد في السماع ، انما كانت هناك رحلة من البادية الى الامصار، تمثلت بمجيء الاعراب انفسهم ، اذ انهم ((ابوا الا يكون لهم نصيب في تلك الحركة العلمية الجليلة ، فتوالت موجاتهم الى الامصار ، فرادى وجماعات ، يحملون معهم ثروة البادية اللغوية ، ويتلقاهم العلماء للسماع عنهم))[٢]. وهذا يمثل الاتجاه الاخر الذي الذي سار فيه العلماء في سماعهم.

ومن الباحثين من يرى ان رحلة الاعراب الى الامصار سبقت رحلة العلماء الى البادية، قال الرافعي ((لم يكن للرواة في القرن الاول من حاجة الى البادية؛ لانهم لم يكونوا قد بلغوا الغاية في تجريد القياس ، وتعليل النحو وتفريعه ، وكان ذلك الامر لما يضطرب والمادة لاتزال باقية ، وفي الناس فضل بعد؛ ولهذا نقطع جزما بان الرحلة الى البادية في طلب اللغة لم تكن في القرن الاولى البتة ، وانما كان يعنى الرواة بالسماع من العرب))[٣].

ويبدو ان الرافعي اراد بقوله (السماع من العرب) انتقال الاعراب الى الامصار وسماع العلماء لهم ، وقد جعل هذا العمل المظهر الاول في السماع ، ثم يتبعه المظهر الاخر المتمثل برحلة العلماء الى البادية في القرن الثاني. والباحث يرى ان السماع بمظهرية قد عرف في القرن الثاني ، وان رحلة العلماء سبقت رحلة الاعراب.

ويشير الدكتور محمد عيد الى ان الالتقاء بين الاعراب والرواه بدأ عنيفا قويا في تلك المدة – أي في القرن الثاني – ثم اخذ يضعف حتى توقف مع نهاية القرن الرابع الهجري ويستشهد على ذلك بقول السيوطي : انا لانكاد نرى بدويا فصيحا [٤] .

---

[١] ينظر: ضحى الاسلام : ٢/ ٢٥٢ ، لأحمد امين ، ط١٠ ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان .

[٢] الرواية والاستشهاد باللغة : ٢٢.

[٣] تاريخ اداب العرب : ١/ ٣٤٢ و ٣٤٣ ، ط٢ ، مطبعة الاستقامة، ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠م.

[٤] ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة : ٢٣.

ونحن لانوافقه الرأي تماما ، فالسماع ضعف بعد القرن الثاني لكنه لم ينته، ومما يؤكد ذلك ان الازهري قد سمع من العرب حين وقع في اسر القرامطة ، اذ قال : ((ولم اودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعا منهم ٠٠))[١]. وكذلك ابن فارس، الذي اعتمد في تأليف (المجمل) على السماع بشكل صريح ، إذ قال : ((واذكر ما صح من ذلك سماعا ، او من كتاب لا يشك في صحة نسبه))[٢]-.

وقد اخذ الاعتماد على السماع يضعف شيئا فشيئا ، وتضاءل بعد القرن الرابع الهجري ، ولكنه لم ينته ، اذ ان العلماء الاوائل قد ابلوا به بلاءً حسنا ، وجمعوا بوساطته مادة لغوية ضخمة. ونجد عند المتأخرين اشارات تؤكد اعتمادهم في بعض المواضع على السماع ومن امثلة ذلك، ما نجده عند الزمخشري في (اساس البلاغة) ، والزبيدي في (تاج العروس) . ولكي نكون دقيقين في حكمنا نقول ان السماع اسلوب في نقل اللغة ، بدأ قويا عنيفا في القرون الاولى، ثم بدأ يضعف ، ولكنه لم ينته.

والسماع عند المتأخرين لم يقتصر على مشافهة الاعراب ، وانما تعدى ذلك الى السماع من العلماء والمعاصرين ، ومن عامة الناس، الذين تنقل عنهم استعمالاتهم الخاصة بحياتهم اليومية ٠٠ وغايتهم في ذلك هي تحقيق المنقول ، واثبات صحته او عدمها [٣] . وقد عزا الدكتور هاشم طه شلاش ذلك الى ((أن الثقات من رواة اللغة عدموا في العصور المتأخرة؛ بسبب فساد اللسان ، واختلاط العرب بامم كثيرة من الاعاجم))[٤]. واشار ايضا الى ان ما ذكره اصحاب المعجمات المتأخرة من مشافهة الاعراب لا يمكن الاعتماد عليه ما لم يدعمه نقل اخر من قبائل فصيحة، نبهت عليها المعجمات المتقدمة [٥] .

---

[١] التهذيب: ١/ ٤٠ .

[٢] مجمل اللغة : ١٦٨/١، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

[٣] ينظر: الزبيدي في كتابه تاج العروس : ٢٢٥ ، للدكتور هاشم طه شلاش ، ط١ ، دار الكتاب ، بغداد ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

[٤] المصدر نفسه : الصحيفة نفسها.

[٥] ينظر: المصدر نفسه : الصحيفة نفسها.

ويمكن توزيع ما سمع عن الاعراب على قسمين، احدهما : يكون محدودا مضبوطا لا يحتمله شك ، كما اذا اشار العرب الى شيء ونطقوا به ، فأشاروا الى انسان وقالوا انسان.. وقد تدل عليه القرائن . والاخر: يكون غير محدود يدخل الشك في معناه ، بل لا يفهمه العربي نفسه في دقة . فإذا كان هذا الشأن في الاعراب انفسهم فما ظنك بعالم لغوي يقيم بينهم ؟ لا شك أنه يخطئ احيانا ، ويقارب احيانا ، وهذا – من غير شك – سبب من اسباب ما نرى من اختلاف في تفسير الكلمات في المعجمات ، فهم يختلفون في تفسير الكلمات بحسب ما فهموا من الاعراب[١] .

ولم يقتصر عمل اولئك العلماء في رحلتهم الى البادية على المشافهة والحفظ في الصدور ، بل كانوا يحملون القراطيس والاحبار؛ لتدوين ما يسمعون وحفظه ، وقد ساعد على بلوغ هذه الحركة العلمية غايتها استخدام الورق، الذي بدأ يصنع في بغداد في عهد الرشيد [٢].

المظهر الثاني: تمثل بجمع ما هو مدون اصلا لدى القبائل، إذ نسب الى الأعراب انفسهم تدوين ما سمعوه من الفاظ اللغة. وهذا يعني ان الكتابة كانت طريقا من طرق نقل اللغة[٣]. وقد ادى هذا العمل الى دخول التصحيف فيما نقله العلماء ؛ لأنهم أخذوا عن تواليف،بعضها يفتقر الى التنقيط ، وبعضها الآخر يفتقر الى الدقة فيه [٤].

ولم تكن معرفة اللغويين بالسماع واحدة ، بل كانت متفاوتة، فالكوفيون لم يعرفوا السماع في اللغة إلا في وقت متأخرعن البصريين ، فقد كانوا خلالها مشغولين بالشعر وروايته قرابة قرن من الزمان [٥] . ومما يؤكد ذلك ان بعضا من اصحاب التراجم وضع ابا جعفر الرؤاسي (١٨٧هـ) في الطبقة الكوفية الاولى ، وابا عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر

---

[١] ينظر: ضحى الاسلام : ٢/ ٢٥٦ و٢٥٧.

[٢] ينظر: العصر العباسي الاول : ١٠٣ ، للدكتور شوقي ضيف ، ط٢ ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩ .

[٣] ينظر: القياس النحوي : ٢١.

[٤] ينظر: في اصول اللغة والنحو : ٦٦و٦٧.

[٥] ينظر: القياس النحوي :٦١.

في الطبقة البصرية الرابعة [١] ، وجعلوا الرؤاسي ممن اخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر [٢].

وفي معرض الموازنة بين البصريين والكوفيين فيما يتعلق بدقة السماع، رجح احد الباحثين كفة البصريين ؛ إذا إنهم تحروا الدقة في السماع عن العرب الموثوق بهم، أكثر من الكوفيين [٣] .ويبدو ان العلة في ترجيح كفة البصريين، هي ان الكوفيين توسعوا في حدود السماع، فاجازوه من قبائل رفض البصريون الاحتجاج بكلامها، ثم انهم اتخذوا من الشواهد المفردة اساسا اعتمدوا عليه في كثير من المسائل.

إن السماع الذي اعتمد عليه في اخذ اللغة اما ان يكون من لفظ الشيخ ، او من العربي، وهو بقسميه له صيغ متعددة ، أعلاها ان يقول : املى علي فلان ، او امل على فلان[٤]، ومن امثلة ذلك، قول القالي ((املى علينا ابو الحسن الاخفش، قال: مهلهل بن ربيعة – ومهلهل لقب – وانما سمي مهلهلا بقوله:

لما توعر في الغبار هجينهم هلهلت[٥] أثأر جابرا او صنبلا))[٦] .

.

ويلي ذلك ان يقول : سمعت [٧]، ومن امثلة ذلك ، قول الازهري عن ثعلب (٢٩١ هـ): ((وسمعت اعرابيا يحضر مجلس أبن الاعرابي يقول : معنى اصدع بما تؤمر، أي

---

[١] ينظر: طبقات النحويين واللغويين : ٣٥ و٤٠ و١٢٥ ، لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ) ، تحقيق: محمد ابي الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢ هـ- ١٩٧٣م.

[٢] ينظر: المصدر نفسه : ١٢٥.

[٣] ينظر: القياس النحوي : ٨٣.

[٤] المزهر: ١٤٥/١.

[٥] هلهلت اثأر: أي كدت، يقال: هلهلت ادركه كما يقال: كدت ادركه. ينظر: اللسان: ٧٠٦/١١ (هلل).

[٦] الامالي : ١٢٩/٢ ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

[٧] ينظر: المزهر: ١٤٦/١.

اقصد بما تؤمر))[1]. ونجد بعض المعجمين لا يحدد الرواة الذين سمعوا عن الاعراب كقول الصاحب بن عباد: ((وسمع بعض فصحاء العرب: سمخ الزرع: اول ما يطلع))[2].

ويلي ذلك ان يقول: حدثني فلان، وحدثنا فلان [3]، ومن امثلة ذلك ، قول القالي: ((حدثني ابو بكر بن دريد، قال: حدثني ابو حاتم، قال: قلت للاصمعي: اتقول في التهدد: ابرق وارعد؟ فقال: لا، لست اقول ذلك الا ان ارى البرق او اسمع الرعد))[4].

ويلي ذلك ان يقول : أخبرني فلان ، وأخبرنا فلان [5]، ومن امثلة ذلك، قول ثعلب: ((أخبرنا ابو المنهال، قال: اخبرنا ابو زيد قال: السانح: الذي يليك ميامنه اذا مر من طير او ظبي او غيره. والبارح: الذي يليك مياسره اذا مر بك. وان استقبلك فهو ناطح..))[6] . وقول وقول الزبيدي : ((وألتي بالضم وكسر التاء المثناة بهذا ضبط ياقوت، وألتى كحبلى، والمشهور الاول : قلعة في بلاد الروم وهي بلدة حصينة في بلاد الكرج قرب تفليس كما اخبرني من دخلها))[7]

ويلي ذلك ان يقول : قال لي فلان [8] ، ومن امثلة ذلك، قول القالي: ((قال لي ابو بكر: البجيل: الكبير.. قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين وقف على بقيع الغرقد: (لقد اصبتم خيرا بجيلا وسبقتم شرا طويلا)))[9].

---

[1] التهذيب : ٦/٢ (صدع).

[2] الميحط في اللغة: ٤/ ٢٧٣ (سمخ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن ال ياسين، ط١، عالم الكتب، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

[3] ينظر: المزهر : ١/ ١٤٧.

[4] الامالي: ٩٦/١.

[5] ينظر: المزهر : ١/ ١٥٠.

[6] المصدر نفسه : ١٥١/١. لم يرد هذا النص في مجالس ثعلب.

[7] التاج : ٤/ ٤٢٤ (ألت).

[8] ينظر المزهر : ١/ ١٥١.

[9] الامالي: ٦٧/٢.

ويلي ذلك ان يقول : قال فلان . من غير (لي) [١]. وقد استعمل القالي هذا الاسلوب كثيرا ، كقوله ((قال ابو حاتم ، العرب تقول : ثوب مخيط ومخيوط ومخيط))[٢] ، وقوله وقوله

ايضا : ((قال يعقوب : ليلة طخياء بينة الطخاء ، وكذلك اذا كان السحاب بغير قمر واشتدت الظلمة، ويقال طخا الليل))[٣].

وقد اتخذ السماع اساسا للتفاضل بين الاراء ، فقد روى الازهري، عن ابي عبيد، عن الاصمعي، قوله: ((اذا ولدت الناقة لغير تمام ولكنها خدجت لستة اشهر او سبعة فعطفت على ولد عأم اول فهي صعود ٠٠ وقال الليث : الصعود : الناقة يموت حوارها فترجع الى فصيلها فتدر عليه ٠٠ قلت والقول ما قاله الاصمعي ، سماع من العرب ، ولا تكون صعودا حتى تكون خادجا))[٤].

وقد لايتم السماع بشكل مباشر من لفظ الشيخ او العربي ، وانما يكون سماعا على الشيخ بقراءة غيره ، فيقول : قرئ على فلان وانا اسمع [٥]. ومن امثلة ذلك ، قول القالي : ((وقرئ على ابي بكر بن الانباري في شعر ابن مقبل وانا اسمع:

يهززن للمشي اوصالا منعمة هز الجنوب معا عيدان يبرينا

او كاهتزاز رديني تناوله ايدي التجار[٦] فزادوا متنه لينا.)) [٧]

وبعد كل ما فات لابد ان نسأل ، هل يعتمد في اخذ اللغة على السماع فقط، او يشاركه القياس ؟

---

[١] المزهر: ١٥١/١.

[٢] البارع : ٢٣٦ (خيط).

[٣] المصدر نفسه : ٢٤٢ (طخي).

[٤] التهذيب : ٢/ ٩ (صعد).

[٥] ينظر: المزهر : ١/ ١٦١.

[٦] التجار: جمع تاجر، وهو بائع الخمر. ينظر: الصحاح : ٦٠٠/٢ (تجر).

[٧] الامالي: ٢٢٩/١.

ولو نظرنا في اول معجم لغوي ظهر في العربية وهو (العين) لوجدنا صاحبه قد عني بالقياس في مواضع متعددة ، يذكر وجهته ، وينص على ما يخالفه ، من غير ان يخطئه لغة كان او شذوذا، كما في (قطع ، وعقر ، ونقع ، وعكن ، وعكف)[١]. فقد قال في مادة (قطع) : ((والأقطع : المقطوع اليد ، والجمع قطعان ، والقياس ان نقول : قطع ؛ لأن جمع افعل فعل، الا قليلا ، ولكنهم يقولون : قطع الرجل؛ لأنه فعل به))[٢].

ونجده، احيانا، يستعمله لتعليل بعض الصيغ[٣] ، كقوله: ((امرأة عاقر وبها عقر ، وقد عقرت تعقر ، عقرت تعقر احسن ؛ لأن ذلك شيء ينزل بها وليس من فعلها بنفسها))[٤].وقد يعلل صيغا غير موجودة [٥] ، كقوله: ((النقيعة: هي العبيطة من الابل.. يقال: نقعوا النقيعة ، ولا يقال أنقعوا ؛ لأنه لا يريد انقاعها في الماء))[٦]. ويقرب من ذلك ان ان يورد الاقيسة لافتراض الصيغ التي لم يسمعها ، ويمكن اشتقاقها من المادة ، كقوله: ((العكن: الاطواء في بطن الجارية السمينة ، ويجوز جارية عكناء ٠٠ ولكنهم يقولون معكنة))[٧] .

واذا اردنا ان نضع حدا للقياس اللغوي ، قلنا هو ((محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ، في صوغ اصول المادة وفروعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك))[٨].

وللقياس انواع كثيرة ، ما يهمنا منها هو ((ان تعمد الى اسم وضع لمعنى، يشتمل على وصف، يدور معه الاسم وجودا وعدما، فتعدي هذا الاسم الى معنى آخر، تحقق فيه ذلك

---

[١] ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب :٢٥٢.

[٢] العين: ١٣٥/١، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

[٣] ينظر: المعجم العربي : ١/ ٢٥٨ ، د. حسين نصار.

[٤] العين : ١٥٠/١ (عقر).

[٥] ينظر: المعجم العربي : ١/ ٢٥٨ ، د. حسين نصار

[٦] العين :١٧٢/١ (نقع).

[٧] المصدر نفسه : ٢٠٣/١ (عكن)

[٨] اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢٢، لعباس حسن ، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.

الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة، ومثال هذا، اسم الخمر، عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل، فأن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من افراد الخمر، ويسميه خمرا تسمية حقيقية لغوية))[١].

والقياس ضرورة لابد منه في اللغة ؛ ((إذ المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، وتنتهي دونها ارقام الحاسبين، فلم تكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني الفاظا عينها، كاسماء المطر، والنبات، والعلم، والعقل، وتوسل للدلالة على بقيتها بمقاييس قدرها))[٢].

وهو أمر لابد منه لاستيعاب مالم يصل إلينا، إذ ((ذهب علماؤنا أو اكثرهم إلى أن الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الاقل٠٠ ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاء شعر كثير وكلام كثير))[٣].

وقد عزا عبد الحميد الشلقاني تمسك أصحاب القياس بمدئهم هذا إلى ((أن كثرة بالغة من طلاب اللغة لم يكونوا من العرب، فكانت مسألة القياس ووضع اللغة تحت كليات عامة أسهل بكثير من محاولة الإحاطة باللغة، وحصر ما يمكن حصره عن طريق السماع))[٤].

ولكن هذه الدعوة شأن كل جديد وجدت معارضة، حمل لواءها أصحاب النزعة النقلية[٥]. وفي مقدمتهم أبو عمر وبن العلاء، والأصمعي، وأبو زيد، ثم لف لفهم أصحاب المعجمات فيما بعد، كالجوهري، وابن منظور، والزبيدي، فلم يقيسوا على ما نقلوا، ولم يختلف بعضهم عن بعض إلا في زيادة الكمية المنقولة أو نقصها، وكثرة الاستشهاد أو قلته ونحو ذلك[٦].

---

[١] القياس في اللغة العربية: ٢٦، لمحمد الخضر حسين، ط ٢ ، دار الحداثة ، بيروت، ١٩٨٣ م.

[٢] المصدر نفسه: ٢٣.

[٣] الصاحبي: ٥٨، لابن فارس، تحقيق: السيد احمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

[٤] رواية اللغة : ٣١٩.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٠.

[٦] ينظر: من اسرار اللغة: ١٣، للدكتور ابراهيم انيس، ط٣، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.

إن الذي دفع اولئك إلى التزام السماع هو ((قداسة العربية، وقد نشر القرآن عليها حمايته، وضمن الخلود للكثير من مفرداتها وتراكيبها وأساليبها، وقد حبب الى النفوس استقرار العربية على ما هي عليه، وكره إليها قبول المؤثرات الخارجية من اللغات الاخرى))[١].

وإذا ما وازنا بين السماع والقياس، ايهم يعتمد عليه أولا ؟ قلنا إن الباحثين- قدماء و محدثين- متفقون على ان السماع اصل والقياس فرع منه، فقد قال ابن جني (٣٩٢هـ): ((إذا اداك القياس الى شيء، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه، وهذا يشبهه شيء من اصول الفقه، نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه))[٢].

والباحث يرى ان السماع والقياس اصلان لابد من الاعتماد عليهما، وإن اختلفت نسبة اهميتهما، وعدم التزمت في التزام السماع حسب، من غير ان يكون معه شيء من القياس، إذا ما دعت الحاجة إليه؛ لان اللغة بوصفها كائنا حيا تنمو وتتطور، ويلحقها الضعف، وتتلقى المؤثرات الخارجية، بل تلد وتموت. وعلى هذا لابد للعربية ان تحتفظ بكل المفردات التي قدر لها الخلود، كتلك التي خلدها القرآن، ولها الى جانب هذا ان تتلقى المؤثرات الخارجية، وان تتسع لكل جديد يتسق مع اصولها وقوانينها، ولا سبيل الى ذلك الا بقاعدة تسمح بدخول الالفاظ المستحدثة، شريطة ان تكون على هيأة الفصحى وعلى قياسها[٣].

ومما يزيد في مشروعية القياس اللغوي اننا نراه معتمدا عليه في ظواهر لغوية كثيرة، أشار اليها اصحاب المعجمات المتقدمة، كالتعريب، الذي ارتكز في اساسه على مبدأ القياس في ضم الالفاظ الاعجمية تحت لواء المقاييس العربية، فتكون اللفظة الاعجمية عربية في هيأتها ووزنها، وتعامل معاملة العربي الصحيح.

فلا مانع اذن من الاعتماد على القياس، إذا كان لا يخرج عما وضعه العلماء الاوائل من شروط وقواعد، اقرت خلال (عصور الاحتجاج اللغوي). وقد وصف احد المحدثين هذا الاصل بانه الاتجاه الصحيح في ضوء التقدم الانساني، ولا سيما في ضوء علم اللغات او الالسنية[٤].

---

[١] رواية اللغة : ٣٢٣.

[٢] الخصائص: ١/١٢٥، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت – لبنان.

[٣] ينظر: رواية اللغة : ٣٢٣ و ٣٢٤.

[٤] ينظر: الثابت والمتحول (تأصيل الاصول) : ٢/١٥٧، لادونيس، ط ٢ ، دار العودة ، بيروت، ١٩٧٩ م.

ثانيا : الـــــروايـــــة

الرواية في أصلها اللغوي: الاستقاء، قال الاصـــمعي: رويـــت علـــى أهلـــي أروي ريا، وهو راو من قوم رواة، وهم الذين يأتونهم بالمـــاء، والراويـــة الجمـــل الـــذي يســـتقي الماء[١]؛ سمي بذلك على تسمية الشيء باسم غيره لقربة منه، ومنه سمي الرجل المستقي ايضا راوية[٢].

ثم اطلقت الرواية – فيما بعد – على حمل الحديث والشعر، يقـــال: روى الحـــديث والشعر يرويه رواية وترواه، وراوية كذلك إذا كثرت روايته، والهاء للمبالغـــة فـــي صـــفته بالرواية[٣].

ويشترط في الرواية الاستظهار، اذ قال الجوهري: ((رويته الشعر تروية، أي حملتـــه على روايته٠٠ وتقول: أنشد القصيدة يا هذا، ولا تقل اروهـــا، الا أن تـــأمره بروايتهـــا، أي باستظهارها))[٤].

وتفترق الرواية عن السماع في شرط المباشرة، فالسماع – كما أشرنا آنفا – هو أخذ مباشر للمادة اللغوية، أما الرواية فلا تشترط فيها تلك المباشرة، وهي عامة والسماع خاص لا يصدق إلا على المشافهة.

وقد جعل الدكتور محمد حسين آل ياسين السماع ضمن الرواية، ولـــم يكـــد يفصـــل بينهما، إذ قال: ((الرواية بالمعنى الاصطلاحي هذا عملية جمع المـــادة اللغويـــة مـــن افـــواه العـــرب الفصحاء، بالذهاب إليهم في بواديهم، أو بلقيهم في الحواضر، ثم نقل ذلك للدارســـين من الطلاب))[٥].

---

[١] ينظر: المجمل: ٤٠٣/٢ و ٤٠٤ (روى).
[٢] ينظر: اللسان: ٣٤٦/١٤ (روي).
[٣] ينظر: المصدر نفسه : ٣٤٨/١٤ (روي).
[٤] الصحاح : ٢٣٦٤/٦ (روى).
[٥] الدراسات اللغوية عند العرب: ٣٤١.

والباحث لا يشاطره الرأي في ذلك، إذ انه خلط بين السماع والرواية، والفرق بينهما واضح في قوله، لكنه وضع ذلك كله تحت مصطلح الرواية التي تعد مرحلة لاحقة للسماع، وهي تتجسد بعملية نقل المادة اللغوية وحملها الى طلابها.

وإذا تتبعنا تاريخ الرواية اللغوية، بدا لنا أن ((رواية اللغة بطريقة علمية منظمة بدأت نشاطها في القرن الثاني الهجري))[١]؛ لانها كانت قبل ذلك محمولة على غيرها من العلوم الاسلامية، فالذين أخذوا أنفسهم بحفظ القرآن، وتفهم معانيه، واستيضاح أحكامه يعودون في بعض ما هم بسبيله إلى ما أثر عن العرب؛ لتفسير ما غمض من ألفاظه[٢]. ثم أنها لم تكن رواية لغوية بالمعنى المراد، وانما اختصت برواية الشعر وحفظه، ورواية أخبار العرب وأيامهم[٣]، أو ما تسمى برواية الانساب، التي بدأت منذ العصر الجاهلي حتى القرن الاول الهجري.

وقد جاءت الرواية اللغوية متأخرة عن الرواية الشعرية، التي استمرت حتى أواخر القرن الاول وبداية العقد الاول من القرن الثاني[٤]. وفي ذلك يقول (محمد التيمي ١٣٠هـ): ((وما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر))[٥].

غير ان ذلك لا يمنع من القول إن هذه المرحلة من الرواية ((تمثل الجذور الاولى لنضج الرواية فيما بعد))[٦]. فهي تعد بمثابة الطور الأول في تاريخ الرواية اللغوية.

أما طورها الآخر، فقد تمثل برواية الموروث العلمي الاسلامي، فإلى جانب الشعر كانت رواية الحديث، والعناية بأسانيده، ضبطا واتقانا[٧]. وهناك من الباحثين من يرى أن الرواية لم تصبح علما قائما بذاته إلا في الحديث النبوي الشريف[٨].

---

[١] في اللغة ودراستها: ١١٣.

[٢] ينظر: رواية اللغة: ٦٧.

[٣] ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: ٦٥.

[٤] ينظر: المدارس المعجمية : ٨١.

[٥] المعجم العربي: ١٥٢، د. رياض زكي قاسم.

[٦] الدراسات اللغوية عند العرب: ٦٥.

[٧] ينظر: المدارس المعجمية : ٨١.

[٨] ينظر: تاريخ آداب العرب : ٣٢٤/١.

وقد كانت الرواية اللغوية في القرن الثاني الهجري شفوية، تعتمد بشكل أساسي على الذاكرة، خوفا من الوقوع في التصحيف، الذي ينشأ عن الاعتماد على الصحف المكتوبة[١].

ولا يمنع ذلك من وجود محاولات للتدوين ظهرت في القرن الاول، منها ما عمله أبو الاسود الدؤلي (٦٩هـ) في مجال ضبط الكتابة العربية، بوضع نقط للحركات، ثم اصبح ذلك بداية لعمل الحجاج بن يوسف (٩٥هـ) ويحيى بن يعمر في وضع نقط الاعجام؛ لتمييز الحروف المتشابهة في الصورة. وقد جعلت تلك الاعمال قراءة القرآن سهلة سليمة، وبعثت في القراء نزعة لتقعيد القضايا المتعلقة بلغة القرآن[٢].

وبحلول القرن الثاني الهجري بلغ التدوين اللغوي أشده ((فبدأ على شكل العناية بالغريب والنادر من الالفاظ، فكان التأليف في النوادر، ثم في الالفاظ المتفقة في الموضوع المعين، فبدأت في نهايته رسائل اللغة))[٣].

وقد اختلفت الرواية اللغوية عن رواية الحديث، في اعتماد الثانية على الاسناد اعتمادا كبيرا، أما الاولى فإن ((الرواد الاوائل من الرواة – ربما في القرن الثاني كله – لم يلتزموا الاسناد فيما رووه من المادة اللغوية، أو بالاحرى لم يدرسوا طرق الرواية دراسة نظرية يتبين منها كيفية الثقة، أو رفض الاسناد او المتن، ومن النادر العثور في آرائهم على اسناد متصل تنتهي نسبته الى السابقين، الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء))[٤].

ولكي نكون منصفين نقول إن العلماء الرواة كانوا يذكرون السند، ولكنهم لم يستمسكوا به طويلا كما استمسك المحدثون[٥]. فقد استعمل اللغويون العبارات أنفسها التي استعملها المحدثون، وقالوا ان اللغة اداة تفسير الحديث، وان الاسناد من شروط النقل الصحيح[٦]، وفي

---

[١] ينظر: الدراسات اللغوية في القرن الثالث الهجري : ٢٠.

[٢] ينظر: مدخل الى فقه اللغة العربية: ١٦٦.

[٣] الدراسات اللغوية في القرن الثالث الهجري: ٢٠.

[٤] ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة : ٨٤.

[٥] ينظر: ضحى الاسلام : ٢٥٨/٢.

[٦] ينظر: الاعراب الرواة : ٦٨.

هذا يقول ابو البركات الانباري (٥٧٧هـ): ((لولا الاسناد لادى ان يروي كل من أراد ما أراد، وهذا غاية الفساد))[١].

إن الاسناد في اللغة ظهر لاسباب، يرجع اهمها إلى أمرين:-

احدهما: ان العلماء كانوا يضعفون من يقتصر في عمله على الاخذ من الصحف، من غير أن يلقى العلماء، ويأخذ عنهم في مجالس علمهم، ويسمونه صحفيا. ومن هنا اشتقوا كلمة (التصحيف)[٢].

والاخر: الكذب في الاخبار، فقد نشأ عدد من الرواة يأخذون من الاخبار المكذوبة، ثم أن العلماء لم يهتموا بأمرهم إلا حيث يكون الخبر مظنة الشاهد أو موضع المثل، فهناك يطالبونه بالاسناد[٣].

إن الاسناد عند اللغويين ليس كما هو عند المحدثين، فعلماء اللغة لم يعرفوا شيئا ذا بال في تصنيف الاسناد الى عال وإلى نازل، كما هو عند اهل الحديث[٤]. وهو ينتهي، دوما، إلى عدد من الرواة الاوائل، من غير أن يتخطاهم الى من سبقهم[٥].

ويبدو إن الاسناد في الرواية اللغوية كان معظمه اسنادا مرسلا،وهو كما يقول ابو البركات الانباري: ((الذي انقطع سنده، نحو أن يروي ابن دريد عن ابي زيد))[٦]. ومعنى الانقطاع ان يكون بين الراويين راو أو أكثر . وهذا ما نجده بين ابن دريد المتوفى

---

[١] الاغراب في جدل الاعراب: ٤٦ و ٤٧، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.

[٢] ينظر: مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: ٧٦ و ٧٧، للدكتور شرف الدين علي الراجحي، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

[٣] ينظر: تاريخ آداب العرب: ٢٩٠/١.

[٤] ينظر: مصطلح الحديث واثره على الدرس اللغوي عند العرب: ٧٨.

[٥] ينظر: المصدر نفسه : ٨٠.

[٦] لمع الادلة في أصول النحو:٩٠ ، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.

سنة (٣٢١هـ) وابي زيد المتوفى سنة (٢١٥هـ). وهو اسناد لا تقبل روايته؛ لان العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل، يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف لم تعرف عدالته، فلا يقبل نقله[١].

ومن امثلة ذلك، ما رواه القالي، عن ابي عبيد (٢٢٤هـ)، قال: ((أرغد القوم: صاروا في عيش رغد))[٢]. وما رواه ابن فارس، عن ابي عبيد ايضا، قال: ((ادت الناقة: رجعت حنينها))[٣]. وما رواه الصغاني، عن الخليل، قال: ((حكي عن الخليل انه كان يصغر آءة أويأة)) [٤]. وما رواه الفيومي، عن ابي عبيدة، قال: ((والجبن المأكول فيه ثلاث لغات، رواها ابو عبيدة عن يونس سماعا عن العرب))[٥].

اما ما يخص احوال الراوي، فقد حددت له صفات ينبغي ان تتوافر فيه، قال ابن فارس: ((فليتحر اخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الامانة والثقة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من امر مشيخة بغداد ما بلغنا))[٦]. و يبدو ان الامر الذي جعل ابن فارس يعنى بسند الرواية ويستوثق من راوي المادة اللغوية، هو افتعال اللغة، وتسجيل مالا ينتمي إليها، فقد روي عن الخليل، قوله: ((إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت))[٧].

وللرواية اللغوية مظاهر، منها النقل، وهو كما يقول ابو البركات الانباري: ((الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[٨]. وينقسم على قسمين: تواتر وآحاد، فأما المتواتر فلغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب٠٠

---

[١] ينظر: لمع الادلة : ٩٠ و ٩١.

[٢] البارع : ٢٩ (رغد).

[٣] المجمل : ٧٩/١ (أدد).

[٤] التكملة والذيل والصلة: ٦/١ (أوأ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي ، راجعه: عبد الحميد حسن، دار الكتب القاهرة، ١٩٧٠م.

[٥] المصباح المنير: ١٢٤/١ (جبن)، ط١، المطبعة الاميرية بالقاهرة.

[٦] الصاحبي : ٦٣.

[٧] المزهر : ١٧١/١.

[٨] لمع الادلة : ٨١.

وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم٠٠ وأما الاحاد فما تفرد بنقلة بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب[١].

والذي انفرد براويته واحد من أهل اللغة يكون حكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والاتقان، كابي زيد، والخليل، والاصمعي، وابي حاتم، وابي عبيدة، واضرابهم وشرطه الا يخالفه فيه من هو اكثر عددا منه[٢]، ومن امثلته، ما رواه الازهري، عن ابن دريد، قال: ((الهطيع: الطريق الواسع. قلت: ولم اسمع الهطيع بمعنى الطريق لغيره، وهو من مناكيره التي ينفرد بها))[٣]. وروى عنه في موضع آخر، قوله: ((خشع الرجل خراش صدره،اذا رمى بها. قلت: جعل جشع وأخطأ، ولم اسمعه لغيره))[٤].

وقد خلت المعجمات الاولى من الرواية اللغوية ؛ لاعتماد اصحابها على السماع من الاعراب، كما فعل صاحب العين، وصاحب الجيم.والعكس نراه عند المعجميين الذين ظهروا فيما بعد ، اذ جعلوا الرواية من مصادرهم الرئيسة، ابتداءً بالقرن الرابع الهجري، ولا سيما القالي، الذي اعتمد في (البارع) على الرواية اعتمادا يكاد يكون كليا، وهو في معظمها يعتمد على الاسناد المرسل أو المنقطع، ولعل نظرة واحدة فيه تفصح عن ذلك.

---

[١] ينظر: لمع الادلة : ٨٣ و ٨٤.

[٢] ينظر: المزهر : ١٢٩/١.

[٣] التهذيب : ١٣٥/١ (هطع).

[٤] المصدر نفسه : ٢١٤/١ (خشع).

ثالثا: النقـــــل مـــن المصادر

بعد انتهاء مرحلتي السماع من الاعراب، والرواية عن العلماء الرواة الـذين سـمعوا الاعراب، دخلت مرحلة جديدة تمثلت بالأخذ عن العلماء بوساطة النقل من مؤلفاتهم، أو كمـا يسميه السيوطي (الوجادة)[١].

وقد بدأ تأريخها مع بداية القرن الرابع الهجري، إذ ((أخـذ ظـل الروايـة يـتقلص وشأنهـا يتضاءل شيئا فشيئا، وأخذ أمر الاعتماد على الكتاب يقوى ويتوسع، وأخذ القلم يمثل المكانة التي كانت تحتلها الحافظة))[٢]. واصبح النقل من المصادر من الاصول المهمة التـي اعتمدت عليها المعجمات اللغوية، ولكنه لم يرق إلى مرتبتي السـماع والروايـة، فقـد قـال الازهري: ((وقد دعاني الى ما جمعت في هذا الكتاب خلال ثلاث، منها تقييد نكت حفظتهـا ووعيتها عن افواه العرب، الذين شاهدتهم، واقمت بين ظهرانيهم سنيات، إذ كان ما اثبته كثير من أئمة اللغة في الكتب التي ألفوها والنوادر التي جمعوها لا ينوب مناب المشاهدة، ولا يقوم مقام الدربة والعادة))[٣].

ومن المعجمات التي اعتمدت في قسم كبير من مادتها على هذا الاصـل، (جمهـرة اللغة)، و(ديوان الادب)، و(البارع)، و(تهذيب اللغة)، و(المحيط)، و(المقاييس)، و(المجمـل) و(لسان العرب)، و(القاموس المحيط)، و(تاج العروس).

ولا يعني ذلك انها تخلت عن الرواية، بل زاوجـت بين الاصـلين، فالقـالي اعتمـد في معظم كتابه على كتاب (العين) ، إلى جانب اعتماده على كتـاب (الغريـب المصنف) لابي عبيد،وكتـاب ابـي زيد، وابـي حاتم(٢٥٥هـ)، وابـن السكيت (٢٤٤ هـ) وغـيرهم[٤]. يزاد على ذلك مـرورياته عمن سبقه باسناد مـرسل أو منقطع، لتبـاعد الشقـة بينه وبيـن مـن يـروي عنهـم. ولا غـرابة فـي اعتمـاده عـلى

---

[١] ينظر: المزهر: ١٦٧/١.

[٢] تاريخ علوم اللغة العربية : ٩٩، لطه الراوي ، ط١، بغداد.

[٣] التهذيب : ٦/١.

[٤] ينظر: فصول في فقه اللغة: ٢٧٧، للدكتور رمضان عبـد التـواب، ط٢، مكتبـة الخـانجي، القـاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

كتب من سبقه؛ لانه أول من ترك مشافهة الاعراب. ولكي نتحرى الدقة نقول إنه لم يترك المشافهة طواعية ؛ إذ لم يتسن له ذلك، ((وعوض عن [١] ذلك بأخذه عن شيوخ هذا العلم وروايته للمؤلفات السابقة، حتى لنستطيع ان نقول انه لم يدع كتابا مهما في هذا الباب في عصره الا كان له معه شأن))[٢].

وقد اعتمد ابن فارس في (المقاييس) على كتب خمسة، نص عليها في المقدمة، وهي (العين، وغريب الحديث لابي عبيد، والغريب المصنف لابي عبيد، والالفاظ لابن السكيت وجمهرة اللغة لابن دريد)[٣]. أما في (المجمل) فإنه لم ينص على المصادر التي نقل منها، كما فعل في (المقاييس)،ويمكن الاهتداء الى ابرزها، وهي: (العين، والغريب المصنف، واصلاح المنطق وتهذيب الالفاظ ، والقلب والابدال، وجمهرة اللغة وأدب الكاتب.. وغيرها)[٤].

ومن معجميي القرن الرابع ايضاً الجوهري، اذ اعتمد على الوجادة في اكثر من موضع، ولكنه لم يصرح باسماء الكتب التي ينقل منها الا قليلا، ومن أمثلة ذلك، قوله: ((أحقد القوم، إذا طلبوا من المعدن شيئا فلم يجدوا. وهذا الحرف نقلته من كتاب ولم اسمعه))[٥]. و ((الكضر٠٠ ما بين الترقوتين. هذا الحرف نقلته من كتاب من غير سماع))[٦]. و ((تقول العرب: فلان ساقط بن ماقط بن لاقط، تتساب بذلك. فالساقط: عبد الماقط. والماقط: عبد اللاقط. واللاقط عبد معتق. نقلته من كتاب، من غير سماع))[٧]. ومما نص فيه على اسم الكتاب وصاحبه قوله: ((هرهرت الشيء: لغة في فرفرته: إذا حركته. وهذا الحرف نقلته من كتاب الاعتقاب لابي تراب، من غير سماع))[٨].

---

[١] كذا، والصواب (عوض من).
[٢] البارع : ٥٧ (مقدمة المحقق).
[٣] ينظر: المقاييس : ١/٣ – ٥ .
[٤] ينظر: فصول في فقه اللغة : ٢٨٠.
[٥] الصحاح : ٤٦٦/٢ (حقد).
[٦] المصدر نفسه : ٨٠٦/٢ (كضر).
[٧] المصدر نفسه : ١١٦١/٣ (مقط).
[٨] المصدر نفسه: ٨٥٤/٢ (هرر).

والملاحظ ان الجوهري في أقواله المتقدمة حرص على تذييل ما نقله بعبارة (لم اسمعه)؛ لينبه على ان ثبوته لا يصل الى مرتبة السماع وقطعيته.

وقد شمل هذا الاسلوب معجمات القرن الخامس، فابن سيده نص في مقدمة (المحكم) على المعجمات والكتب التي رجع إليها، ونقل من مادتها، إذ قال: ((واما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة: فمصنف أبي عبيد، والاصلاح، والالفاظ، والجمهرة٠٠ والكتاب الموسوم بالعين ما صح لدينا منه، وأخذناه بالوثيقة عنه، وكتب الاصمعي، والفراء، وابي زيد، وابن الاعرابي وابي عبيدة، والشيباني، واللحياني، وما سقط إلينا من جميع ذلك٠٠))[١].

وما كادت المئة السادسة تدخل حتى لم يبق للراوية شأن يذكر، وصار اعتماد الناس على الكتب، يتدارسونها، ويعنون بضبطها، وتحقيق ما فيها على الاشياخ[٢]. ومن اشهر معجمات هذا القرن (اساس البلاغة) للزمخشري، الذي اعتمد في جل مادته على النقل من الكتب التي سبقته .

وهكذا توالت المعجمات اللغوية التي اعتمدت في مادتها على هذا الاصل، الذي امسى ديدن المعجميين المتأخرين، أمثال ابن منظور، الذي قال: ((لا ادعي فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت٠٠ أو رحلت، أو نقلت عن العرب العرباء٠٠ وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها، ولا وسيلة اتمسك بسببها سوى أني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب))[٣]. فاعتمد فيه على ما يسمى بـ (المرجع اللغوي المكتوب)، الذي صحت روايته وثبتت. وهو بعمله ذلك يعد اول من أنشأ معنى المدونة المكتوبة[٤]، وبرز موقفه منها، بأن استمد مادة معجمه من خمسة كتب من الامهات، وهي: (التهذيب) للازهري، و(الصحاح) للجوهري، و(المحكم) لابن سيده و(حواشي ابن بري) على الصحاح، و(النهاية) لابن الأثير[٥].

---

[١] المحكم والمحيط الاعظم في اللغة : ٢٥/١، لعلي بن اسماعيل بن سيده (٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، ١٣٧٧ هـ – ١٩٥٨م.

[٢] ينظر: تاريخ علوم اللغة العربية : ١٠٣.

[٣] اللسان : ٨/١.

[٤] ينظر: من قضايا المعجم العربي– قديما وحديثا: ١٤١، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي، ط١، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٦م.

[٥] ينظر: اللسان : ٧/١ و ٨.

وقد عزا سبب اعتماده على هذا الاسلوب الى ان من سبقه لم يكونوا موفقين بشكل تام، ولم ينتبهوا الى الثغرات التي قد تظهر في البناء المعجمي، سواء أكان في الجمع، أم في الوضع، إذ قال: ((رأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه. فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع))[1].

ثم ذكر بعد ذلك سبب اختياره تلك المعجمات، فوصف (التهذيب) بأنه الاجمل من بين كتب اللغة. وقال عن (المحكم) : انه الاكمل. معتمدا عليهما في المادة اللغوية فقط، أي انه جعلهما مصدره الرئيس في الجمع دون الوضع؛ لصعوبة المنهج الذي اعتمد في ترتيبهما، مما جعله يعتمد في ذلك على الصحاح، ويسير على منهجه في مرعاة الباب والفصل. واخيرا اتخذ من (النهاية) مصدرا لرفد ما جمعه من تلك المعجمات بجليل الاخبار، وجميل الاثار، يزاد على ما فيه من آيات القرآن الكريم[2].

وتلك المعجمات الخمسة قد اغنته – بحسب دعواه – عن المعجمات الباقية، ويبدو ان هذا مأخذ يسجل على معجمه؛ لانه ظن أن تلك المعجمات حوت المادة اللغوية كلها، وهو في ذلك قد جانب الصواب.

وقد تابع الفيروزابادي من سبقه في الاعتماد على هذا الاصل ، إذ قال: ((وضمنته خلاصة ما في العباب والمحكم، واضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم، ورزقنيها عند غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة))[3]. ونقل ايضا من معجمات لم ينص عليها، وانما ظهرت في اثناء مواده، كالصحاح، والتهذيب٠٠ وغيرها.

اما الزبيدي فقد جعل هذا الاصل رافده الاول في تاليفه (تاج العروس)، اذ نقل عن مصادر كثيرة جدا في مختلف علوم الانسانية، اشار الى قسم منها في مقدمته، كـ (التهذيب) للازهري، و(اللسان) لابن منظور، و(المفردات) للراغب الاصفهاني.. وغيرها.

---

[1] اللسان : ٧/١.

[2] المصدر نفسه: ٧/١ و ٨.

[3] القاموس المحيط: ٣/١، للفيروزاباي ، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

المبحث الثاني

المعايير

اتفق أغلب الباحثين على تقسيم المعايير، التي اعتمد عليها المعجميون في جمع المادة اللغوية على قسمين، احدهما: زماني، والاخر: مكاني. ومنهم من جعلها أربعة، اولها: قبلي وثانيها: قبلي مكاني، وثالثها: زماني، ورابعها: زماني مكاني[1]. ويلاحظ ان هذا الاخير يعتمد في اساسه على التقسيم الاول.

اولا: المعيار الزمني

وفيه يحكم على صحة المادة اللغوية اعتمادا على مبدأ المعاصرة، وقد أشار أحد الباحثين إلى أن هذا المعيار قد روعي في الشعر وحده، من غير أن يكون معه معيار آخر أي أن العلماء لم يقسموا الشعر على أساس القبائل، وهو ما يستند الى المعيار المكاني، بل ارتضوا كل ما نظم من شعر، في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية[2].

وقد ارتكز هذا المعيار على أساس تقسيم الشعراء على طبقات: جاهليين ومخضرمين وإسلاميين، ومولدين[3].واتفق الجمهور على صحة الاحتجاج بشعر الطبقتين الاولى والثانية،أما الطبقة الثالثة فقد حصل خلاف في صحة الاحتجاج بشعرائها، أمثال الفرزدق (١١٠هـ)،وذي الرمة (١١٧هـ)، والكميت (١٢٦هـ)،فالرواة الاوائل منعوا الاحتجاج

---

[1] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٧٥ – ٨٤، للدكتور محمد حسن حسن جبل،دار الفكر العربي، القاهرة.

[2] ينظر: فصول في فقه اللغة : ١٠٣.

[3] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٧٨.

بشعرهم، وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، الذي منع الاحتجاج بشعر بعضهم مع اقراره بجودته، فقد قال: ((لقد أحسن هذا المولد، حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولدا بالاضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين))[١].وقال عنه الاصمعي: ((جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي، وسئل عن المولدين فقال: ما كان من حسن فقد سبقوا إليه، وما كان من قبيح فهو من عندهم))[٢].

وبعد ابي عمرو جاء الاصمعي، فتزحزح حد الاحتجاج بقدر تأخره عنه، إذ روي عنه انه قال: ختم الشعر بابن ميادة (الرماح بن ابرد ١٤٩هـ)، وإبراهيم بن هرمة [٣]. وباولئك حددت نهاية عصر الطبقة الثالثة، وعد الذين عاشوا بعد منتصف القرن الثاني من الطبقة الرابعة (طبقة المولدين)، وعد بشار بن برد أول الشعراء المحدثين[٤]. واتفق اغلب علماء اللغة على عدم الاحتجاج بشعراء هذه الطبقة، إلا أن ذلك لم يطبق عمليا في المعجمات كافة، اذ حصلت تجاوزات متعددة، بدأت في كتاب (العين) الذي استشهد فيه بشعر حفص الاموي، وبشار بن برد[٥]، وقد ترك ذلك أثره في المعجمات التي لحقته، ففي (الجمهرة) استشهد بشعر للعماني، ولبشار بن برد[٦].ومثله ايضا في (ديوان الادب)[٧].واستشهد الزمخشري بشعر لأبي تمام (٢٣١ هـ) وغيره من أئمة اللغة ورواتها، فقد رد من سأله، كيف تستشهد في (الكشاف) بشعر ابي تمام؟ قال:اجعل ما ينظمة بمنزلة ما يرويه[٨].وقد وصل التجاوز الزمني لعصور الاحتجاج عند الزمخشري إلى ذروته،وعد أول

---

[١] العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ٩٠/١،لابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الجبل، بيروت – لبنان، ١٩٧٢م.

[٢] المصدر نفسه : ١/ ٩٠ و٩١.

[٣] فوات الوفيات : ٣٥/١، لمحمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤ هـ)، تحقيق: الدكتور احسان عباس، دار الثقافة بيروت– لبنان.

[٤] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٨١.

[٥] ينظر: البحث اللغوي عند العرب : ٣٦.

[٦] ينظر: الجمهرة : ١٠٩/٢ (جفه) و ١٢/٣(زفل) و ١٢٧/١ (بضبط).

[٧] ينظر: ديوان الادب: ٢٥٦/٢ و ١٠٣/٣ و ١٦٨/٤، للفارابي (٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور احمد مختار عمر، مراجعة: الدكتور ابراهيم انيس، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

[٨] البحث اللغوي عند العرب : ٣٦.

من تجاوز المعيار الزمني بشكل واسع، وبشجاعة جعلته يثور على التقاليد التي رأها مجحفة وغير منصفة لمن جاوز الحد الزمني.

وقد أدت تلك الحدود الزمنية، التي وضعها اللغويون الاوائل، الى ظهور مصطلح (المولد) وانتشاره في المعجمات، وهم يريدون به الصيغ والاستعمالات التي أحدثها المولدون[١]، مما لم ترد بها النصوص القديمة، الموثوق بفصاحة قائليها، من الجاهلية الى نهاية القرن الثاني في الامصار، ونهاية القرن الرابع في البوادي.

وقد وصف أحد الباحثين أمر الاحتجاج اعتمادا على مبدأ المعاصرة بأنه ((مسألة نسبية محضة، لا تقوم على أساس علمي متين، فالشعراء الذين عاصروا الطبقة الاولى من اللغويين متقدمون بالنسبة للطبقة الثانية منهم أو الثالثة، والعكس صحيح أيضا، فالشعراء الذين تقدموا في العصر عن اللغويين المتأخرين عاصروا اللغويين الذين كانوا في زمانهم وهكذا))[٢].

فالاساس الذي يحكم اللغويين نفسي لا علمي، فهم يغضون النظر عن نتاج الشاعر ومدى إجادته في تحري الصواب، والنسج على منوال العرب في تآليفهم. وقد قرأنا، آنفا،كيف أن ابا عمرو بن العلاء قد اعترف للفرزدق وجرير بأن شعرهما جدير بالرواية لولا تأخر زمنهما بالنسبة الى عصره. وكذلك اعترافه للاخطل (٩٠ هـ) ، بقوله: ((لو أدرك الاخطل يوما واحدا من الجاهلية ما قدمت عليه احدا))[٣].

كل ما سبق يحدونا على القول : ((إن اللغويين لم يكونوا ينظرون في الشعر نفسه وإنما كانوا ينظرون الى قائله، أو عصر قائلة٠٠ ولم يكن للمحدثين من ذنب الا انهم تأخروا عن ذلك العصر السعيد الحظ))[٤]. فاصبحت نظرتهم للمحدثين بعيدة عن الموضوعية والنصفة، والاخبار المروية عنهم تؤيد هذا، يزاد على ذلك التعميم الذي لجؤوا اليه في الحكم

---

[١] ينظر: المزهر : ٣٠٤/١.

[٢] الدراسات اللغوية عند العرب: ٣٥٧ و ٣٥٨.

[٣] الاغاني: ٢٩٥/٨، لابي الفرج الاصفهاني (٣٥٦هـ)، شرحه وكتب هوامشه: الاستاذ سمير جابر، ط١ دار الفكر، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

[٤] النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري : ٨٨.

السابق بعدم الفصاحة على جميع الخارجين على الحدود الزمنية التي وضعوها، وهو حكم يتجاهل الفارق الفردي في الفصاحة[١].

ومن مظاهر التعميم الاخرى التي ظهرت في عمل علماء اللغة، انهم ساووا بين المستويات اللغوية (الاصوات، والالفاظ (المتن)، والصيغ والتراكيب، والدلالة)[٢]. ولو نظرنا في حقيقة تلك المستويات لمسنا فرقا بينهما من حيث الثبات، فقد أشار ابن جني إلى أن التغيير في المستوى النحوي يكون بدرجة أكبر مما هو في المستوى الدلالي. ويتجسد ذلك بذهاب الحركات من كلام العامة، إذ قال: ((إن كلام أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتآليفهم، إلا انهم اخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح))[٣]، وهذا يعني انه يمكن الاحتجاج بمدلولات الالفاظ على ما استعملها عليه الذين جاوزوا نطق الاحتجاج، مع إمكان أن تخصص من بين هؤلاء من يزكى مستوى نتاجهم ذلك[٤].

ولو وازنا بين النحو من جانب، والمتن والدلالة من جانب آخر لاثبتنا فرقا آخر يمس أساس الاحتجاج، له علاقة بالنمو ووسيلته. فالنحو له حدود ثابتة مستنبطة من عصور الاحتجاج. أما اللغة (متنا ودلالة) فهي في حركة دائمة ونمو مستمر، بما يلائم متطلبات الحياة من معان، وتعبيرات جديدة.

وتصحيحا لما تقدم لابد أن نعلق الاحتجاج بمستوى النتاج، أو نخص اللغة (متنا ودلالة) بهذا المعيار الجديد، تاركين النحو للمعايير القديمة[٥]. أي ان العمل المعجمي يجب الا يخضع لتلك المعايير التي وضعها العلماء الاوائل، وان يضع مكانها معايير تتخذ من مستوى النتاج أساسا تعتمد عليه.

وقد ظهرت شوائب اخرى في عمل علماء اللغة، تخص الطريقة التي جمعت بها المادة اللغوية، ومنها التشدد الذي تمثل بمحاولات التبكير في تحديد طبقة الذين سموا

---

[١] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٩٩ و ١٠٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه : ١٠٠ و ١٠١.

[٣] الخصائص : ٢٩/٢.

[٤] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٠٠ و ١٠١.

[٥] ينظر: المصدر نفسه : ١٠١.

(المولدين)، وحصر الاحتجاج في مدة محددة، بغض النظر عن مستوى نتاج تلك الطبقة. فلا ذنب لهؤلاء سوى انهم عاشوا في عصر، وصفه علماء اللغة الاوائل بانه فقير من جهة الفصاحة التي توافرت في العصور التي حددوها. وبعملهم هذا ((اعرضوا عن نتاج مئات ومئات من الشعراء والناثرين، ذوي الحس العربي الاصيل، فحرموا اللغة من ثروة من الاضافات في المفردات والتعبيرات))[١]، التي تتردد في الشعر المحدث، ولا سيما ما قيل في العصر العباسي، الذي يعد العصر الذهبي للحضارة العربية والاسلامية. وهو ما افتقرت إليه معظم المعجمات العربية، ولاسيما القديمة منها، التي عنيت باثبات الالفاظ القديمة بما فيها الغريب والموات[٢]، مما جعلها عاجزة عن بيان التطور التاريخي، الذي تعرضت له الالفاظ على مر العصور، وكأن أصحابها قد جزموا بان اللغة العربية لغة ازلية ثابتة لا تتغير، فأخذوا ينقلون بعضهم عن بعض، بتقيد شديد، ولا سيما المتأخرون[٣].

وقد فرق العلماء بين لغة البدو ولغة الحضر، واخضعوا ذلك للمعيار الزمني،فوقفوا بكلام أهل الحاضرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وجوزوا الاحتجاج بعربية أهل البادية الى آخر القرن الرابع الهجري. وهم بذلك يقرنون الفصاحة بالبداوة، ويؤكدون هبوط مستواها في الحضر بعد القرن الثاني، وبقاءها عند الفصحاء منهم قبل هذا التاريخ. فقد قال ابو عمرو بن العلاء: ((لم أر قرويين افصح من الحسن والحجاج، وكان لا يبرئهما من اللحن))[٤].

وقد اتخذ احد الباحثين من تلك التفرقة معيارا جديدا قائما بذاته، سماه (المعيار الزمني المكاني). ولا نرى حاجة لفصله عن المعيار الزمني؛ لانه مبني في أساسه على عنصر الزمن، وأشار أيضا إلى ان الاحتجاج بفصحاء أهل الحاضرة توقف عند منتصف المئة الثانية،

---

[١] الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٨٧ و ٨٨.

[٢] ينظر: من قضايا المعجمية العربية المعاصرة : ١٧،(مقال) للدكتور عفيف عبد الرحمن، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني، العدد الخامس والثلاثون، السنة الثانية عشرة، تموز، ١٩٨٨م.

[٣] ينظر: المصدر نفسه : الصحيفة نفسها.

[٤] البيان والتبيين: ١٠٦/١، للجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: د. درويش جويدي، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

ثم ذكر رأيا آخر قال به المتأخرون يبيح الاحتجاج بفصحاء أهل الحاضرة إلى نهاية المئة الثانية[١]. وهو ما اشرنا إليه أنفا.

وبعد ذلك التحديد يمكن القول ان كلام اهل البادية بعد القرن الرابع يعد مولدا لا يحتج به، أما قبل ذلك فانه يعد فصيحا باجماع علماء اللغة، ومن أمثلة ما عد فصيحا، ما اثبته ابن دريد في (الجمهرة)، والازهري في (التهذيب) ، والجوهري في (الصحاح).

ونجد بعض المعجميين من مد زمن الاحتجاج بكلام الاعراب الى ما بعد القرن الرابع، متجاوزا الحدود الزمنية التي وضعت. فالزمخشري – وهو ابن القرن السادس – اتخذ من كلام الاعراب الذين عاصرهم مصدرا من مصادر معجمه (أساس البلاغة) ((إيمانا منه أن[٢] السليقة اللغوية ما زالت قائمة في البوداي، مادام مطلبه منها اللفظ المفرد والمعنى))[٣].

وقد عد ما فعله الزمخشري ثورة على التقاليد التي اجترها المعجميون، لاحقا عن سابق، إذ اتخذ مقياس الصواب أساسا اعتمد عليه؛ لان الغلط قد انتشر ليس في الحضر وحده، بل في البدو ايضا. فهناك من اللغويين من اشار الى ان لغة البدو قد فقدت قيمتها بوصفها مثلا أعلى للاستعمال اللغوي، ليس فيما جاوز القرن الرابع فقط، بل شمل ايضا القرن الرابع، فابن جني– وهو ابن هذا القرن – نراه يصحب الاعرابي (أبا عبد الله) ليمتحنه لا ليأخذ عنه، فهو ناقد لا سامع، والدليل انه خصص بابا في كتابه (الخصائص)، سماه (في اغلاط العرب)[٤].

ويبدو أن المعجميين بمدهم زمن الاحتجاج، يختلفون عن النحويين الذين تشددوا في ذلك كثيرا، فجعلوا آخر القرن الثاني نهاية لزمن الاحتجاج، سواء أكان في البادية، أم في الحاضرة. ولعلهم مصيبون – اعني النحويين – لان النحو ما هو الا ((قواعد استنبطت من نتاج عصور الاحتجاج))[٥]، وهو اكثر عرضة للتحريف من الدلالة والمعجم.

---

[١] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٨٣.

[٢] كذا، والصواب (بأن).

[٣] المعجم العربي: ١/١٧٠، د. حسين نصار.

[٤] ينظر: الخصائص : ٣/٢٧٣ – ٢٨٢.

[٥] الاحتجاج بالشعر في اللغة : ١٠١.

ثانيا: المعيـــار المكانـــي

قلنا، أنفا، إن العلماء اعتمدوا في احتجاجهم بالشعر على المعيار الزمني فقط، من غير أن يراعى معه المعيار المكاني. أما النثر فقد اعتمدوا فيه على المعيارين الزمني والمكـاني، فهم يختلفون في الفصيح منه، وغير الفصيح، ويضعون قوائم بأسماء القبائل التي يصح أخـذ النثر عنها[١].

وفي ضوء هذا المعيار يحكم على صحة المادة اللغوية اعتمادا على طبيعة البيئة التي تحكى فيها، مما يعني ان الفصاحة مرتبطة بالبيئة ارتباطا وثيقا، ونحن في الكلام على هـذا المعيار لابد من مناقشة ما يسمى (السليقة اللغوية)، إذ اختلف العلمـاء فـي كنهها، قـدماء ومحدثون.

فالقدماء ربطوا السليقة بالبداوة حينا، وبالجنس العربي حينا آخر.

ففي الجانب الأول، نجدهم قد ميزوا بين لغة البدو ولغة الحضر ((فكلما كانت القبيلـة بدوية، أو أقرب إلى حياة البداوة كانت لغتها افصح، والثقة بها أكثر. وكلما كانت متحضـرة أو أقرب إلى حياة الحاضرة كانت لغتها محل شك ومثار شبهة، ولذلك تجنبوا الأخذ عنها))[٢].

أما في الجانب الاخر، فقد ربطوا السليقة بالجنس العربي، ((أي أنـه لا يتصـور أن يسيطر على اللغة العربية غير العربي، كما انه لا يمكن أن يتقنها اتقان العربي لها. وهم بذلك كأنما تصورا أن هناك امرا سحريا هو سر السليقة، ذلك هو الجنس، فكان الامهات يرضـعن السليقة في البانهن، وكأن تلك السليقة تتصل اتصـالا وثيقـا برمـالهم وآثـارهم وأطلالهـم ودمنهم))[٣]. فلم يتورعوا عن الاخذ عن صبيان العرب والرواية عنهم، فقد قال ابـن دريـد: ((أخبرنا عبد الرحمن عن عمه الاصمعي قال: سمعت صبية بحمى ضرية يتراجزون، فوقفت وصدوني عن حاجتي، واقبلت أكتب ما أسمع إذ أقبل شيخ فقال: أتكـتب كـلام هـؤلاء

---

[١] ينظر: فصول في فقه اللغة : ١٠٣.

[٢] البحث اللغوي عند العرب : ٣٧.

[٣] فصول في فقه اللغة : ٩٥.

الاقزام الأدناع ؟))[1]. وانهم لم يروا في شعر من عد مولدا، كابي تمام والمتنبي (٣٥٤ هـ)، ما يؤهلهم لتلك السليقة اللغوية، التي أباحت لهم الاخذ عن الصبيان، وترك هؤلاء الفصحاء.

وقد وصف الدكتور إبراهيم أنيس منهجهم هذا بالدكتاتورية والمغالاة في الحرص على العربية والاعتزاز بها، وكأنهم لم يسمعوا بما روي من أن الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) حين سمع أن منافقا نال من عروبة (سلمان الفارسي) دخل المسجد مغضبا، وقال: (ايها الناس إن الرب واحد، والاب واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان فمن تكلم بالعربية فهو عربي)[2].

أما المحدثون، فيرون ان السليقة لا تعدو ان تكون مرحلة من مراحل إتقان اللغة فالمتكلم لا يكاد يشعر بخصائص كلامه، من حيث الأصوات، وأبنية الألفاظ ، وتراكيب الجمل. فهو يؤدي الكلام بصورة آلية، من غير أن يكون له أي اختيار في هذه النواحي، بل تصدر عنه بلا تكلف أو تعمد، وانما بحسب ما سمع في صغره ممن حوله من الكبار، وعلى المنهج الذي يسلكونه نفسه. وهذه مرحلة تكون متأخرة يسبقها التقليد، أي إن اكتساب اللغة يبدأ بالتقليد وكثرة المران، ولا يقال للطفل في أثناء تعلمه لغة أهله وقبل أن يسيطر عليها انه يتعلمها بالسليقة، فلا وراثة بالسليقة، وانما الامر كله منوط بالاكتساب والتقليد[3].

ونجد من المحدثين من تابع القدماء في هذا الميدان، ولكن باسلوب آخر، فقد قال مصطفى صادق الرافعي، في معرض حديثة عن الفصاحة: ((إنها عمل تبتدئة الطبيعة وتكمله الوراثة، فإن وقع اختلال في أحد العاملين وقع مثله في العمل على نسبة واحدة))[4].وهو في رأيه هذا يوافق أقرانه في جانب واحد، هو ان الفصاحة تبدأ بالتقليد والاكتساب، ولكن يخالفهم في قوله إن الوراثة عامل مكمل للطبيعة في استكمال الفصاحة.

---

[1] المزهر : ١٤٠/١.

[2] ينظر: من اسرار اللغة : ٢١.

[3] ينظر: محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة: ١٤، للدكتور ابراهيم انيس، جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩ – ١٩٦٠م.

[4] تاريخ آداب العرب : ١٢٦/١.

إن اللغويين حين ربطوا الفصاحة بالبداوة لم يساووا بين القبائل التي استوطنت البادية فرفضوا الاخذ عن المتطرفة منها التي سكنت حدود الجزيرة العربية؛ لمجاورتهم الامم الاعجمية، اذ قال الفارابي: ((وبالجملة فانه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم))[١]. أما التي سكنت أواسط الجزيرة فعنها أخذت اللغة، وقد ذكرهم الفارابي بقوله: ((الذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتكل في الغريب وفي الاعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين))[٢].

وجعل بعض المحدثين قول الفارابي الاول اساسا لمعيار جديد، أعاره عنوان (المعيار القبلي المكاني)[٣] ، ولا داعي لهذا التفريق؛ لأن الاساس فيهما واحد هو المكان.

وقد أشار الدكتور رياض زكي قاسم إلى أن اللغويين جعلوا الاخذ في مجموعتين:

الاولى : المجموع الشرقية ، التي كانت سائدة شرقي الجزيرة وأواسطها ، وتشتمل على قبائل تميم ، وقيس ، وأسد ، وطيئ ، وهي التي يعبر عنها القدماء أحيانا بلغة نجد.

والثانية: المجموعة الغربية ، وكانت سائدة غربي الجزيرة بين القبائل الحجازية تلك التي كانت تقيم في المدينة وما حولها ، ومكة وما حولها ، وهي التي اصطلح القدماء على تسميتها لغة الحجاز [٤] ، وتضم لغة قريش ، التي عدت أفصح لغات العرب ، قال ابن فارس: ((أجمع علماؤنا بكلام العرب ، والرواة لاشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم ان قريشا أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة))[٥]؛ لانها كانت تختار من كلام العرب الوافدين أليها ما حسن واستقام ، فاجتمع ماتخيروا من تلك القبائل الى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب [٦] .

---

[١] المزهر : ٢١٢/١.

[٢] المصدر نفسه: ٢١١/١.

[٣] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٧٥ و ٧٦.

[٤] ينظر:المعجم العربي : ١٦٣.

[٥] الصاحبي : ٣٣.

[٦] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٧٥و ٧٦.

وقد أصبح قول ابن فارس المتقدم اساسا اعتمد عليه من جعل المعايير اربعة واضاف معيارا جديدا، سماه (المعيار القبلي) ، وهو مصيب في هذا ؛ لأن علماء اللغة – في أحايين كثيرة – جعلوا القبيلة متكأ استندوا اليه في قبول اللغة أو رفضها ، وإن كانت بعيدة عن البداوة ومصداق هذا عدهم لغة قريش أفصح اللغات.

إن إجماع علمائنا على فصاحة لغة قريش لأمر يثير الانتباه؛ لأن قريشا كانت تسكن مكة وما حولها ، وهم من أهل المدر – أي انهم من القبائل الحضرية – وهم تجار ، والتجارة تفسد اللغة ، وهذا مما عيب على غيرها من اللغات، وامسى سببا في رفضها، كلغة اليمن [١].

ويبدو مما سبق ان ما قرره اللغويون بشأن هذا المعيار يقع في دائرة التناقض ، إذ إنهم رفضوا الأخذ عن اهل الحضر ، ثم جعلوا لغة قريش – وهي لغة حضرية – أفصح اللغات ، وجعلوا القرب منها مقياسا للفصاحة ((فكلما قربت القبيلة من بيئة قريش كانت أقرب الى الفصاحة ، والأخذ بكلامها))[٢] .

ولحل ذلك التناقض لابد من التفريق بين سلامة اللغة وفصاحتها، فقد ذكر أحمد أمين: ((إن سلامة اللغة كانت في بني سعد خيرا مما في قريش؛ لأنهم أهل وبر، وأبعد عن التجارة وعن الاختلاط بالناس ، وعلى العكس من ذلك قريش ، فهم أهل مدر وكثير منهم كان يرحل الى الشام ومصر وغيرها، ويتاجر مع أهلها، ويسمع لغتهم . فهم من سلامة اللغة ينطبق عليهم ما انطبق على غيرهم ، ممن خالط الامم الاخرى ، ولكن من ناحية الفصاحة فصحاء ، وأعني بالفصاحة قوة التعبير عما في نفوسهم))[٣] .

ويبدو ان الامر الذي حدا اللغويين على اتخاذ لغة قريش مقياسا للفصاحة ما اعتقده اولئك من ان لغة القرآن هي لغة قريش ، ولما كان القران الانموذج الاول للفصاحة، فإنها استمدت تلك المنزلة من القران. فالفصاحة على وفق هذا الاعتقاد تعني ما بلغه قريش من رقي وليس ما حفظته من خصائص البداوة.

---

[١] ينظر: ضحى الاسلام : ٢/ ٢٤٧.

[٢] فصول في فقه اللغة : ١٠٥.

[٣] ضحى الاسلام : ٢/ ٢٤٧.

وقد يحلو للكثيرين من دارسي العربية ان يجعل الفصحى هي لهجة قريش ، مدعين ان العرب أخذوا هذه اللغة عن تلك القبيلة العظيمة، وهي دعوة لا اساس لها من الصحة ، ولا تقوم على حجج مقنعة ، وقد اثبت الدكتور رياض زكي قاسم بطلانها ببعض المسائل التي عدت من المسلمات، ومنها :

١- ان القرآن نزل بلسان عربي مبين ، ولم ينزل بلسان قرشي.

٢- ان القرآن نزل على سبعة احرف وتعددت قراءاته ... وفي اكثر هذه القراءات ظواهر لغوية لم تشتمل عليها لهجة قريش.

٣- كان للهجة قريش من الخصائص مالم يشع في الاستعمال العربي ، كتحقيق الهمزة في الفصحى ، وهو اشيع من تسهيلها . فإذا عرفنا ان قريشا كانت تسهل الهمزة ، تبين لنا ان اللغة الفصحى المشتركة ليست لهجة قريش فقط ، بل هي لغة العرب جميعا.

٤- إن النصوص الأدبية الجاهلية التي بين ايدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش ، بل إننا لم نسمع عن شاعر جاهلي قرشي فحل[١] .

وختاما، يمكن القول ان التحديدات القبلية التي وضعها اللغويون ادت الى اغفال مفردات واستعمالات كثيرة ، اذ ان ترك الاخذ عن قبيلة باسرها ، او عن اهل منطقة باسرها فيه مالا يخفى من التمحل ، واهدار ما يمكن ان يكون هؤلاء وهؤلاء استعملوه من التراكيب والصيغ ، والاساليب الصحيحة الفصيحة [٢] . ودليل ذلك ان القبائل التي اعتمد عليها اللغويون في المعجمات ، وعدوها اساسا للاحتجاج، هي اقل من تلك التي تعد فصيحة من خلال ما استعمله القرآن من لهجاتها . فلماذا تستبعد لغات هذه القبائل حين ينظر اليها على انها لهجات تطرفت في السكن ، ويؤخذ بها حين يستشهد بما استعمل القرآن من الفاظها [٣].

ولو استبدل بهذا الحظر العام حظر انتقائي يستبعد من الاداء اللغوي لتلك القبائل والمناطق ما يشذ عن طبيعة الصيغ والاستعمالات ، لاستدرك كثير مما فات المعجمات [٤].

---

[١] المعجم العربي : ١٦٧و١٦٨.

[٢] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٧٧ و ٧٨.

[٣] ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب : ٣٣٠ و ٣٣١.

[٤] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٧٧ و٧٨.

وبمعنى اخر يجب ان يكون معيار الصحة اساسا في قبول المادة اللغوية او رفضها وكذلك يجب ان تكون النظرة لمادة اللغة ورواتها قائمة على اسس موضوعية خالية من الاعتبارات الشخصية التي يغذيها التعصب والمنافسة [1].

[1] ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة : ٢٥١.

المبحث الأول

الترتيب

المراد بالترتيب – هاهنا – المنهجية التي يتبعها المعجمي في المداخل الفرعية للمادة اللغوية الرئيسة. وقد لاحظنا آنفا أن المعجمين اعتمدوا في ترتيب المادة الرئيسة على مناهج متعددة، ولكنهم وقعوا في حبائل التخبط والعشوائية في فروعها، أي ان عملهم افتقر الى التحليل المنظم لمداخل المواد اللغوية، الذي ينص على ((ترتيب الصيغ ترتيبا كميا (الثلاثي ثم الرباعي)، وبنائيا (صيغة كذا، أي وزن كذا اولا يليه وزن كذا٠٠٠الخ)، مع ترتيب معاني الابنية ايضا، واستيفاء مشتقات كل صيغة مع اصلها))[1]. وينص ايضا على وضع الالفاظ في مواضعها الصحيحة، واستيفاء المعاني التي تدل عليها الصيغة الواحدة، فضلا عن اتباع منهج محدد في ترتيب المشتقات، مع مراعاة الاصل الذي اشتقت منه الكلمة، وتقديم المجرد على المزيد، وتقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي، وتقديم الفعل اللازم على المتعدي.

وفيما يتعلق بوضع الالفاظ، لم يلتزم المعجميون بما جعلوه عنوانا رئيسا في بناء المعجم. فنجد، احيانا، الفاظا لا تدخل ضمن ما وضعت تحته. ففي أبواب الثنائي المضاعف وضعوا الفاظا لا تنتمي اليه، فصاحب العين – مثلا – لم يقصر هذا الباب على الالفاظ التي تعرضت للادغام في حرفين متشابهين من حروفها، بل نجده يضع فيه –زيادة على ذلك– الثنائي الخفيف من الحروف والاصوات، مثل (مع) فقد وضعها في (مع)، والصواب أن يفرد لها باب خاص عنوانه (الثنائي الخفيف). والثنائي المضاعف، الذي لم يدغم حرفاه المتشابهان مثل (كعك) فقد وضعها في (كع)، والصواب ان توضع ضمن ابواب الثلاثي. والرباعي المضاعف، مثل (زلزل)، فقد وضعها في (زل)، والاجدر بها ان تكون في ابواب الرباعي. ووضع في هذا الباب ايضا – أي الثنائي المضاعف – صيغا اخرى يصعب على

[1] الاستدراك على المعاجم العربية: ٢١، للدكتور محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، القاهرة.

المرء ان يتصور وجودها فيه، وإن كانت متصلة به، مثل (عكنكع) و (عكول) فقد وضعهما في (عك)[١]. ونجد الامر نفسه عند القالي، فقد وضع (سجس) في باب الجيم والسين في الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة، أي في (سج)[٢]، التي تختلف عن (سجس)؛ لأن أصلها (سجج).

ويبدو أن معظم معجميي نظام المخارج التقليبية قد وقعوا في هذا الخلط؛ لان اللاحق منهم قد اعتمد على السابق، بشكل جعلهم يقعون فيما وقع فيه مبتدع هذا النظام وهو الخليل بن احمد الفراهيدي.

وفيما يخص ترتيب الصيغ، عانت المعجمات اللغوية، ولا سيما المتقدمة منها، الفوضى وانعدام المنهجية، فصاحب العين – مثلا – لم يخضع داخل المادة لأي نظام ، لا في الصيغ ولا في المعاني ، ولذلك تتناثر الصيغ المترابطة والمتقاربة ، بل الصيغة الواحدة في ارجاء المادة، مما يضطرك الى ان تقرأ المادة كلها لتعثر على ما تريد[٣]. ونجد ذلك مجسدا بقول ابي عمرو الشيباني: ((القرن: الجعبة يشق وسطها قدر فتر... والقرن: الخشبة))[٤] والفارق بين المعنيين خمس وعشرون صيغة. ونجده كذلك عند الصاحب بن عباد، حين فسر كلمة (العمر)[٥].

ونجد بعض المعجميين من يكرر الصيغة ومعها معناها من غير جديد ينفع، فقد قال صاحب العين: ((واحد النحل: نحلة ... والنحل: دبر العسل ، الواحدة نحلة))[٦]. ونرى ذلك واضحا عند الازهري، في قوله : ((ابن شميل: قال رجل من العرب: ذهبت ابلي. فقال رجل:

---

[١] ينظر: العين: ٦٦/١.

[٢] ينظر: البارع : ٥٨٤.

[٣] ينظر: دراسات لغوية: ٣٥ ، للدكتور حسين نصار، ط٢ ، دار الرائد العربي، بيروت– لبنان ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.

[٤] الجيم: ٨٠/٣ و ٨١ (قرن)، تحقيق: ابراهيم الابياري ، المطابع الاميرية، القاهرة، ١٣٩٤ هـ– ١٩٧٤ م.

[٥] ينظر: المحيط: ٢ /٤٢ (عمر).

[٦] العين : ٢٣٠/٣ و ٢٣١ (نحل).

لك عندي اسلاعها، أي امثالها في اسنانها وهيآتها. وهذا سلع: أي مثله.. ابو عمرو: هذا سلع هذا: أي مثله وشرواه. ويقال: اعطني سلع هذا: أي مثل هذا))[١].

والناظر فيما نقله الازهري، يجد ان المعنى واحد، ولو سألته لم هذا الحشو والتكرار؟ لأجابك بقوله ان مصادره التي استقى منها مادته متعددة. مما يؤكد لنا ان غايته الرئيسية في التأليف هي الجمع فقط، بغض النظر عما تحمله المادة المجموعة من تشابه واختلاف.

ثم جاء ابن عباد في (المحيط)، ليتدارك ما وقع فيه السابقون، اذ ((اعتمد على تفسير واحد للفظ لا يتعداه ، ولا يحاول ان يأتي في كل لفظ بالاقوال الكثيرة المتفقة والمختلفة، التي ادلى بها اللغويون بشأنه))[٢]. ولكنه – باسلوبه هذا – اغفل كثيرا من المعاني، حتى المشهورة منها. اما ابن سيده، الذي عزم على ذلك ايضا، لم يسلم من تلك الفوضى، فقد ذكر للفظة (العتاد) معنيين ، ولكنه فصل بينهما بصيغ اخرى مختلفة[٣].

ومرورا بالمعجميين الذين ظهروا فيما بعد، نجد تلك الظاهرة منتشرة في اثناء معجماتهم، فالصغاني لا يختلف عن اسلافه. ومصداق ذلك ما جاء في كلمة (الحبحاب) ، فقد نثرها نثرا يربك القارئ ويستنفد صبره[٤]. ولو وضعت تلك الكلمة في موضع واحد، مع مراعاة ترتيبها مع الصيغ الاخرى، ولزومها مكانها الصحيح؛ لاستطاع القارئ ان يستوعب معانيها باقصر وقت وبأقل جهد.

ولم تسلم المعجمات المتأخرة من تلك الفوضى، على الرغم من ادعاء اصحابها الدقة في الترتيب والتنظيم الداخلي للصيغ. فالزبيدي– مثلا– حين يعدد معاني كلمة (الشباب) –بالكسر– يفصل بين المعنيين الاول والثاني بثلاث صفحات كاملات[٥].

---

[١] التهذيب : ٢/ ٩٩ (سلع).

[٢] اللغة العربية وعلومها: ٥٥، لعمر رضا كحالة، دار المعلم العربي، دمشق، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م.

[٣] ينظر: المحكم: ٣/٢ (عتد)، وينظر ايضا: ٩/٢–١١ (عدل).

[٤] ينظر: التكملة : ٩٥/١ (حبب).

[٥] ينظر: التاج: ٩٢/٣ و ٩٣ (شبب).

واجمالا يمكن القول ان المعجمات المتأخرة جميعا عانت تلك الفوضى، ومنها (القاموس المحيط)، الذي وصف احد الباحثين مواده بالانتظام في مداخلها الفرعية، وانه الرائد في ذلك[١]. والمدقق في اثناء مواده يرى عكس ذلك، اذا ما اعتمد على الاستقراء والتتبع لما تحمله تلك المداخل من اضطراب. ولتثبيت ما قلناه ننظر في مادة (عضد) فنجد صاحبه يقول في اولها: ((عضده: اعانه ونصره)). وبعد اربعة عشر سطرا يعيد المعنى نفسه، بقوله: ((وتعاضدوا تعاونوا ، وعاضدوا عاونوا))[٢]. وقد اشار الى ذلك احمد فارس الشدياق في جاسوسه ، وذكر ان الفيروزابادي كثيرا ما يخلط الاسماء بالافعال، والاصول بالمزيدات ويشتت معاني الكلمة الواحدة في اثناء المادة اللغوية[٣].

وبغية الايجاز يجدر بالمعجمي- حين يسرد ما تدل عليه الكلمة من معان- ألا يعيد الصيغة مع كل معنى يورده؛ لتفادي التكرار، وقد تنبه على ذلك الفيروزابادي، فهو حين يذكر معنى جديدا يكتفي اما بذكر ما يصاحب الكلمة مسبوقا بحرف العطف (الواو)، كقوله: ((كفته يكفته: صرفه، فانكفت. والشيء اليه : ضمه.. والطائر وغيره: اسرع في الطيران))[٤]. او بذكر ما يماثلها في الوزن ، كقوله: ((الوشغ: القليل. وكصبور: ما يؤجر في الفم))[٥]. وقد وفرت له لفظة (صبور) مؤنة اعادة الكلمة بصيغة اخرى، ويبدو ان ذلك اسلوب طريف لم يسبق اليه، ثم غدا اسلوبا معروفا، ولاسيما في المعجمات الحديثة؛ لانها اتخذت من القاموس مصدرا رئيسا من مصادرها، فاصبحت متسمة بما اتسم به من حسنات.

ومن الوسائل الاخرى التي لجأ إليها المعجمي بغية الايجاز، اغفال المسائل المطردة وعدم ذكرها مطلقا، اعتمادا على معرفة القارئ بها؛ لأن ذكرها يسبب حشوا لا يجني منه المؤلف سوى تضخيم المادة، واتعاب القارى واحساسه بعدم الجدوى. فقد قال ابن سيده في معرض حديثه عما اختص به (المحكم): ((ان كتابنا هذا يحتوي على الايجاز والاختصار مع

---

[١] ينظر: المعجم العربى: ٥٨٨/٢ و ٥٨٩ ، د. حسين نصار.
[٢] ينظر: القاموس المحيط : ٣١٤/١ و ٣١٥.
[٣] ينظر: الجاسوس على القاموس: ٢٧٥ ، دار صادر، ١٢٩٩هـ.
[٤] القاموس المحيط: ١٥٦/١ . (كفت).
[٥] المصدر نفسه:٣/ ١١٥ (وشغ).

السلامة من التكرار، والمحافظة على جمع المعاني الكثيرة في الالفاظ اليسيرة، فكم من بـــاب في كتب اللغة اطالوه، بان اخذوا محموله على انواع جمة، واخذتها انا على الجنس فغنيت عن ذكر الفروع بذكر القنس (الاصل).. كقول ابي عبيد: الذآنين: نبت. والطراثيث: نبت. الواحد: ذؤنون، وطرثون، يقال: خرج الناس يتذأننون ويتطرثنون:إذا خرجوا يطلبون ذلك ، فغنيـــت عن هذه العبارة الكثيرة العناء، اليسيرة الغناء، بان قلت في الذال : الذؤنون: نبت. وفي الطاء: الطرثون: نبت؛ لان الشي اذا كان فعولا، فجمعه لامحالة فعاليل..))[1].

وظهر هذا الاسلوب كذلك عند الفيروزابادي، فقد قال في مقدمه كتابه: ((اني لا اذكر ما جاء من جمع فاعل المعتل العين على (فعلة) الا ان يصح موضع العين منه، كجولة وخولة واما ما جاء منه معتلا، كـــ(باعة، وسادة) فلا اذكره؛ لا طراده))[2].

وقد تأثر بهذا الاسلوب المعجميون المحدثون، امثال، احمد رضا العاملي، اذ اســـتبعد القياسي من مصادر الثلاثي المزيد والرباعي مجردا او مزيدا، ولكنه ذكر ما شذ منها مثـــل: توضأ وضوءا ، وتطهر طهورا. وذكر ايضا النسب الشاذ عن القياس كالسجسي في النســـبة الى (سجستان)[3]، والصنعاني في النسبة الى (صنعاء)[4].

وقد تجسد اضطراب الترتيب الداخلي لمشتقات المادة بصور متعدده:-

- **الاولى:- عدم اتباع منهج محدد في الترتيب** ، فتارة تفتتح المادة بالفعل، وتارة اخـــرى بالاسم، او الوصف، ونحو ذلك من غير مسوغ ، وما على الباحث الا ان يقرأ المادة من اولها الى اخرها، مهما طالت ومهما استطرد واضعها. يزاد على ذلك ان المعجمي كثيرا ما يمـــزج الصيغ بعضها ببعض، فهو في عدد من المواد التي يبدؤها بالفعل لا يستوفي صـــيغه كلهـــا، فينتقل الى الاسماء ثم يعود ثانية الى ما بدأ به.

---

[1] المحكم: ٧/١ و ٨.

[2] القاموس المحيط: ٥/١.

[3] ينظر: متن اللغة: ١٠٨/٣ (سجس)، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٧٧هـــ -١٩٥٨م.

[4] ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٢/٣ (صنع).

وهذه قضية تحتاج الى وقفة؛ لان أصل المشتقات ظاهرة أختلف حولها الباحثون قدماء ومحدثون. فالقدماء ساروا في طريقين[1].

– الاول: اتخذ من اسم الحدث (المصدر) ممرا رئيسا تتفرع عنه المشتقات، وهذا ما اسسه البصريون.

– والثاني: اتخذ من الفعل الممر الرئيس، وجعل المشتقات الأخر عالة عليه، اشتقت منه وبنيت من حروفه، ومثلما تعورف عليه في المسائل الخلافية فإن الكوفيين وقفوا أندادا إزاء غرمائهم البصريين، متمسكين بما يؤدي إليه هذا الطريق من نتائج تقرر – بحسب اعتقادهم – اصالة الفعل في عملية الاشتقاق.

أما المحدثون، فليس لديهم سوى ان يختلفوا فيما اختلف حوله القدماء، ولكن بآراء جديدة، نرى بعضها صحيحا. ولبيان تلك الآراء نبدأ بنظرية عبد الله أمين، ونلخصها بما يأتي: إن أصل المشتقات جميعا شيء آخر، لا هو المصدر ولا هو الفعل، وإنما هي اسماء المعاني من غير المصادر، واسماء الاعيان والاصوات[2].

أما الدكتور فؤاد حنا ترزي، فيمكن تلخيص نظريته بما يأتي:

١– ان أصل المشتقات في العربية ليس واحدا، فقد اشتق من الافعال، والاسماء (الجامد منها والمشتق)، والحروف، ولكن بأقدار تقل بحسب ترتيبها هذا، فأكثر ما اشتق منه الافعال ثم الاسماء، فالحروف.

٢– ان ما ندعوه بالمشتقات – بما فيها المصادر – قد اشتق من الافعال بصورة عامة[3].

ولو دققنا في النظر فيما قاله هذا الاخير وجدنا التناقض واضحا، فهو في الفقرة الاولى ينص على ان اصل المشتقات ليس واحدا، ثم يعود في الفقرة الثانية وينفي ما اثبته في الاولى، فقال: إن المشتقات بما فيها المصادر قد اشتقت من الافعال.

---

[1] لمزيد من التفصيل ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢٣٥/١ – ٢٤٥، المسألة (٢٨)، لابي البركات عبد الرحمن الانباري (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

[2] ينظر: الاشتقاق: ١٤، لعبد الله امين، ط١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٦م.

[3] ينظر: الاشتقاق: ٧٢ و ٧٣، للدكتور فؤاد حنا ترزي، دار الكتب ، بيروت.

وهو في ذلك لو اكتفى بما اثبته في الفقرة الاولى لكان في غاية الصواب، وهذا ما وفق له محمد الانطاكي، الذي أشار إلى أن العرب لم تحجم عن الاشتقاق من غير الفعل أو المصدر، بل اشتقوا من الاعداد، وهي اسماء معان جامدة، فقالوا: وحد وتوحد: بقي وحده. واشتقوا من اسماء الازمنة، وهي أسماء معان جامدة، فقالوا: أخرف القوم: دخلوا في الخريف. واشتقوا من اسماء الذوات، كاعضاء الانسان، فقالوا: أذنه، ورآه، وسره: أي ضرب أذنه ورئته، وسرته. واشتقوا من اسماء الاصوات، فقالوا: صليل السيوف، وهي مشتقة من (صـــل) التي يحكى بها صوت شيء يابس إذا تحرك، ونحو ذلك[١].

ونحن نشاطره الرأي في ذلك، ونؤكد أن الاصل في المشتقات لم يكن واحدا، لـــذا علـــى المعجمي أن ينظر في الاصل الذي اشتقت منه الكلمة؛ ليحدد في ضوء ذلك مفتتح المادة.

-والثانية:- اغفال عامل التجرد والزيادة في الترتيـــب. فمن المنطـــق اللغـــوي أن يتقـــدم المجـــرد على المزيد، ولكن المعجمات اغفلت ذلك، وخلطت بينهما خلطا أخل بتسلسل فروع المادة اللغوية، ومن أمثلة ذلك، قول صاحب العين: ((وأوهمت في كتابي وكلامي ايهامـــا، أي أسقطت منه شيئا، ووهم يوهم وهما، أي غلط))[٢]. اذ قدم الفعل المزيد (اوهم) علـــى الفعـــل المجرد (وهم). ولم يقتصر ذلك على الافعال، بل شمل الاسماء ايضا، كقوله: ((والحزوبـــة: شجرة الينبوت، والحزب: الذكر من الحبارى))[٣]، وقول الصاحب بن عباد: ((الخريص: شبه حوض واسع٠٠ والخرص: القرط بحبة واحدة في حلقة))[٤].

-والثالثة:- اغفال الترتيب الوضعي في ايراد المعاني. فكثيرا ما تقدم المجازية منها علـــى الحقيقة، وهذا مناف للواقع اللغوي، الذي ينص على مرور اللفظ بمرحلة الحقيقـــة أولا، ثـــم انتقاله إلى المجاز، ومن أمثله ذلك الاضطراب، قول الصاحب بن عباد: ((اللمس: كناية عـــن

---

[١] ينظر: الوجيز في فقه اللغة: ٤٣٤ و ٤٣٥، ط٢، دار المشرق.

[٢] العين: ١٠٠/٤ (وهم).

[٣] المصدر نفسه: ٢٥٥/٤ (حزب).

[٤] المحيط: ٢٤٤/٤ (خرص).

الجماع. وهو اللمس باليد لطلب الشيء))[١]. يزاد على ذلك عدم استكمال المعاني الحقيقية في موضع واحد، بل تمزج مع المعاني المجازية. وقد يبدأ المعجمي – في أحيان كثيرة – المادة بالمعاني الغامضة، ويؤخر الواضحة، ومن أمثلة ذلك، قول الجوهري: ((السحر: الرئة والجمع أسحار٠٠ والسحر: قبيل الصبح))[٢].

وهناك صور اخرى مزيدة على ما تقدم، توضح الاضطراب في ترتيب المداخل الفرعية، منها: تسجيل الاعلام في مقدمة المواد وفي وسطها[٣]. والصواب أن توضع في أخرياتها؛ لأن الاعلام يمكن الاستغناء عنها، من غير شعور بنقصها[٤]. ويبدو ان الزبيدي حاول ان يبتعد عما وقع فيه السابقون، وراح يضع الاعلام في اخريات المواد.

فيما تقدم بينا أسلوب المعجمات في ترتيب الالفاظ من جهة، والمعاني من جهة اخرى معزولات بعضها عن بعض، وإذا أردنا ان نتبين أساليبها في ترتيب اللفظ والمعنى، وبيان السابق منهما، قلنا إن اللفظ غالبا ما يتقدم على المعنى، ولكننا نجد العكس في بعض المواد ولعله اسلوب مفيد، ولا سيما في المعاني التي قد يستغلق على القارئ ايجاد ما يناسبها من الالفاظ، ويبدو أن ذلك ظهر بتأثير من الرسائل اللغوية وكتب المعاني، التي سبقت المعجمات اللغوية، ومن امثلة ذلك، قول الشيباني: ((ويقال للرجل القصير: إنه ليقهد في مشيته))[٥].

وقد سار المعجميون المحدثون على خطا من سبقهم في التأليف المعجمي، فوقعوا في عثراتهم وسقطاتهم إلا في الترتيب الداخلي للمداخل الفرعية، فمعجماتهم ما هي الا محاولة لاظهار القديم في ثوب جديد، من غير أن تضيف شيئا جوهريا إلى تلك الصناعة[٦]. وقد أوجز الدكتور علي عبد الواحد وافي ما انمازت به تلك المعجمات بقوله: ((لا تكاد {تمتاز}[٧]

---

[١] المحيط: ٣٣٤/٨ (لمس).

[٢] الصحاح: ٦٧٨/٢ (سحر).

[٣] ينظر: المجمل: ١٣٥/١ (بلص)، والصحاح: ٦٨٤/٢ (سعر)، والتاج: ٢٤٤/١٥ (عنز).

[٤] ينظر: المعجم العربي: ٥٨٨/٢ و ٥٨٩ ، د. حسين نصار.

[٥] الجيم: ٨٣/٣ (قهد).

[٦] ينظر: كلام العرب من قضايا اللغة العربية: ١٢٨، للدكتور حسن ظاظا، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٦م.

[٧] كذا، والصواب (تنماز من).

عن المعجمات القديمة إلا في حسن التنسيق، ونظام الترتيب، واستخدام بعض وسائل الايضاح٠٠ وتعرضها ،أحيانا، لبعض المصطلحات الحديثة في العلوم والفنون والصناعات٠٠)[١].

وقد اتبعت مدرستا اليسوعيين والمجمع اللغوي خطة دقيقة في الترتيب، وهي كالآتي:

١- تقديم الافعال على الاسماء.

٢- تقديم المجرد على المزيد.

٣- تقديم المعنى الحسي على المعنى العقلي، والحقيقي على المجازي.

٤- تقديم الفعل اللازم على المتعدي.

٥- ترتيب الافعال على النحو الاتي:

أ. الفعل الثلاثي المجرد، بحسب الابواب.

ب. ترتيب الفعل المزيد ترتيبا هجائيا على الوجه الآتي:

* الثلاثي المزيد بحرف – المزيد بحرفين – المزيد بثلاثة حروف.

* الرباعي المزيد بحرف – المزيد بحرفين – ٠٠٠الخ.

وقد طبقت هذه الخطة في (المعجم الوسيط)[٢]، وهي خطة محكمة، لو التزمت بها معجماتنا القديمة لاستطاعت أن تستوعب استعمالات التركيب اللغوي كلها، ولم يفلت منها شيء.

ويرى الدكتور حسين نصار أن تلك الخطة لم تكن دقيقة وشاملة، وقال مضيفا: ((يجب أن نسير على نظام الصيغ في داخل كل مادة بحسب حروف هذه الصيغ، أو نفصل الافعال عن الاسماء٠٠ كل بحسب صيغه أيضا، ولا نسمح باختلاف هذا المنهج من مادة إلى اخرى، وإنما يطبق على جميع المواد تطبيقا صارما، حتى تتبين لنا الصيغ التي لم ترد في المعجمات من كل مادة))[٣].

---

[١] فقه اللغة: ٢٨٩، ط٦، لجنة البيان العربي، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

[٢] ينظر: المعجم الوسيط : ١٢ و ١٣ (المقدمة)، اخرجه: الدكتور ابراهيم انيس واخرون، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

[٣] المعجم العربي: ٧٥٨/٢.

ونجد بعض المحدثين اغفل عامل التعدي واللزوم في ترتيب الافعال، فجعل اعتمـــاده الرئيس على الابواب، ومن ذلك ما فعله سعيد الشرتوني في مادة (شبر)، اذ انه بدأها بـــالفعل المتعدي: شبر الثوب؛ لانه يرد بوزن نصر، وبوزن ضرب، واخر الحديث عن الفعل اللازم؛ لانه يرد من باب علم، وهو متأخر في ترتيب الابنية[1].

[1] ينظر: اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد : ٥٦٧/١ ، منشورات مؤتمر النصر.

المبحث الثاني

الضبط

كان العرب شديدي العناية بلغتهم، حريصين على سلامتها من الخطأ، فظهرت الحاجة الى وضع قوانين وعلامات تحافظ عليها من التغيير، ولاسيما بعد نزول القرآن الكريم على نبي الرحمة (صلى الله عليه واله وسلم)؛ لانه كان – اول الامر – خاليا من التشكيل، أي الحركات والنقط، وهو ما حمل علماء العربية على ضبطه بنقط يكتبونها عند أواخر الكلمات تدل على حركاتها، وكان هذا عمل ابي الاسود الدؤلي، ويسمى (نقط المصحف أو نقط الاعراب)، ثم جاء تلميذه نصر بن عاصم وابتدع اسلوبا جديدا، ميز به الحروف المتشابهة في الرسم بعضها من بعض، ويسمى هذا العمل بـ (نقط الاعجام) تمييزا له من نقط الاعراب.

وظل هذا الامر مستمرا حتى جاء الخليل بن احمد، وابتدع اشارات تدل على الحركات، فجعل للضمة واوا صغيرة؛ لئلا تلتبس بالواو المكتوبة. وللكسرة ياء تحت الحرف وللفتحة ألفا مبطوحة فوق الحرف [١].

وقد لجأ هؤلاء إلى نقط المصحف؛ بسبب ما سمعوه من فساد الالسنة، واختلاف الالفاظ، وتغير الطباع، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم، وما خافوه مع مرور الايام ، وتطاول الازمان من تزيد ذلك وتضاعفه[٢].

وقد وضع ذلك العمل تحت مصطلحي (النقط والاعجام)، خص بالنقط الوحدات الخطية المتشابهة، مثل: الباء، والتاء، والثاء، والياء. أما الاعجام فقد خص به الثنائيات، مثل: الدال والذال، والعين والغين[٣].

---

[١] ينظر: المحكم فى نقط المصاحف : ٧، لابى عمرو الدانى (٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور عزة حسن مطبوعات مديرية احياء التراث القديم، دمشق، ١٣٧٩ هـ – ١٩٦٠م.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٨.

[٣] ينظر: العربية والغموض: ٢٠١، للدكتور حلمي خليل، ط١، دار المعرفة ، الاسكندرية، ١٩٨٨م.

ومع عظمة هذا العمل ظلت الكتابة العربية معرضة للخطأ والتغيير، ولا سيما مع تقادم الازمان؛ لأنها لا تبين نطق الحروف التي ترسمها، وتحتاج الى وسائل اخرى لضبط أنواع الحروف وحركاتها. ثم ان اللغة المكتوبة تختلف عن المنطوقة، من حيث نسبة الغموض الذي يكتنفها؛ إذ إنها – أي المكتوبة – تحصر الكلام في قناة واحدة، بعيدا عما يصحبه من سياقات تسهل معناه، وتقرب مأخذه، وترفع الغموض عنه. أما في المنطوقة فالامر مختلف؛ إذ تصحب الكلام إشارات وحركات وايماءات باليد والوجه والعينين[١]. يزاد على ذلك أن نظام الكتابة في أي لغة لا يعكس بدقة نظام النطق لهذه اللغة؛ لأن الكتابة بطبيعتها من حيث هي رموز مرئية للأصوات اللغوية عاجزة عن تصوير الخصائص الصوتية في اللغة كافة[٢]. وذلك يعني ان نظام الرسم لا يتطابق مع النطق بالضرورة، ولاسيما حين تراعى اعتبارات اخرى بعضها تاريخي وبعضها لغوي (صوتي، أو صرفي، أو نحوي) وهلم جرا[٣].

وقد جعل الاصفهاني(٣٦٠ هـ) قصور نظام الرسم سببا في حدوث التصحيف في اللغة العربية، اذ قال: ((إن الذي ابدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، و لا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنه وضع لخمسة أحرف صورة واحدة، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون وكان وجه الحكمة فيه أن يضع لكل حرف صورة مباينة للاخرى؛ حتى يؤمن عليه التبديل))[٤].

وقد حاول المعجميون ان يضبطوا الفاظهم خوفا عليها من التغيير، واتبعوا في ذلك سبلا متعددة، يختلف بعضها عن بعض، في مدى محافظته على الشكل الصحيح للكلمة، الذي أراده لها واضعها، وهي ثلاثة ، الاولى: الضبط بالقلم. والثانية: الضبط بالعبارة. والثالثة: الضبط بالميزان.

أولا: الضبط بالقلم

---

[١] ينظر: العربية والغموض: ١٧ و ١٨.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١٩٨.

[٣] ينظر: اللغة العربية – معناها ومبناها: ٣٢٦، للدكتور تمام حسان، ط٢، الهيأة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.

[٤] التنبيه على حدوث التصحيف: ٧٢، لحمزة بن حسن الاصفهاني ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط١، مكتبة النهضة ، بغداد، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

وهو اول اسلوب اعتمدت عليه المعجمات المتقدمة، ولاسيما كتاب العين، وهو اسلوب يستند الى ما يحمله نظام الرسم من علامات ورموز، تحدد نوع الحرف وحركته. وقد تأثر بذلك عدد من المعجمات الحديثة، كمعجم (متن اللغة) لاحمد رضا العاملي، و (محيط المحيط) لبطرس البستاني، ولعلها لجأت الى ذلك أملا في تحقيق الايجاز والاختصار واعتقادا منها ان السبل الاخرى تشغل حيزا كبيرا من المعجم.

وقد احدث هذا الاسلوب تصحيفا كثيرا في المعجمات؛ لأن الرموز والعلامات قد تختفي مع الزمن، أو يغير موضعها الصحيح؛ بسبب السرعة، أو جهل الناسخ، او اهماله فضلا عن كثرة الاستنساخ والنقل، الذي يفعله الوراقون، مما يؤدي الى سقوط نقطة، أو انتقالها إلى حرف مجاور، أو جعلها نقطتين.. وغير ذلك. ويترتب على ذلك نطق كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى، ولكنها غير الكلمة التي قصدها واضعها الاول[1]. وقد لا يكون لها معنى على الاطلاق. وقد يؤدي التصحيف ايضا الى تغيير حركة الحرف، فيترتب عليه نشوء أمثلة جديدة، تندرج تحت صيغ صرفية مخالفة لما كانت عليه قبلا، وقد تخرج عن صيغ الصرف ومقتضيات اللفظ أصلا فيحكم عليها بالخطأ. والاول من هذين النوعين: انحراف في المعنى. و الثاني: انحراف لغوي في بنية الكلمات[2].

والأغرب أن المعجميين قد دونوا الاصل و التصحيف معا، فاصبحت الكلمة الواحدة كلمتين أو ثلاثا، ثم عدوها مترادفة على معنى واحد. وفي هذا يقول الدكتور حاكم مالك لعيبي: ((والذي يعنينا من أمر التصحيف والتحريف ما يتعلق بكثرة الترادف في العربية وأثر ذلك في تعدد الاسماء للشيء الواحد، كأن يكون لمسمى واحد اسم معين، فيصحف هذا الاسم، ومن ثم يقرأ بعده وجوه، فتنشأ له عدة صور لفظية، ثم تجد هذه الصور من بعد ذلك طريقها الى اللغة، فتحسب اسماء مختلفة لشيء واحد، في حين ان اللفظة في الحقيقة واحدة))[3]. ومن أمثلة ذلك، قول ابن سيده: ((الحنتر: القصير، والحبتر والحباتر:

---

[1] ينظر: في اللغة ودراستها: ١٠٣.

[2] ينظر: المصدر نفسه: ١١٥.

[3] الترادف في العربية: ٢٩٨، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

القصير ...))[1] . والملاحظ في هذه الكلمة أن أصلها واحد، ثم اصبحت كلمتين بفعل التصحيف، وقولهم كذلك أن (الحال والخال والجال) بمعنى الراية.

ولم يقف خطر التصحيف عند هذا الحد، بل أدى إلى اقحام الفاظ كثيرة في مسائل الابدال[2]. ونسب ذلك الى قبائل العرب، يزاد على ذلك ابتكار ألفاظ ربما لم تعرفها العربية قط.

وأصل التصحيف كما قال الاصفهاني: ((ان قوما كانوا أخذوا العلم عن الصحف من غير ان يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير))[3]، ويبدو أنه انتقل من أهل الحديث الذين كانوا يغمزون من ينقل عن الصحف، وإن كان ما في الصحيفة صحيحا فيقولون – مثلا – إن فلانا ثقة وبعض روايته صحيفة[4]. ثم اصبح يطلق على الشيء الذي يقرأ بخلاف ما أراده كاتبه، وعلى غير ما اصطلح عليه في تسميته[5].

ويبدو ان التصحيف في المعجمات اللغوية قد شمل طائفتين من الالفاظ ، احداهما: التي تضم حروفا متشابهة في الرسم، ولاتختلف إلا في النقط، وهو ما مثلنا له آنفا. والآخرى: التي تضم حروفا متفقة في الرسم، مختلفة في الحركات، ومن أمثلة هذا، ما قاله صاحب العين في تفسير كلمة (الدخس)[6]، فقد ذكر لها ثلاث صيغ متفقة في الحروف مختلفة في الحركات واكتفى للتمييز بينهن بحركات رسمها على الحروف. ونجد الأمر نفسه عند ابن سيده، اذ قال: ((والدعر: الفساد، والدعرة: القادح والعيب))[7]. والذي يقرأ هذا النص يظن ان حرف الدال من الكلمة الثانية مفتوح؛ لانه في الاولى مفتوح أيضا، ومما يؤكد هذا الظن أن المعنى يكاد يكون واحدا.

---

[1] المحكم: ٥٣/٤ (حتر).

[2] ينظر: سلامة اللغة العربية: ٧٠، لعبد العزيز عبد الله محمد، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

[3] التنبيه على حدوث التصحيف : ٧١.

[4] ينظر: تاريخ آدب العرب:١/ ٣٠٦.

[5] ينظر: التنبيه على حدوث التصحيف: ٧١.

[6] ينظر: العين: ١٩٣/٤ و١٩٤ (دخس).

[7] المحكم: ٦/٢ (دعر).

ولعل الامر الوحيد الذي يخلصنا من تلك البلبلة الفكرية جمع اكبر عدد من الرسائل اللغوية، والمعجمات القديمة، والاطلاع على ما قالته في إزاء تلك الالفاظ، وما بقي منها ولم نستطع الحكم عليه من خلال هذه السبل حاكمناه في ضوء الاشتقاق، فإذا وجدنا له مادة تشترك معه في معانيه حكمنا بصحته، فإن لم نجد، رجحنا تصحيفه[1].

وبعد كل ما ذكر نقول إن الضبط بالقلم لا يحقق الغاية المنشودة من وراء الضبط والمتمثلة بالمحافظة على الكلمة العربية من التصحيف و التحريف.

ولدفع ذلك الخطر ظهر معجميون ابتكروا سبلا أخرى للضبط، تحقق الغاية من ضبط الكلمة، وتجعلها في مأمن من التصحيف والتحريف، الذي رأينا قسما من اسبابه آنفا. ومن تلك السبل: الضبط بالعبارة، واعني به النص على نوع الحرف أو حركته وعدم الاكتفاء برسم القلم. والضبط بالميزان، وهو على قسمين، احدهما: النص على وزن الكلمة الصرفي مباشرة، بأستعمال الموازين الصرفية. والاخر: النص على وزن الكلمة بكلمة أخرى أشهر وهو ما يسمى (الضبط بالتمثيل).

ثانيا: الضبط بالعبارة

[1] ينظر: المعجم العربي: ٧٤٩/٢، د. حسين نصار.

وهو من السبل التي ظهرت ردا على ما اعتمد عليه المعجميون الأوائل من أساليب لا تفي بما يريده القارئ؛ إذ لم يأبه اصحاب المعجمات الاولى لدفع خطر التصحيف عن كتبهم حتى جاء ابو علي القالي، فضبط ألفاظه في (البارع) بالعبارة.

وقد نبه الرازي على أهمية الضبط وجدوى العناية به، بقوله: ((إن أكثر أصول اللغة إنما يقل الانتفاع بها ويعسر لعلتين، إحداهما: عسر الترتيب بالنسبة الى الاعم الاغلب. والاخرى: قلة الضبط فيها بالموازين المشهورة، وقلة التنصيص على انواع الحركات، اعتمادا من مصنفيها على ضبطها بالشكل الذي يعكسه التبديل والتحريف عن قريب، واعتمادا على ظهورها عندهم، فيهملونها من أصل التصنيف))[1].

وقد استعمل المعجميون – في ضبطهم هذا – نوعين من العبارات هما:

أولا : ما يضبط نوع الحروف

استعمل المعجميون عبارات بينوا من خلالها نوع الحرف؛ لكيلا يلتبس بغيره من الحروف، ولا سيما المتشابهة في الرسم. وهذا سبيل يعصم الكلمة من التغيير، كأن يقول المعجمي: بالجيم والحاء، أو بالباء الموحدة، أو الياء التحتية...و نحو ذلك.

ومن امثلة ذلك، قول القالي: ((أورخته ايراخا وهو مثل الرخف بالراء والخاء))[2]. وقول ابن منظور: ((وقيل يوح بياء بنقطتين))[3]. وقول الزبيدي:((والجادي بالجيم والدال))[4].

ونجد عددا من المعجمين لا يكتفون بالنص على نوع الحرف فقط، بل ينصون على صفته، ولاسيما إذا كان الحرف من المتشابهات، فلا يقنعون بقولهم بالذال – مثلا – وانما

---

[1] مختار الصحاح: خطبة المؤلف (ط)، دار الرسالة، الكويت، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

[2] البارع: ٢٣٠ (ورخ).

[3] اللسان: ٤١٦/٢ (يوح).

[4] التاج : ٥١/١ (جدا).

يصفونه بالاعجام؛ كي لا يلتبس بنظيره (الدال)، كقول الصاحب بن عباد: ((الهذلوغ – بالذال معجمة٠٠))[١]. وللتمييز بين الضاد والظاء، استعمل الزبيدي كلمة (المشالة)، كقوله: ((زعم بعض أهل اللغة ان الارض بالظاء المشالة: قوائم الدابة خاصة٠٠))[٢].

ثانيا : ما يضبط نوع الحركات

وهو على قسمين:

– أحدهما: العبارات التي يحدد بها الحرف المخصوص بالضبط:–

وفي هذه القسم يسمي المعجمي الحرف المخصوص، كأن يقول – مثلا – بكسر الجيم، أو بفتح الدال٠٠ ونحو ذلك.

ويسجل السبق في استعمال هذه العبارات للقالي، ومن أمثلة ذلك، قوله : ((يقال: هقى الرجل يهقي هقيا، بفتح القاف في الماضي، وكسره في المستقبل، وسكونه في المصدر٠٠)[٣]. ثم تبعه في ذلك عدد ممن جاء بعده[٤].

وقد ظلت هذه العبارات مستعملة على وفق ما وضعه القالي، حتى جاء الحميري (٥٧٣هـ) واتبع في استعمالها منهجا جديدا، فهو يضبط أولا الوزن الذي يذكره ابتداءً ، ثم يورد ما ينضوي تحته، من غير اعادة للضبط، كقوله في باب الاسماء: (((فعل) بضم الفاء وسكون العين. أحد: جبل معروف))[٥]. وهو يراعي هذا المنهج في الالفاظ الثلاثية فقط، أما ما زاد على ذلك فإنه ينص فيه مع كل لفظة على نوع الحركة؛ لئلا تصحف أو تحرف[٦].

---

[١] المحيط: ٣/٤. (هذلغ).

[٢] التاج: ٢٢٥/١٨ (ارض).

[٣] البارع: ٨٧ (هقى).

[٤] ينظر: الصحاح ٢١٥٢/٦٠ (صعن)، والتاج: ٤٧٦/١٥.

[٥] شمس العلوم: ١٠٠/١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سلطنة عمان، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٧٠/١ – ٧٤ .

-والثاني:- العبارات التي لا تحدد بها الحرف المخصوص بالضبط:-

لا يحدد المعجمي، احيانا، الحرف المخصوص، بل يستعمل عبارات عامة، مثل (بالضم، أو بالكسر، أو بالتسكين٠٠ ونحو ذلك). وتبدو هذه العبارات للوهلة الاولى غامضة إذ لا يستطاع معها معرفة الحرف المراد بالضبط.

ولقد ارشدتنا مطالعة المعجمات المستمرة الى اسلوب اتبعه المعجميون في استعمال هذا النوع من العبارات، فهم إذا قالوا في الاسماء: (بالفتح، أو بالضم، أو بالكسر) كان المقصود الحرف الاول، وإذا قالوا: (بالتسكين، أو مشدد، أو بالتشديد) كان المقصود الحرف الثاني أو الاوسط، وإذا قالوا: (بالتحريك، او محركة) كان المقصود ضبط الحرفين الاول والثاني بالفتح.

ولو قال باحث ان صاحب العين ضبط الفاظه بهذا النوع من العبارات، كقوله: ((والمعك مشدد الكاف: من الخيل))[١]، وقوله أيضا: ((رجل كع: كاع بالتشديد))[٢]. رددناه وقلنا ان ضبطه – مع قلته وندوره – لم يكن في الالفاظ التي تحتاج اليه، مما يكتنفها الغموض وامكان التباسها بغيرها، ولو رجعنا الى قوله المتقدم لوجدناه قد اشار في اول الباب الى انه (باب المضاعف) فلماذا يعيد ذلك مع كل لفظة يوردها ؟

وأكثر المعجمات استعمالا لهذا النوع (التاج)، الذي حرص فيه مؤلفه على ضبط معظم الالفاظ، أما غيره من المعجمات فقد اختلفت نسبة استعمالها لهذه العبارات، فهناك معجمات تكاد تكون خالية منها، كالعين، والجيم، والمحكم، فلو قرأنا فيها وأحصينا الالفاظ التي ضبطت بتلك العبارات لم نجدها تتجاوز عدد أصابع اليد، ولا نعرف ما الذي يحدو أصحابها على ضبط بعض الالفاظ وترك البعض الاخر، فإن كان السبب غموضها فهناك ما هو أغمض[٣].

---

[١] العين: ٧٥/١ (عك).

[٢] المصدر نفسه: الصحيفة نفسها.

[٣] وللاطلاع على تلك الالفاظ ، ينظر: العين: ١٩٣/٤ و١٩٤ (دخس)، والجيم : ٥٥/١ (أرب)، والمحكم: ٦/٢ (دعر)، والمحيط : ١٠٧/١٠ (ذأب).

أما البارع ، الذي يعد أول معجم استعمل العبارة في الضبط ، فانه جعل اعتماده الرئيس على القسم الاول من هذه العبارات، وهي التي تسمي الحرف المخصوص بالضبط ظنا منه أن العبارات التي لا تحدد الحرف توهم القارئ وتلزمه معرفة المقصود منها.

ومن أمثلة استعمال عبارة (بالفتح، أو بالضم، أو بالكسر)، قول ابن فارس: ((والأم بالفتح))[١]. وقول الجوهري: ((العجم بالضم))[٢]. وقول الصغاني : ((اللزب بالكسر))[٣].

ونجد بعض المعجمين يستعمل عبارة (بالرفع) للدلالة على الضم، كقول الزبيدي: ((شرب الماء وغيره كسمع يشرب شربا، مضبوط عندنا بالرفع٠٠))[٤].

ومن امثلة استعمال عبارة (بالتشديد أو بالتسكين)، قول الجوهري: ((والحلقة بالتسكين))[٥]. وهناك من المعجميين من يستعمل عبارة (جزم، أو مجزوم) للاشارة الى سكون الحرف الثاني، ومن أمثلة ذلك، قول صاحب العين: ((الحمش٠٠ جزم))[٦]. وقول الصاحب أبن عباد: ((والخضل – مجزوم٠٠٠))[٧].

ومن أمثلة استعمال عبارة (بالتحريك أو محركه) لضبط الحرفين الاول والثاني بالفتح قول الصغاني: ((النمأ بالتحريك))[٨]. وقول الفيروزا بادي: ((الزبب محركة))[٩].

قلنا بدءا إن القالي جعل اعتماده الرئيس على العبارات التي يحدد بها الحرف المخصوص، لذا فانه لم يستعمل عبارة (بالتحريك)، وحرص على أن ينص على حركة الحرفين الاول والثاني باسلوب مباشر وصريح، كقوله: ((سمعت زجل القوم٠٠ بفتح الزاي والجيم))[١٠].

---

[١] المجمل: ٨١/١ (أم).
[٢] الصحاح: ١٩٨٠/٥ (عجم).
[٣] التكملة: ٢٦٨/١ (لزب).
[٤] التاج: ١١٠/٣ (شرب).
[٥] الصحاح: ١٤٦٢/٤ (حلق).
[٦] العين: ١٠٠/٣ (حمش).
[٧] المحيط : ٢٣٥/٤ (خضل).
[٨] التكملة: ٥٣/١ (نمأ).
[٩] القاموس المحيط: ٧٧/١ (زبب).
[١٠] البارع: ٦٣٧ (زجل).

وقد تابع بعض المحدثين القدماء في هذا النوع من العبارات، اذ نص سعيد الشرتوني على ذلك في مقدمة كتابه، بقوله : ((اذا ذكرت اسما وعقبته بقولي: بالضم ، نحو (الزرعة) بالضم ، فالضبط لاوله. وكذا اذا عقبته بالفتح، او الكسر. واذا عقبته بالتسكين، كان الضبط للثاني بالضرورة. واذا عقبته بالتثليث، او مثلثة، فذلك اشارة الى ان في اوله ثلاث لغات.. واذا عقبته بالتحريك، او بمحركة، كان المراد فتح الاول والثاني.. واذا كانت رباعية وعقبتها بالتثليث، كان الضبط لاولها وثالثها، نحو: طخرية. وكذا اذ قلت بالضم، او بالفتح ، او بالكسر، كان الضبط للاول والثالث))[١]

وهناك عبارات أخرى للضبط استعملها المعجميون، وهي على اقسام:

- **ألاول:**- يختص بحرفي الالف والهمزة، وهي (بالمد أو ممدود، ومهموز، ومقصور) ومن أمثلة ذلك، قول الصاحب من عباد: ((ورجل خناب - مكسور الخاء مهموز -))[٢]. وقول ابن ابن فارس: ((والبرى مقصور))[٣]. وقول الرازي: ((الاباء بالكسر والمد))[٤].

- **والثاني:**- يختص بالحرف المخفف، ومن أمثلة ذلك، قول الصاحب بن عباد: ((والصاخة - خفيفة...))[٥]. وقول ابن فارس: ((الأخ معروف، وهو مخفف))[٦].

- **والثالث:**- يستعمل للدلالة على جواز الحركات الثلاث في الحرف، وهي (بالتثليث أو مثلثة)، وتكون مع الاسماء لضبط الحرف الاول، ومع الافعال لضبط الحرف الثاني. ويعد الفيروزابادي من أكثر المعجميين الذين استعملوا هذه العبارات. ومن أمثلة استعمالها مع الاسماء، قوله: ((اللصت ويثلث))[٧]. ومع الافعال قوله: ((بهأ به مثلثة الهاء))[٨].

---

[١] اقرب الموارد: ٩/١ .

[٢] المحيط : ٣٦٠/٤ (خنب).

[٣] المجمل: ١٢٢/١ (برو).

[٤] المختار: ٣ (أبا).

[٥] المحيط: ٣٨٠/٤ (صيخ).

[٦] المجمل: ٧٩/١ (أخ).

[٧] القاموس المحيط: ١٠٧/١ (لصت).

[٨] المصدر نفسه: ٩/١ (بهأ).

كل ما سبق خاص بضبط الاسماء ضبطا صريحا، ومن جهة اخرى ظهر في المعجمات المتأخرة أسلوب يبتعد عن التصريح، ويعتمد على معرفة القارئ باللفظ لشهرته وقد كثر ذلك في الالفاظ التي اشتهرت بفتح أولها، قال الفيروزابادي: ((وكل كلمة عريتها عن[١] الضبط فإنها بالفتح، إلا ما اشتهر بخلافة اشتهارا رافعا للنزاع من البين)) [٢]. وهو عمل قد يوقع الناظر في الغلط؛ لأنه لم يلتزم ذلك في الالفاظ التي اشتهرت بفتح أولها التزاما كاملا بل ضبط كثيرا منها باسلوب مباشر وصريح[٣]. ثم ان الاعتماد على معرفة القارئ فيه من الجزافية الشيء الكثير، ولذا يجب أن ينص المعجمي على حركة كل حرف من حروف الكلمة، فلعل ما يظنه واضحا ومعروفا يكون مجهولا لدى القارئ.

وفي الافعال استعمل المعجميون العبارات أنفسها، ولكن مرادهم منها اختلف، فهم إذا قالوا: (بالفتح، أو بالضم، أو بالكسر) كان الضبط لعين الفعل، ومن أمثلة ذلك، قول الرازي: ((بقي الشيء بالكسر))[٤]. ويكون هذا حين يذكر الماضي فقط، أما إذا ذكر المضارع بعده فيكون الضبط حينئذ لعين المضارع، كقول الجوهري: ((حصبت الرجل أحصبه بالكسر))[٥].وإذا ترك الفعل بصيغتيه (الماضي، والمضارع) من غير ضبط اريد بذلك الاشارة الاشارة الى انه من باب (ضرب يضرب)، وهذا ما نجده مستعملا عند الفيروزابادي.

وقد نبه الرازي في مختصره على ان هناك من الافعال ما يجب ضبط حرفه الاوسط في الماضي والمضارع، وعدم الاكتفاء بضبط الماضي فقط؛ وذلك لاختلاف وزن المضارع مع اتحاد الماضي، فوزن (فعل) بفتح العين في الماضي يرد مضارعه مضموم العين كـ (نصر ينصر)، ومكسور العين كـ (ضرب يضرب) ، ومفتوح العين كـ (قطع يقطع)[٦]. يقطع)[٦].

---

[١] كذا، والصواب (عريتها من).

[٢] القاموس المحيط: ٤/١.

[٣] ينظر: المصدر نفسه– حاشية ابن الطيب: ٧/١.

[٤] المختار : ٦٠ (بقى).

[٥] الصحاح: ١١٢/١ (حصب).

[٦] ينظر: المعاجم العربية– دراسة تحليلية: ٩٣ ، د. عبد السميع محمد احمد، ط١، ١٣٨٩هـ–١٩٦٩م.

بعد أن استوفينا ما استعمل من عبارات في الضبط، بقي لنا أن نضعها في الميـزان ونكشف عن عيوبها، وما وقع فيه مستعملوها – أصحاب المعجمات – من عثـرات، اخلـت ببنية المعجم الداخلية ، وهي ما يأتي:

١- انها لم تضبط حركات الكلمة كلها، بل ضبطت حرفا أو حرفين، وهي ربما تكـون لمـن شهد التأليف المعجمي واضحة، ولكنها في عصرنا الحديث قد يشوب بعضـها الغمـوض لان بعضها يحتاج إلى تدقيق في النظر، واطلاع على أكثر من معجم، ثم ان مستعمليها لم ينصوا بها على ضبط جميع الالفاظ. ويندرج تحت هذا الحكم الذين عزموا علـى ضـبط الفاظهم، واستدراك ما فات السابقين في هذا الميدان، ومن أولئك القالي، الذي حاول ضبط مواده جميعا، ولكنه ترك عددا من الالفاظ عارية مما يعصـمها مـن التغييـر، كقولـه: ((الهبلع: الرجل الاكلول))[١].

٢- أدى استعمالها إلى تضخم المعجم، فقد يصل عدد الكلمات الضابطة إلى أربع أو خمس.

٣- ان عناية المعجميين بضبط الالفاظ بالعبارة، وحرصهم على مراعاة ذلك فـي معظمهـا جعل اسلوبهم لا يخلو من الحشو والتكرار، الذي لا فائدة منه، فنحن نقرأ فـي عبـاراتهم الضابطة ألفاظا لا تأتي بجديد ينفع. ولبيان ذلك نقرأ قول القالي: ((ويقال: ما به بدد: أي طاقة، بفتح الباء والدال الاولى))[٢]. والملاحظ في هذا انه لا مسوغ لتحديد حرف الـدال بقوله (الاولى)؛ لان الذهن لا ينصرف إلا لها، أما الثانية فحرف اعراب لا يشمله الضبط.

ثالثا: الضبـــط بالميـــزان

[١] البارع: ١٨٨ (هبلع).

[٢] المصدر نفسه: ٦٨٦ (بدد).

وهو على قسمين، احدهما: النص على وزن الكلمة الصرفي مباشرة باستعمال الموازين الصرفية. والاخر: النص على وزن الكلمة بوساطة كلمة اخرى أشهر من الاولى وهو ما يسمى (الضبط بالتمثيل).

اولا: الضبط بالموازين الصرفية

عمد أصحاب المعجمات عند ضبطهم الكلمة الى ذكر وزنها الصرفي مباشرة، كأن يقول: إن (قتيل) على وزن (فعيل)، و (أرحام) على وزن (أفعال)٠٠٠ ونحو ذلك.

ومن أمثلة ذلك، قول صاحب العين: ((ويوم عصبصب بوزن فعلعل٠٠))[١]. وقول ابن فارس: ((الاثفية٠٠ وهي أفعولة))[٢].

والظاهر من تلك النصوص، ان ضبط الكلمة بهذه الطريقة غير دقيق، ويصعب على القارئ معرفة التشكيل الحركي لهذه الاوزان؛ لانها غير مضبوطة الحركات، فالوزن الواحد يحتمل عدة قراءات، فلو طلب منا قراءة وزن (فعال) بلا ضبط، لاحتملت قراءته ثلاثة أوجه ومما يزيد الامر غموضا أن تكون الكلمة مضبوطة بالقلم فقط من غير النص على حركاتها ففي هذه الحالة تكون قراءتها صعبة، وادراك وزنها أصعب.

ويبدو مما تقدم أن الغاية الرئيسة المبتغاة من وراء هذا الاسلوب، تتجلى في معرفة الحروف الزائدة وتمييزها من الاصلية؛ لذا لم يكتف بعض المعجمين بذلك، ولم يتخذوا منه اسلوبا لضبط الحركات، وإنما حققوا هذه الاخيرة بمساعدة اسلوبي الضبط بالعبارة، والضبط بالتمثيل.

ففي استعمال العبارة اتبعوا طريقين، أحدهما: ذكر الوزن الصرفي للكلمة ثم ضبطه بالعبارة، أي ان الضبط يكون للوزن لا للكلمة، كقول القالي: ((وهو مطيف بهم على مثال مفعل بضم الميم وكسر العين)[٣]. والاخر: عكس الاول، أي ان الكلمة تضبط أولا، ثم يذكر

---

[١] العين : ٣١٠/١ (عصب).

[٢] مقاييس اللغة : ٥٧/١ (أثف)، تحقيق: عبد سلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

[٣] البارع: ٦٨١ (طوف).

وزنها، كقوله أيضا: ((ونهاية بكسر النون على مثال٠٠ فعالة))[١]. وهو في عدد من الالفاظ لا يكتفي بذلك، بل نجده يكرر الضبط مع اللفظة ومع الوزن الصرفي، كقوله: ((الغرن بفتح الغين والراء على مثال فعل مفتوح الفاء والعين..)) [٢] . ويبدو، هاهنا، ان ضبط اللفظ بالعبارة كان كفيلا ببيان المراد، ولا داعي لاعادة الضبط مع الميزان الصرفي.

اما استعمال التمثيل، فمن امثلته ، قول الجوهري: ((الضائن خلاف الماعز.. وقد يجمع على ضئين، وهو فعيل، مثل غاز وغزي))[٣]. وقول ابن منظور: ((الثندوة .. اذا ضممت اولها همزت فتكون فعللة، فاذا فتحته لم تهمز فتكون فعلوة مثل ندفوة وعرقوة))[٤].

ويندرج تحت اسلوب الضبط بالميزان الصرفي بيان نوع الصيغة، ومن امثلة ذلك ، قول الفيروزابادي : ((رجل مزخلب للفاعل)) [٥]. وقول الزبيدي: ((المكببة، على صيغة اسم المفعول))[٦].

ثانيا: <u>الضبط بالتمثيل:</u>

وفيه يلجأ المعجمي الى ضبط الكلمة بالتمثيل لها بكلمة اخرى اشهر واعرف تبين وزنها وحركات حروفها كلها ، أي ان الضبط بهذه الصورة لا يقتصر على حرف او حرفين وبذا يكون هذا الاسلوب اعم واشمل من الاساليب المذكورة آنفا.

وقد استعمل العجميون في ذلك عبارات متعددة ، وهي في الاسماء تكون بالاشكال الاتية: (على بناء ، او التشبيه بالكاف، او على وزن ، او على مثال ، او مثل ٠٠ ونحو ذلك).

---

[١] المصدر نفسه: ١٢٤ (نهو).

[٢] المصدر نفسه : ٢٨١ و ٢٨٢ (غرن).

[٣] الصحاح: ٦/ ٢١٥٣ (ضأن).

[٤] اللسان: ١ /٤١ (ثدأ).

[٥] القاموس المحيط: ٧٨/١ (زخلب).

[٦] التاج : ٩٨/٤ (كبب).

ومن امثلة ذلك، قول القالي :((الهيعة كالحيرة))[١]. وقول الصاحب بن عباد: ((الحنظئة على وزن هبرية))[٢]. وقول ابن فارس :((وماء مأباة على مثال معباة))[٣] وقول الجوهري: ((وجمع الصاحب صحب مثل راكب وركب))[٤].

وحين تكون في الكلمة لغتان، فإن المعجمي يأتي بمثلين معروفين يصوران الاختلاف بينهما ، كقول الزبيدي : ((العلكز ، كزبرج وجعفر))[٥] .

وقد يأتي المعجمي بوزن لا معنى له ، كقول الفيروزأبادي : ((آءٌ كعاع ثمر شجر))[٦]. ويبدو انه اسلوب قد يجانب الصواب ؛ لأن شرط الالفاظ التي تستعمل في الضبط ان تكون معروفة ومشهورة لدى القارئ ، لكي تحقق الفائدة المرجوة منها .

ونجد بعض المعجميين يضبط الكلمة المراد تفسيرها بوزن ما تدل عليه ، وهذا اسلوب طريف ظهر في المعجمات المتأخرة ، كقول الفيروز أبادي: ((أجأ جبل لطيئ وبزنته))[٧]. وقوله ايضا: ((الأيأة : {كالهيئة}[٨] لفظا ومعنىً))[٩].

أما الافعال فقد ضبطت بوساطة الابواب الستة المعروفة ، بذكر ما تعورف عليه من افعال تدل على تلك الابواب، وفي هذا الاسلوب ايجاز لا يتحقق في غيره ، لكنه يتطلب من القارئ معرفة الابواب وما يميز بعضها من بعض ، ونجد ذلك ممثلا بأعلى صوره في (مختار الصحاح) ، الذي حرص فيه صاحبه على استدراك ما فات الجوهري من افعال لم

---

[١] البارع : ٨١ (هيع).
[٢] المحيط : ٣/ ٦١ (حنظ).
[٣] المقاييس : ١/ ٤٥ (أبي).
[٤] الصحاح : ١/ ١٦١ (صحب).
[٥] التاج : ١٥/ ٢٤٣ (علكز).
[٦] القاموس المحيط : ١/٧ (أو أ).
[٧] المصدر نفسه : ١/٧ (أجأ).
[٨] كذا، والصواب (هيأة).
[٩] القاموس المحيط : ١/٧ (أيأة)

يضبط ابوابها ، ومن امثلة ذلك ، قوله : ((وخثى البقر من باب رمى))[١]. وسنفصل هذا في الفصل الثالث من هذه الرسالة[٢].

وقد لا يستعمل المعجمي ما تعورف عليه من الافعال التي تدل على الابواب بل يأتي بأفعال يراها مناسبة لما يريد ضبطه ، كقول القالي : ((يقال: طهى الخباز يطهى ٠٠ على مثال رعى يرعى))[٣].

اما المعجمات الحديثة، فقد اتبعت منهجا اخر لضبط الافعال، وهو استعمال الرموز المعجمية، وهذا ما سنعرفه في الفصل الثالث من هذه الرسالة[٤].

---

[١] المختار : ١٧٠ (خثى).

[٢] ينظر: ١٤٨و١٤٩ من هذه الرسالة.

[٣] البارع : ١٢٩ (طهى).

[٤] ينظر: ١٥٣-١٥٥ من هذه الرسالة.

المبحث الثالث

التفسير

عني اللغويون القدماء باللغة العربية عناية كبيرة؛ لانها لغة القرآن، والحفاظ عليه يتطلب حفظ العربية وصيانتها من اللحن، الذي عد من اخطر المصاعب التي واجهتها لغة القرآن؛ لذا ارتبطت الدراسات اللغوية بالدراسات الدينية ارتباطا وثيقا، فقد جاء القرآن موافقا لأساليب العرب في كلامها، ليتم التفاهم بينه وبينهم ، فظهرت علوم القرآن والتفسير عند العلماء الاوائل، فادى ذلك الى بدء حركة المعجمات اللغوية، إذ اهتم اصحابها بجمع اللغة من البوادي، عن طريق السماع والمشافهة، قاصدين بهذا –اول الامر– فهم معاني القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . ثم اصبحت تلك المعجمات المصدر الرئيس الذي استعين به على تفسير الفاظ اللغة عامة ، وتعرف اساليب العرب في التعبير عن المقاصد المبتغاة.

وقد دأب اللغويون في تأليف المعجمات في ترتيبها بحسب المواد، مع اختلافهم في طريقة عرضها وتبويبها ، جامعين تحت كل مادة الالفاظ التي تندرج تحتها، مع اعطاء كل لفظة معناها، وما تتضمنه من معانٍ مختلفة باختلاف استعمالها، واتبعوا في تفسيرهم هذا سبلا متعددة، بلغت تسعة، وهي:

١– التفسير بالمغايرة .

٢– التفسير بالمماثلة .

٣– التفسير بكلمة واحدة .

٤– التفسير بالسياق اللغوي.

٥– التفسير بالسياق السببي (التعليلي).

٦– التفسير بالسياق المجازي.

٧- التفسير بالسياق الاجتماعي.

٨- التفسير بالاحالة.

٩- التفسير بالوصف.

وقد استعملت هذه السبل بحسب طبيعة الكلمة وما يلائمها ، فهم يستعملون – على سبيل التمثيل– السياق السببي في تفسير الالفاظ، التي لا ينكشف معناها بشكل جلي الا من خلال توضيح العلة التي جعلتها تدل على ما دلت عليه. او السياق اللغوي، من اجل معرفة ما تؤديه الكلمة من معان مختلفة باختلاف الاساليب التعبيرية ٠٠ وهكذا في سائر السبل.

أولا : التفسير بالمغايرة

هو ان تفسر الكلمة بأن تذكر اخرى تقع بالضد منها ، وهو من السبل التي عرفتها المعجمات العربية جميعا. وتستعمل في ذلك الفاظا ثلاثة، هي: (خلاف، أو ضد، أو نقيض).

ومن امثلة ذلك ، قول صاحب العين: ((الحضر: خلاف البدو))[١]. وقول ابن دريد: ((الحب: ضد البغض))[٢]. وقول ابن منظور: ((المرض: السقم، نقيض الصحة))[٣] .

وقد اتبع هذا الاسلوب في المعجمات الحديثة ايضا، ومن امثلة ذلك، قول لويس معلوف: ((الآجل والآجلة: ضد العاجل والعاجلة))[٤]. وقول احمد رضا: ((الاوابد من الطير٠٠ ضدها القواطع))[٥].

وعلى الرغم مما يؤديه هذا الاسلوب من فائدة في الكشف عن المعنى وتوضيحه نجد الدكتور رياض زكي قاسم يضعه ضمن العيوب التي عانتها المعجمات، ويقول: ((هذا المنهج في التفسير لا يدفع بالتعريف المطلوب نحو الكشف والوضوح، وإنما يضعنا أمام كلمة اخرى هي بحاجة كالاولى الى تفسير معناها))[٦].

ونحن لا نوافقه على هذا الرأي تماما؛ لأن التفسير بالمغايرة – في اساسه – اسلوب لاغبار عليه، ولا غموض فيه ، فهناك من الالفاظ، التي فسرها المعجمون بالمغايرة، ما هو واضح ومعروف، وبعضها ما مثل به، وجعله شاهدا على ما يسببه هذا الاسلوب من غموض وابهام، فيقول: ان العلم فسر بانه نقيض الجهل، والنور ضد الظلمة ٠٠ ويعد تلك الالفاظ المفسرة عاجزة عن تأدية المعنى المطلوب [٧]. ولو تاملنا فيما احتج بغموضه لوجدناه واهما؛ إذ ان معناها واضح ومنكشف.

---

[١] العين : ٦/ ٧ (حضر).

[٢] الجمهرة : ٢٥/١ (حبب).

[٣] اللسان : ٧/ ٢٣١ (مرض).

[٤] المنجد : ٤ (أجل) ، ط٢٢ ، دار المشرق ، بيروت، ١٩٨٦م .

[٥] متن اللغة : ١/ ١٣٤ (أبد).

[٦] المعجم العربي : ٢٧٤.

[٧] ينظر : المعجم العربي: ٢٧٤، د. رياض زكي قاسم.

ولكن الذي يقال في هذا الاسلوب ان المعجميين قد أساؤوا استعماله ؛ لأنهم فسروا به الفاظا لا يتضح معناها به، وتحتاج الى اسلوب اخر تفسر به بشكل افضل. أي ان العيب ليس في الاسلوب وانما في استعمال المعجميين له، يزاد على ذلك انهم استعملوا فيه الفاظا تحتاج الى تفسير، ومن امثلة ذلك، قول الصاحب بن عباد:((والخصوف من الابل: نقيض الجرور))[١]. وقول ابن منظور:((والصرود من البلاد: خلاف الجروم))[٢].

ومنعا لذلك لم يكتف بعض المعجميين بهذا الاسلوب، وإنما اشاروا في بعض الالفاظ الى معناها باسلوب صريح ومباشر، ظنا منهم ان هناك من الالفاظ ما يصعب شرح معناها باسلوب المغايرة حسب. ولتوضيح ذلك، نقرأ قول الزبيدي: ((الانسة محركة: ضد الوحشة وهي الطمأنينة)) [٣].

وهناك من المعجميين من يعكس الامر، أي يفسر الكلمة تفسيرا مباشرا، ثم يفسرها باسلوب المغايرة، كقول ابن سيده: ((العدل : ما قام في النفوس انه مستقيم، وهو ضد الجور))[٤].

---

[١] المحيط : ٤ / ٢٥٠ (خصف).
[٢] اللسان : ٣/ ٢٤٨ (صرد).
[٣] التاج : ١٥/ ٤١٤ (أنس).
[٤] المحكم : ٢/ ٩ (عدل).

ثانيا : التـفسيـــر بالممـــاثـــلـــة

وهو ان تفسر الكلمة بأخرى مماثلة لها في المعنى، او قريبة منها، ويتم ذلك باستعمال الفاظ تشير الى ذلك، وهي (مثل ، أو الكاف ، أو شبيه ، أو بمنزلة).

ومن امثلة ذلك،قول الشيباني: ((الزباب : مثل الفأر ، إلا انـــه أصـــغر))[١]. وقـــول الازهـــــــري: ((السحق كالبعد))[٢]. وقـــول الجـــوهري: ((الخنـــة كالغنـــة ، والاخـــن : الاغن))[٣]. وقول ابن منظور: ((لكحة يلكحه لكحا: ضربه بيده، وهو شبيه بالوكز))[٤] .

وقد استعمل هذا الاسلوب كذلك في المعجمات الحديثة، ومن امثلة ذلك، قول لـــويس معلوف: ((داء الاسد: داء كالبرص))[٥]. وقول احمد رضا: ((الأبيد : نبات كالشعير))[٦] .

وتستعمل المماثلة كثيرا في تفسير الألفاظ التي يراد ضبطها، فيأتي المعجمـــي بلفـــظ مماثل للفظ المراد تفسيره في الشكل والمعنى، فيكفيه اللفظ الضابط المفسر مؤونة التفسير بلفظ آخر. ولتوضيح ذلك نقرأ قول السرقسطي (المتوفى في حدود ٤٠٠هـــ): ((تأريت: تحريـــت يقال : تأريت لذلك الامر تأريا مثل تحريت تحريا وفي معناه))[٧]. وقول الزبيدي: ((مابه كؤبة ٠٠ أي تؤبةٌ، وزنا ومعنى))[٨].

ثالثا : التفسير بكلمةٍ واحدةٍ

---

[١] الجيم : ٢/ ٤٤ (زبب).

[٢] التهذيب : ٤/ ٢٤ (سحق).

[٣] الصحاح : ٥/ ٢١٠٩ (خنن).

[٤] اللسان : ٢/ ٥٨٤ (لكح).

[٥] المنجد : ١٠ (اسد).

[٦] متن اللغة : ١/ ١٣٤ (أبد).

[٧] الافعـــال : ١/ ١٢٥ ، تحقيـــق: د. حســـن محمـــد محمـــد شـــرف ، المطـــابع الاميريـــة، القـــاهرة ١٣٩٥ هـــ – ١٩٧٥م.

[٨] التاج : ٤ / ٩٣ (كأب).

وهو على قسمين:-

الأول : التفسير بالمرادف

وهو من الاساليب العامة المستعملة في المعجمات كافة. يصار إليه حين تكون اللفظة غامضة، فتأتي اللفظة المرادفة لها فتزيل ذلك الغموض، وتقرب معناها ؛ لأنها ستكون أوضح من الاولى.

ومن امثلة ذلك، قول صاحب العين: ((الدحض : الزلق))[١]. وقول ابن دريد: ((الأب: المرعى))[٢]. وقول ابن منظور: ((الكر: الرجوع)) [٣].

وهو الاسلوب مفيد في تفسير الفاظ كثيرة، ولكن المعجميين اساؤوا استعماله في عدد من الالفاظ؛ لأنهم كثيرا ما يستعملون مرادفات هي أغمض من التي يراد تفسيرها فيضطر القارئ ان يبحث في مكان اخر من المعجم ليعثر على مراده، كقول صاحب العين: ((المخدة : المصدغة))[٤] . والملاحظ في هذا انه فسر (المخدة) اللفظة المعروفة بلفظة غامضة وغير معروفة، مما يوجب على القارئ الرجوع الى ما قاله المعجميون في معنى هذه الاخيرة ليحصل على مايريد. ونجد الامر نفسه عند ابن منظور، في قوله: ((الولوال : البلبال)) [٥]. وهو يريد الذي يدعو بالويل، مثل المرأة عندما تولول، والناظر في قوله لا يجد المرادف الذي استعمله دال على المعنى المراد بشكل واضح .

---

[١] العين : ٣/ ١٠١ (دحض).

[٢] الجمهرة : ١/ ١٣ (أبب).

[٣] اللسان: ١٣٥/٥ (كرر).

[٤] العين : ٢/ ١٣٩ (خدد) ، ولمزيد من التوضيح نقرأ في مادة (حجل) قوله : (الحجل : القبج) المصدر نفسه : ٣ / ٧٨.

[٥] اللسان : ١١/ ٧٣٦ (ولول).

وتلافيا لذلك الغموض لم يكتف نفر من المعجميين بالمرادف فقط ، بل استعملوا مع ذلك اسلوب الوصف؛ لتوضيح المعنى والكشف عنه، كقول الازهري: ((الصعدة: الالة، وهي نحو من الحربة او اصغر منها))[١].

ونحن في ذلك نعذر اولئك العلماء، ونجد لهم مخرجا؛ لأنهم اعتمدوا في تفسيرهم على المتداول والشائع في زمنهم.

وفضلا عن استعمال المعجمات القديمة هذا الاسلوب، فقد استعملته الحديثة، ومن أمثلة ذلك، قول لويس معلوف: ((الأبهة ، والأبهة : العظمة))[٢]. وقول احمد رضا: ((الأباش: المكتسب))[٣].

والثاني: التفسير بالاعتماد على معرفة القارئ

يهمل المعجمي، احيانا ، تفسير الكلمة ، ويكتفي باستعمال لفظة (معروف)، وهو اسلوب لا يحقق الغاية التي من اجلها الف المعجم ، ويجد القارئ نفسه امام الفاظ لا يعرف حقيقتها ، لذا يجب تجنب هذا الاسلوب في التفسير ، والابتعاد عنه كليا ؛ لأن الاعتماد على معرفة القارئ في التفسير فيه من المجازفة الشيء الكثير.

ويبدو ان المعجمي في هذا الاسلوب يراعي الزمن الذي يعيش فيه فقط، بغض النظر عما سيأتي بعده ، فمن الالفاظ التي قد تخفى على القارئ لفظة (الوشي) ، قال ابن منظور: ((الوشي من الثياب معروف)) [٤]. ونحن نقطع جزما ان كثيرا من المختصين لا يعرفون ذلك المعنى، فكيف بعامة الناس . وذلك غيض من فيض ، فلو قرأنا في المعجمات لوجدنا عشرات الالفاظ التي تنتمي لذلك النوع.

ونجد الامر نفسه حين تستعمل الالفاظ الاتية: (موضع، نبات، قبيلة ... ونحو ذلك).وهي كذلك لا توضح اللفظة المراد تفسيرها، وتظل معها

---

[١] التهذيب : ١٥ / ٤٣٤ (أل).

[٢] المنجد : ٢(أبه).

[٣] متن اللغة : ١/ ١٣٥ (أبش).

[٤] اللسان : ١٥/ ٣٩٢ (وشي).

غامضة ومبهمة ، وكأنها وضعت في المعجم لغرض الاطلاع فقط . ومن امثلة ذلك، قول الصاحب بن عباد :((فدك : موضع بأرض الحجاز))[١]. وقوله ايضا: ((الخزامي والخزم : نبتٌ))[٢]. وقول الجوهري: ((جهينة: قبيلة.. وفي المثل: وعند جهينة الخبر اليقين))[٣].

وكالمعتاد ظهر معجميون حاولوا معالجة ذلك ، فابن دريد لا يكتفي عند تفسير بعض الالفاظ بلفظة (معروف) ، بل يحاول ان يفسرها تفسيرا يكشف عن معناها ويجعله سهل المنال، كقوله: ((وزمكي وزمجي: معروف، الموضع الذي ينبت عليه ريش الذنب من الطير))[٤] . ونحن نجزم ان هذه اللفظة فيها من الغموض ما يجعل القارئ عاجزا عن فهمها لولا البقية التي سجلها صاحب النص. ولمزيد من التوضيح نقرأ ما أجراه المعجميون ،لاحقا في التفسير باسلوب الوصف.

---

[١] المحيط : ٦/ ٢١٥ (فدك).

[٢] المصدر نفسه : ٤/ ٢٨٢ (خزم).

[٣] الصحاح : ٢٠٩٦/٥ (جهن).

[٤] الجمهرة : ٣/ ١٦ (زمك).

رابعا : التفسير بالسياق اللغوي

عمد اصحاب المعجمات الى تفسير الكلمة من خلال توظيفها في سياقات لغوية توضح ما تفيده من معانٍ مختلفة باختلاف موقعها فيها . وقد شاع ذلك كثيرا في المعجمات القديمة والحديثة . وهو من الاساليب النافعة في بيان المعنى الوظيفي للكلمة داخل الجملة ؛ إذ ان تعدد معناها في المعجم يرجع الى صلاحيتها للدخول في اكثر من سياق ، وثبوت ذلك لها بسبق استعمالها في نصوص عربية قديمة وحديثة، ومن صلاحيتها تلك يأتي تعدد معناها في حالة الافراد [١].

ومن امثلة ذلك ، قول صاحب العين : ((عارت العين تعار عوارا ، وعورت ايضا واعورت : يعني ذهاب البصر ٠٠ ويقال : يرد على فلان عائرة عين من مال ، وعائرة عينين: أي ترد عليه ابل كثيرة ٠٠ وعور عين الركية : افسدها ٠٠ وسهم عائر : لايدرى من اين اتى ٠٠ وقصيدة عائرة : سائرة ٠٠ وتعاورت الريح رمسا حتى عفته: أي تواظبت عليه))[٢]. والناظر في لفظة (عور) يجد لها معاني مختلفة باختلاف ورودها في السياق وهذه المعاني لا تتضح إلا بتلك السياقات، التي اختص كل منها بمعنى محدد يختلف عن الاخر، فيصير المعنى لدى القارئ محددا، ويعرف في أي حال يستعمل.

ومما عيب على المعجميين في هذا الاسلوب، ان بعضهم اعتمد عليه كثيرا ، واتخذ منه أساسا في كثير من المواد، من غير شرح وايضاح لمعنى اللفظة. فاصبح الأمر غامضا لان المعجمي يتخذ من ادراك القارئ – لما يفيده السياق من معان قد تكون بعيدة أو قريبة الى ذهنه– معتمده الرئيس في التفسير[٣]. وقد استعمل هذا الاسلوب كذلك في المجمعات الحديثة[٤]؛ لانها اعتمدت على القديمة اعتمادا كاملا، ونقلت ما فيها من المادة اللغوية، من غير تغيير جوهري.

---

[١] ينظر : : اللغة العربية – معناها ومبناها : ٣٢٣ و ٣٢٤ .

[٢] العين : ٢/ ٢٣٥ –٢٣٩ (عور).

[٣] لتوضيح ذلك ، ينظر : أساس البلاغة:٢٦ (أيد) و (أيض).

[٤] ينظر : المنجد: ٦٧٩ (كرب)، وفاكهة البستان: ٦٩١ (سوق)، لعبد الله البستاني، المطبعة الاميركانية بيروت ، ١٩٣٠م، ومتن اللغة: ٣٧٠/١ (باض).

وفي سبيل تثبيت المعنى المشروح، واضفاء صفة الشرعية عليه، ومعرفة طرق استعماله، لجأت المعجمات القديمة إلى استعمال الشواهد الفصيحة. فلا يكتفى بشرح المعنى فقط، بل يعزز بالشواهد التي تزيده وضوحا وجلاءً؛ ((لان شرح المعنى من دون استشهاد على الشرح، لا يعطي فكرة واضحة عن طريقة استعمال الكلمة، أي إن القيمة الحقيقية لهذا الاستشهاد تكمن في الكشف عن الطرق المختلفة، التي تستعمل بها الكلمة في نطاق التركيب بعد أن عرف معناها المفرد؛ لأن مجرد الكشف عن هذا المعنى، مهما تعددت المعاني المشروحة، لا يمكن أن يرشد الى طريقة الاستعمال في التراكيب المختلفة باختلاف الرتبة والتضاد وغيرها من القرائن))[1] .

والمراد بالشاهد هنا، ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح؛ ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة، أو عبارة، أو دلالة إلى العربية[2]. وقد استمد المعجم العربي ذلك من مصادر اربعة، هي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر، والنثر الفني.

وقد اختلف منهج المعجميين في استعمال تلك الشواهد، فمنهم من يقدمها على المعنى ومنهم من يؤخرها. وتاخيرها عن المعنى هو الوضع الطبيعي لها، لكي تتحقق الغاية من وجودها.

ولم يكتف المعجمي، أحيانا، بتفسير اللفظة المقصودة، بل يحاول أن يفسر ما غمض في الشاهد الذي يسوقه، ومن أمثلة ذلك، قول صاحب العين: ((العج: رفع الصوت.. وفي الحديث (أفضل الحج العج والثج). فالعج: رفع الصوت بالتلبية. والثج: صب الدماء))[3]. وفي ذلك فائدة لم تأت في مكانها المناسب، فلا بد أن يقتصر التفسير على اللفظة التي سيق من اجلها الشاهد حسب، وترك ما بقي، منعا للتكرار الذي يحصل حين يصل المعجمي الى المادة التي تقع تحتها تلك اللفظة التي فسرها ضمن الشاهد.

ولاهتمام المعجميين بالشاهد اللغوي، نجدهم في بعض المواد يقتصرون عليه في التفسير، أي انهم يهملون تفسير اللفظة، ويكتفون بايراد شاهد، يحسبونه كفيلا بايضاح المعنى

---

[1] اللغة العربية – معناها ومبناها: ٣٣٠.

[2] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٥١.

[3] العين: ٧٧/١ (عج).

وهو ظن غير صحيح، ونرى ذلك واضحا في قول الصاحب بن عباد: ((وفي الحديث (نكاح الاماء خير من الخضخضة، والخضخضة خير من الزنا)))[1]. ومثله أيضا قول ابن فارس: ((الاشاش والهشاش سواء، وفي الحديث: كان إذا رأى من أصحابه بعض الاشاش وعضهم))[2] . ويكتفون بتلك الاحاديث لبيان المعنى، وكأن غايتهم الرئيسة في ذلك هي تسجيل ما روي من أحاديث فقط.

ولابد في بناء المعجم، أن يكون لكل لفظة شاهد فصيح، يؤكد معناها ويثبت روايتها وإلا اصبحت محط شك وريبة، ولبيان ذلك نقرأ قول ابن سيده: ((والقضيم: الجلد الابيض وقيل: هي الصحيفة البيضاء. وقيل: النطع. وقيل العيبة. وقيل: هو الأديم ما كان. وقيل هو حصير منسوج))[3]. والملاحظ انه أورد معاني متعددة للفظ من غير تثبت وتحقيق، وكأن همه الاول النقل، وتسجيل ما قيل، من غير النظر فيما ينقله من معان، وايهن الاصوب، فيجعلنا ذلك نشك في صحة ورودها عن العرب؛ لعدم ورود شاهد عليها.

ومن خلال مطالعتنا في المعجمات وجدنا أن القديمة منها قد استعملت مصادر الاستشهاد الاربعة بنسب متقاربة، أما الحديثة فكان استعمالها لها بنسب متفاوتة، فكان الاكثر النثر الفني، أما المصادر الاخرى فكانت قليلة ونادرة.

خامسا : التفسير بالسياق السببي

---

[1] المحيط: ١٥٥/٤ (خض).

[2] المجمل : ٨٠/١ (أش).

[3] المحكم : ١١٥/٦ (قضم).

لقد أتخذت المعجمات اللغوية من السياق التعليلي اسلوبا للتفسير في طائفة من الالفاظ، اعتمادا على الوشائج التي تربط تلك الالفاظ بمعانيها، إذ إن ((الالفاظ العربية معللة أي ان تسمية الاشياء والاحداث باسمائها- أي بالالفاظ الدالة عليها- وقعت لعلل، فلم يطلق اللفظ على مسماه عبثا أوعشوائيا ، وإنما أطلق تعبيرا عن ملحظ في الشيء المسمى، اتخذ ذلك الملحظ علامة عليه، ثم صار اللفظ المعبر عن ذلك الملحظ اسما للشيء كله٠٠ وتعليل الاسماء هذا صرح به ابن الاعرابي (٢٣١هـ)، وهو من أئمة اللغويين، فقال: الاسماء كلها لعلة، خصت العرب ما خصت منها، من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله))[١].

وجعل المعجميون اعتمادهم في ذلك على ظاهرة الاشتقاق، التي أعانتهم كثيرا على معرفة القرائن، التي جعلت طائفة معينة من الالفاظ تدل على ما دلت عليه من معان اصبحت ملازمة لها، وفي هذا يقول ابن فارس: ((أجمع أهل اللغة – إلا من شذ عنهم – أن للغة قياسا وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض))[٢].

وبذا أصبح السياق السببي، أو ما يسمى (التفسير الاشتقاقي)[٣] اسلوبا مستعملا في المعجمات، ولاسيما في الالفاظ التي عرف المعجميون العلة التي جعلت منها اسما لذلك الشيء، وأول من نظر في تلك الوجهة صاحب العين.

ويتم ذلك باستعمال أدوات تعليلية ثلاث، هي: (اللام السببية، او لأن، او إنما). وقد تفسر الكلمة تفسيرا سببيا بالسياق، من غير تلك الادوات.

فمن أمثلة استعمال اللام، قول صاحب العين: ((الجن: جماعة ولد الجان٠٠٠ سموا به لاستجنانهم من الناس فلا يرون))[٤].

أما استعمال الاداة (لأن)، فشاهده قول الزمخشري: ((سميت الجارية؛ لأنها تستجرى في الخدمة))[٥].

---

[١] الاحتجاج بالشعر في اللغة: ١٨.

[٢] الصاحبي : ٥٧.

[٣] ينظر : المعجم العربي: ١/٢٦٠، د. حسين نصار.

[٤] العين: ٦/٩٢١ (جن).

[٥] أساس البلاغة: ٩١ (جري).

أما (إنما)، التي تستعمل للتعليل بمعاونة قرينتها الاخرى (لأن)، فمن أمثلتها، قول الزبيدي: ((والباءة٠٠ والباء٠٠والباهة٠٠ والباه، فهذه أربع لغات بمعنى النكاح٠٠ وإنما سمي به؛ لأن الرجل يتبوأ من أهله، أي يستمكن منها كما يتبوأ من داره))[١]

ومن الحق أن نصف هذه الاسلوب، بأنه اسلوب تفسيري لطيف، ومعرفة الالفاظ التي فسرت به ألطف؛ إذ ينير لنا مسالك نحن في غفلة عنها، تشير إلى حكمة الواضع وتفننه في المسارات التي تحدد العلاقة بين الدال والمدلول. مما جعل المعجمات اللغوية كلها تمتهنه في شرح الفاظ كثيرة، وحتى الحديثة منها، قال احمد رضا: ((أبلس: دهش وتحير سكت غما وحزنا، ومن رحمته تعالى يئس، ومن ذلك سمي أبليس))[٢].

سادسا : التفسير بالسياق المجازي

[١] التاج: ١٥٣/١ (بوأ).

[٢] متن اللغة : ٣٣٦/١ (بلس).

وهو أسلوب يرمي إلى بيان حقيقة الدلالة من مجازها، في استعمالات المادة المعجمية، وفيه يلجأ المعجمي إلى استعمال ضروب المجاز، وتعدد ألوانه في كشوفات الدلالة. ويغلب هذا اللون على المعجمات التي اتسمت ببيان وجوه الجوانب المدركة والمتصورة في الذهن، وهي المعاني الحقيقية التي وضعت لأصل الالفاظ، والاخرى التي استعملت في غير ما وضعت له[١].

وأول تلك المعجمات (أساس البلاغة) للزمخشري، الذي كانت غايته الرئيسة فيه تمييز المعاني الحقيقية من المعاني المجازية، وهو معجم أدبي لا يدعي استقصاء كل الفاظ اللغة، وإنما غايته جمع الفصيح الوارد في أساليب الادباء والبلغاء، وكأنه التزم بعنوانه[٢].

ومن أمثلة ذلك، قول الزمخشري: ((أجج النار فتأججت وأجت٠٠٠ومن المجاز مر يؤج في سيره: إذا كان له حفيف كحفيف اللهب))[٣]. وقوله أيضا : ((مجدت الغنم مجودا: أكلت البقل حتى هجع غرثها. ومن المجاز مجد الرجل ومجد : عظم كرمه))[٤].

والملاحظ ان الزمخشري – في اساسه – كان يصدر المعاني المجازية بعنوان يفصلها عن المعاني الحقيقية ، ثم انه اتبع التسلسل الوضعي في ذلك ، فكان يقدم الحقيقية على المجازية ، وقد تغيرت عباراته في هذه الاخيرة ، فكانت في اكثرها (ومن المجاز)، من غير تحديد لنوعه، وكانت في بعضها (من التشبيه، أو من الكناية، أو من الاستعارة)، وهذه ايضاً لم يحدد أنواعها ؛ لأن غايته الرئيسة – مثلما اشرنا انفا – كانت فصل المعاني الحقيقية عن المجازية ، وتحديد العلاقة بينهما بعنوان رئيس، من غير الاشارة الى العنوانات الفرعية اعني بذلك انواع المجاز والكناية والاستعارة.

وهو في ذلك يختلف عما سبقه من المعجميين ، فهم لم ينصوا على المعاني المجازية كلها مثلما فعل ، بل اهملوا بعضها ، واشاروا الى بعضها الاخر بأسلوب يبتعد عن التصريح ومن أولئك الأزهري ، الذي قال : ((الشقة : شظية تشق من لوحٍ أو خشبة ، ويقال للإنسان

---

[١] ينظر: المدارس المعجمية: ١٨.

[٢] ينظر : كلام العرب من قضايا اللغة العربية: ١٣٤.

[٣] الاساس: ١٢ (اجج).

[٤] المصدر نفسه: ٥٨٢ (مجد).

عند الغضب : احتد فطارت منه شقة في الأرض وشقةٌ في السماء))[1]، والملاحظ في هذا ان المعنى الاول كان حقيقيا ، والآخر مجازيا ، والأزهري لم ينص على ذلك ، بل اعتمد على فهم القارئ له.

وقد وجدنا الزبيدي متأثرا بالزمخشري في هذا الاسلوب، فهو يشير الى الاستعمال المجازي بقوله (ومن المجاز)، أو غيرها من العبارات التي أشرنا إليها آنفا ، وقد حرص على تسجيل المعاني المجازية إلى جنب المعاني الحقيقية ، فلا نكاد نرى مادة من مواد معجمه تخلوا من تنبيهاته على المعاني المجازية، لذا يعد معجمه من أكثر المعجمات اللغوية عناية بهذا الامر بعد (الاساس) الذي عد رائدا في هذا الميدان، ويكفي القاء نظرة في أي مادة من مواده لتأكيد ما قلناه .

وقد نجد لهذا الاسلوب صدىً في المعجمات الحديثة ، ومن أمثلة ذلك ، قول لويس معلوف : ((الآخر : بمعنى غير ، ولكن مدلوله خاص بجنس ما تقدمه ، فلو قلت : رجل وآخر معه ، لم يكن الآخر إلا من جنس ما قلته بخلاف (غير) فانها تقع في المغايرة مطلقا. ومن الكناية (أَبعدَ الله الآخر): أي من غاب عنا وليس منا))[2].

سابعا : التفسير بالسياق الاجتماعي

---

[1] التهذيب : ٨/ ٢٤٨ (شقَّ).

[2] المنجد : ٥ (أخر).

استعملت معجماتنا اللغوية السياق الاجتماعي، بوصفه واحدا من السبل التي بها يتضح المعنى المستعمل للكلمة، وذلك بسرد واقعة أو حدث، يضم في أثنائه الكلمة المراد تفسيرها. وهو يمنح الكلمة معنى حيا، ينبض بالواقع الاجتماعي، الذي تدوولت به الكلمة في أدق ملامحها ، ويحمل الينا سياق الحال الذي عاشت فيه دلالتها نطقا بين الناس[١] . فتصبح تلك الواقعة شاهدا على استعمال الكلمة بلفظها ومعناها.

وقد استعمل في اكثر المعجمات القديمة ، ومن أمثلة ذلك ، قول ابن دريد : ((السبة: الدبر، وسأل النعمان بن المنذر رجلا طعن رجلا، فقال: كيف طعنت ؟ قال : طعنته في الكبة طعنا في السبة فأنفذتها من اللبة.قال ابو بكر: فقلت لابي حاتم : كيف طعنه في السبة وهو فارس؟ فضحك وقال انهزم فأتبعه على رهقة اكب ليأخذ بمعرفة فرسه فطعنه في سبته أي في دبره))[٢].

ويندرج تحت هذا الاسلوب ما جاء في ذكر اصل المثل ، ومن أمثلة ذلك، قول ابن سيده: ((رعدت السماء ٠٠ صوتت الامطار ، وفي المثل (رب صلف تحت الراعدة) يضرب للذي يكثر الكلام ولا خير فيه))[٣].

ولهذا الاسلوب مضار تفوق منافعه ؛ لأنه كان سببا في تضخم المعجم العربي وتحشيته بأشياء تعد – في المفهوم المعجمي الحديث – زائدة ، ونفعها نزر لا يسوغ ذكرها عند التفسير، لذا تخلت عنه المعجمات الحديثة، ولم تستعمله في التفسير ، ولعل السر في ذلك ميلها الى الاختصار والايجاز في تفسير الكلمة ، وابقاء ما ينفع لتوصيل المعنى لطالبه . وبذا سلمت من الاسهاب والاستطراد الذي اثقل كاهل المعجمات العربية.

---

[١] ينظر : المعجم العربي: ٢٥٤ ، د. رياض زكي قاسم.

[٢] الجمهرة : ١/ ٣١ (سبب).

[٣] المحكم : ٢/ ٦ (رعد).

ثامنا : التفسير بالإحالة

وهو اسلوب يستعمل مع الألفاظ التي يصلح ورودها في موضعين ، فيحاول المعجمي ان يفسر اللفظة في موضع واحد ، ويحيل في الاخر على ما قاله في الموضع الأول.

ويشمل ذلك طائفتين من الالفاظ:

-**احداهما:**- تلك التي اختلف في اصلها ،ولاسيما الالفاظ التي دخل في بنائها حرف علة كقول ابن منظور : ((باد الشيء بوادا : ظهر. وسنذكره في الياء ايضا))[١].

ولو استعمل هذا الاسلوب استعمالا صحيحا لكانت فائدته كبيرة في معالجة التكرار الذي يحصل نتيجة ورود الكلمة في موضعين ، لكن الذي يحصل، غالبا، أن المعجمي يكرر الكلام نفسه في كلا الموضعين ، كقول الجوهري : ((موسى : اسم رجل، قال الكسائي: هو فعلى، وقال أبو عمرو بن العلاء: هو مفعل ٠٠ ويذكر في باب المعتل))[٢] . ثم يعيد الكلام نفسه في باب المعتل[٣] .

-**واخراهما:**- تلك التي تشترك في التعليل الصرفي للصيغ ، فيحاول المعجمي ان يبين ذلك في لفظة واحدة ، ويحيل عليها في الالفاظ التي تشبهها ، كقول الجوهري : ((الهراوة : العصا الضخمة ، والجمع الهراوى بفتح الواو مثل مطايا ، كما قلناه في الإداوة))[٤] . ولبيان ذلك نقرأ قوله في الموضع الذي أحال عليه :((والإداوة : المطهرة ، والجمع الأداوى ، مثل المطايا ٠٠ وكان قياسه أدائي مثل رسالة ورسائل ، فتجنبوه وفعلوا به ما فعلوا بمطايا وخطايا فجعلوا فعائل فعالى ، وأبدلوا هنا الواو ليدل على انه قد كانت في الواحدة واو ظاهرة فقالوا أداوى. فهذه الواو بدل من الألف الزائدة في إداوة ، والألف التي في آخر الأداوى بدل من الواو التي في إداوةٍ ، وألزموا الواو ههنا كما ألزموا الياء في مطايا))[٥].

---

[١] اللسان : ٣/ ٩٧ (بود).

[٢] الصحاح: ٣/ ١٩٨٠ (موس).

[٣] ينظر : المصدر نفسه : ٦/ ٢٥٢٤ (وسى).

[٤] الصحاح : ٦/ ٢٥٣٥ (هرا).

[٥] المصدر نفسه : ٦/ ٢٢٦٦ (أدا).

ويستعمل كذلك مع الالفاظ التي ترد في غير مواضعها، فيحاول المعجمي التنبيه على بابها الذي تفسر تحته، كقول ابن دريد: ((العضرط: الدبر. والعضروط: الأجير. فأما العضرفوط فستراه في بابه إن شاء الله))[١].

وينبغي أن يستعمل هذا الاسلوب مع الالفاظ الغامضة، التي ترد في أثناء الشاهد اللغوي، الذي يسوقه المعجمي في الكلمة المراد تفسيرها. وهذا يبعدنا عن التكرار، الذي قد يحدث حين يحرص المعجمي على تفسير تلك الالفاظ زيادة على الكلمة المسوق فيها الشاهد وقد رأينا ذلك، أنفا، عند صاحب العين[٢].

وقد تكون الغاية من وراء هذا الاسلوب اعانة القارئ على الوصول الى مواضع الالفاظ، التي يصعب معرفة جذورها التي تقع تحتها. وتلك غاية وضعها الرازي امام ناظريه فقد حرص كثيرا على تسجيل فهارس، تبين اصول ما غمض من الالفاظ ، وتعين المواضع التي ترد فيها ، كقوله : اتأد – في وأد. واتجر بالدواء – في وجر[٣]... ونحو ذلك. ومع ما يحمل هذا الاسلوب من فائدة فهو لا يخلو من الحشو ، ففي كلمة (أُجاج) يحيل الرازي على مادة (أجج) ، وهي إحالة لا مبرر لها ؛ لأن جذر الكلمة معروف ، ثم انه اوردها بعد إحالته مباشرة [٤].

وقد يلجأ المعجمي الى اسلوب الإحالة حين يشعر بأن اللفظة المفسرة تحتاج – هي الاخرى – إلى تفسير ، فيحيل القارئ على موضعها حيث تفسيرها ، كقول الفيروز أبادي : ((الجماء : الغفير بأجمعهم. وذكر في غفر))[٥].

وقد تابع المعجميون المحدثون القدماء في هذا الاسلوب، واخذ عليهم ما اخذ على من سبقهم، وهو تكرار المعنى في موضعين، فمن امثلة ذلك، ما ذكره اصحاب (المعجم الوسيط) في مادة (ابن)، اذ قالوا: ((إبان الشيء: اوانه. وانظر (اب))) [٦]. وحين ننظر في مادة (ابب) (ابب) نجد الكلام نفسه[٧].

---

[١] الجمهرة : ٣/ ٣٤٠ (الراء والضاد من الرباعي).

[٢] ينظر:٨٦ من هذه الرسالة.

[٣] ينظر: المختار : ٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه : ٦.

[٥] القاموس المحيط : ٤/ ٩٢ (جم).

[٦] المعجم الوسيط: ٣/١.

[٧] المصدر نفسه: ١/١.

تاسعا: التفسيـــر بالـــوصـــف

وهو بيان حقيقة ما تدل عليه الكلمة، بالوصف المادي، في ســبيل تقريــب المعنــى وتوضيحه بشكل يجعله في متناول الافهام، ولاسيما مع الالفاظ التي اصبحت اعلاما لأشــياء لا يتصور شكلها إلا بوصفها، كاسماء النبات ، والحيوان ، والمدن.

ومن أمثلة ذلك، قول القالي في وصف النبات:((الشبرق بكسر الشين وفتح الراء: هو الخلة، وهو ينبت بأعلى نجد، وأكثره بالحجاز، وهو يرتفع من الارض ذراعا، وله وريقـــة غبراء، إذا يبست انحنــت، وهــو صــالح للابــل إذا كــان رطبــا، نعــم المرتــع للابــل والعنز.))[1].وقول الزبيدي في وصف الحيوان: ((الغر بالضم: طير سودٌ ، بيضُ الرؤوس في الماء))[2]. وقوله ايضا في وصف المدن: ((سجلماسة ٠٠ هي قاعدة ولاية بالمغرب ، ذات أنهار وأشجار غزيرة بالخيرات ، يقال : انه يسير الراكب في أسواقها نصف يوم فلا يقطعها، وليس لها حصن ، بل قصورها شامخة ، وعماراتها متصلة ، وهي على نهــر يــأتي مــن المشرق وهي المشهورة بتافلات الان))[3] .

والملاحظ فيما سبق، ان المعجميين الذي اتبعوا هذا الاسلوب لم يقفــوا عنــد حــدود قولهم: نبات ، أو حيوان ، أو مدينة ، مثلما فعل عدد من المعجميين، ولا سيما القدماء ، بــل ذكروا معلومات لابد من ذكرها ؛ ليكون المراد ماثلا أمام القارئ ، فأشاروا إلى هيأة النبــات ولونه، ورائحته، وأماكن زراعته. ثم انهم يشبهونه، احيانا، بنبــات أخــر ، مــع ملاحظــة الاختلاف بينهما ؛ ليكون ذلك وسيلة لتخيل شكله . ونجد ذلك مجسدا بأعلى صــوره عنــد الزبيدي، كقوله: ((نبات الصبر : كنبات السوسن الأخضر، غيــر ان ورق الصــبر أطــول وأعرض وأثخن كثيرا، وهو كثير الماء جدا))[4] .

---

[1] البارع : ٥٣٠ و ٥٣١ (شبرق).

[2] التاج : ١٣/ ٢٢٧ (غرر).

[3] المصدر نفسه : ١٦/ ١٤١ (سجلمس)

[4] المصدر نفسه : الصحيفة نفسها (صبر).

وكذلك في وصفهم الحيوان ، فانهم ينبهون على هيأته، ولونه، وخواصه التي ينماز بها من غيره، ونحو ذلك من الصفات. أما المدن فانهم ينبهون على مواقعها، ومظاهرها الحضارية، والثقافية، والاجتماعية ٠٠ وغير ذلك .

ويدخل ضمن هذا الاسلوب التفسير بالرؤية والمشاهدة، الذي استعمل كثيرا في المعجمات المتأخرة ؛ ليكون شاهدا محققا الدلالة ومقويها، وحجة على ما يقوله المعجمي. وقد عد (تاج العروس) الرائد في ذلك، إذ جعل فيه الزبيدي الرؤية والمشاهدة واحدا من مصادر مادته المهمة، فقد عرف عنه تجواله في مواطن كثيرة من العالمين العربي والاسلامي . فهو رجل جوالة انتقل من الهند الى اليمن، ثم الى الحجاز، ثم مصر، ثم بلاد الشام[١]. ومن امثلة ذلك، قوله: ((والطرفاء: منبت الطرفة، وبه سميت العزبة بقرب مصر، وقد رأيتها))[٢] وقوله أيضا: ((الغرز : نبت رأيته في البادية ، ينبت في سهولة الارض))[٣].و ذكر في مواضع متعددة تفصيلات مسهبة ومتشعبة، حتى ان القارئ فيه يشعر انه امام موسوعة علمية تضم مختلف العلوم ، فاصبح مثقلا بمعلومات قد يكون بعضها زائدا.

وقد لجأت المعجمات الحديثة الى رفد الوصف بالصورة ، زيادة في التوضيح، ورؤية ما تدل عليه اللفظة، ولاسيما في المدلولات التي يجهل القارئ هيئاتها، كالحيوانات، فبعضها يصعب تخيل شكله اذا ما اقتصر على الوصف، فتأتي الصورة لتمثل ذلك الشكل،ومن امثلة ذلك، لفظة (الحبارى): وهو نوع من انواع الطيور، فلم يكتف اصحاب (المعجم الوسيط) بالوصف، وانما وضعوا صورة، تسجد ما قالوه [٤]. ومن جهة اخرى، نجدهم يستعملون الصورة مع الفاظ تشير الى اشياء معروفة لعامة الناس، ومن امثلة ذلك، لفظة (المروحة) فانهم لم يكتفوا بوصف مدلولها، وانما راحوا يرسمون لها صورة [٥] ، لا مسوغ لوجودها.

---

[١] ينظر : الزبيدي في كتابه تاج العروس : ٢٢٦ و ٢٢٧.

[٢] التاج : ٦/ ١٨١ (طرف).

[٣] المصدر نفسه : ١٥ /٢٥٤ (غرز).

[٤] ينظر: المعجم الوسيط: ١٥١/١ (حبر).

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٣٨١/١ (روح).

عيوب التفسير

بعد ان انتهينا من السبل التي استعملت في التفسير ، ووضعنا كلا منها في ميزان النقد ، بقي لنا حق يملي علينا تسجيل طائفة من المأخذ، التي عانها اسلوب التفسير في المعجمات اللغوية ، وهي:

اولا: التكرار

انتشرت في المعجمات ظاهرة اعادة المعنى الواحد بأساليب مختلفة، كل منها مستمد من مصدر يختلف عن الآخر، ولعله السبب الرئيس فيما نراه من تكرار للمعنى الواحد في المادة الواحدة, وهذا يحدونا على تأكيد حقيقة تقول: إن المادة المعجمية جمعت اعتباطيا ، من غير تنظيم يعتمد على مقابلة النصوص، وموازنتها، وحذف المتكرر منها، وعدم السماح لاختلاف المصادر أو الصيغ أن يكون حجة لتكرار المعنى.

ولتأكيد تلك الحقيقة نقرأ قول القالي: ((يقال انك ذو نهى٠٠ ونهاية٠٠ أي ذو عقل٠٠ ويقال انه ذو نهية٠٠ إذ كان ذا عقل.))[1]. والناظر في هذا يدرك جيدا ما اثبتناه، فالمعنى واحد لم يتغير، فلا داعي لتكراره مع كل صيغة.

ومن أمثلة تكرار المعنى باختلاف المصادر، قول الأزهري: ((قال ابو عبيدة في قول النبي (صلى الله عليه وسلم): (إياكم والقعود بالصعدات)، قال: الصعدات: الطرق، مأخوذة من الصعيد: وهو التراب، وجمع الصعيد صعد، ثم صعدات جمع الجمع٠٠٠ وقال ابو عبيد: الصعدات: الطرق في قوله: (إياكم والقعود بالصعدات))) [2]. وقارئ هذا النص يقف متحيرا ودهشا من هذا التكرار، ليس في المعنى فقط وانما في الالفاظ ايضا، فالرواية الثانية التي رويت عن ابي عبيد لا تختلف – البتة – عما روي في الاولى عن ابي عبيدة.

---

[1] البارع: ١٢٤ (نهى).

[2] التهذيب: ٢٦٨/٩ (صعد).

وقد تسرب ذلك التكرار الى المعجمات الحديثة، التي حرص مؤلفوها – بحسب دعواهم – على الايجاز، والاختصار، وحذف ما يمكن الاستغناء عنه، ومن أمثلة ذلك، قول بطرس البستاني: ((قال أبو زيد: الاين بمعنى الاعياء... الاين: الاعياء))[١]. وقد تذكر اللفظة في مادتين، ويعاد التفسير نفسه مع كل منهما، ففي معجم (متن اللغة) تكررت لفظة (ايهٍ) في مادتي (أوه)[٢]، و (اوي)[٣]، وتكرر فيهما معناها.

ثانيا: سوء التفسير

ويتمثل بالمنهج المتبع في تفسير بعض الالفاظ اعتمادا على تفسير اللفظة بأخرى، ثم تفسير هذه الاخيرة بالاولى، ويسمى هذا الاسلوب (التعريف الدوري)، واسمه هذا ينبئ بأن القارئ يدور معه في حلقة مفرغة لا يخرج منها بشيء ينفع.

ومن أمثلة ذلك، ما قاله الفارابي في لفظة (النبرة)، فقد فسرها بمرادفتها (الهمزة)، ثم عاد وفسر هذه الاخيرة بالاولى[٤]. ومثله أيضا، ما قاله ابن فارس في لفظة (الحقد)، فقد فسرها بمرادفتها (الضغن)، ثم عاد وفسر هذه الاخيرة بالاولى[٥].

ويتجسد سوء التفسير ايضا، في التفسير بكلمة مشتقة من الكلمة المراد تفسيرها من غير شرح لمعناها، كقول الصاحب بن عباد: ((فم صنخ: خرجت أصناخه))[٦]. وقوله ايضا: ((الخزل: الانخزال في المشي))[٧].

---

[١] محيط المحيط: ٥٥/١ (أين)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧م.
[٢] ينظر: ٢٢٨/١.
[٣] ينظر: ٢٢٩/١.
[٤] ينظر: ديوان الادب: ١٤٠/١.
[٥] ينظر: المجمل : ٢٤٥/١ (حقد)، و ٥٦٣/١ (ضغن).
[٦] المحيط: ٢٤٩/٤ (صنخ).
[٧] المصدر نفسه: ٢٧٦/٤ (خزل).

ثالثا: أهمال التفسير

يهمل المعجمي التفسير في عدد من الالفاظ، ويشغل بتوضيح جوانب لا تعين القارئ على معرفة دلالة اللفظة، وكأن القصد من وضعها في المعجم لم يكن تفسيرها، فمنهم من يكتفي بالاشارة الى أن ذلك لغة، كقول الفارابي في باب (فعلة): ((الحصبة: لغة في الحصبة))[1]. ثم اعاد ذلك في باب (فعل)، إذ قال: ((الحصبة: لغة في الحصبة))[2].من غير شرح لمعناها. وقد يكتفي في مواضع متعدد بتوضيح الاستعمال اللغوي للفظة فقط، كقوله: ((يقال: رأيته جهرة، وكلمته جهرة))[3].

ومن صور اهمال التفسير الاخرى، الاكتفاء ببيان مفرد اللفظة أو جمعها، ظنا أن ذلك كفيل بشرح معناها، كقول الصغاني: ((واحد قصب الثياب قصبي))[4]. وقول الرازي: ((البقعة ((البقعة من الارض واحدة البقاع))[5].

---

[1] ديوان الادب: ١/١٣٤.

[2] المصدر نفسه: ١/٥٢٠.

[3] المصدر نفسه: ١/١٣٨.

[4] التكملة: ١/٢٤١ (قصب).

[5] المختار: ٥٩ (بقع).

المبحث الأول

المصطلحات الدالة على التفاضل بين اللغات

قبل الخوض في غمار هذه المصطلحات، لابد من بيان المراد من مصطلح (اللغة) في المعجمات اللغوية.

اللغة في المعنى اللغوي العام: مجموعة من الرموز الصوتية ، عرفها ابن جني بقوله: ((اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم))[١] . وهذا تعبير دقيق ، يتفق في جوهره مع عناصر تعريف اللغة عند الباحثين المعاصرين ، فهو يؤكد، من جانب، الطبيعة الصوتية للرموز اللغوية ، ويبين ايضا وظيفتها الاجتماعية المتمثلة بالتعبير، ونقل الفكر في اطار البيئة اللغوية ، ويذكر كذلك انها تؤدي وظيفتها في مجتمع بعينه ، فلكل قوم لغتهم[٢].

وقد استعمل المعجميون مصطلح (اللسان) للدلالة على المعنى المتقدم، ومن امثلة ذلك قول الصاحب بن عباد : ((اللسان : الكلام))[٣]. وقول الفيروزأبادي: ((اللسان: المقول ويؤنث، ج ألسنة وألسن ولسن. واللغة. والرسالة. والمتكلم عن القوم))[٤]. وهو مصطلح مشترك اللفظ والمعنى في معظم اللغات الجزرية ، شقيقات اللغة العربية . وقد يستأنس لهذا الرأي بما جاء في القران الكريم من استعمال كلمة (اللسان)، فجاءت بمعنى اللغة نحو ثماني مرات [٥]. ومن امثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلاَ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [٦].

---

[١] الخصائص : ١/ ٣٣.

[٢] ينظر : المدخل الى علم اللغة : ١١ ، لمحمود فهمي حجازي ، دار الثقافة ، القاهرة، ١٩٧٦م.

[٣] المحيط : ٨/ ٣٢٢ (لسن).

[٤] القاموس المحيط : ٤/ ٢٦٦ (لسن).

[٥] ينظر: في اللهجات العربية: ١٦و١٧، للدكتور ابراهيم انيس، ط٤، مكتبة الانجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣م.

[٦] سورة ابراهيم : ٤

أما في الاصطلاح المعجمي، فإن مصطلح (اللغة) يدل على ما يدل عليه مصطلح (اللهجة) عند المحدثين، فقد ذكر الدكتور تمام حسان، في معرض حديثه عن الفرق بين هذين المصطلحين ، أن اللهجة هي طريقة في الاداء اللغوي ، الذي يتوخاه المتكلم في حالة اجتماعية معينة . وهي كلام، في الوقت الذي تكون فيه اللغة الاسس التي تراعى في النطق باللهجة. فاللهجة شكل من اشكال تنفيذ اللغة. واللغة مجموعة من شروط وقواعد تراعى في هذا الشكل. والكلام واللهجة عمل. واللغة مجموعة من النظم، صالحة لتنفيذ هذا العمل[١] .

فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة العام بالخاص؛ لأن ((بيئة اللهجة – وهي جزء من بيئة اوسع واشمل – تضم عدة لهجات ، لكل منها خصائصها ، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية ، التي تيسر اتصال افراد هذا البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة ، التي تربط بين هذه اللغات، وتلك البيئة الشاملة، التي تتألف من عدة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة. فاللغة تشتمل عادة على عدة لهجات، لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية، التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات))[٢].

وبهذا المعنى استعمل مصطلح (اللغة)في المعجمات، فقد ذكر الصاحب بن عباد أن: ((اللغة ، واللغات ، واللغون : اختلاف كلام في معنى واحد))[٣]. أي اختلاف صور الاداء اللغوي للكلمة الواحدة ، فيما يتعلق بالأصوات ، وطبيعتها ، وكيفية أدائها .

ويبدو ان اصحاب المعجمات قد أخذوا ذلك المعنى عمن سبقهم في الميدان اللغوي فقد قال ابو الطيب اللغوي (٣٥١هـ) عن اللهجات، في كتابه الابدال: ((هي لغات مختلفة لمعان متفقة))[٤]

---

[١] ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٥ و ١٨٦، دار الثقافة، الدار البيضاء– المغرب.

[٢] في اللهجات العربية: ١٦.

[٣] المحيط : ٥/ ١٣٢ (لغو).

[٤] ينظر: علم اللغة العام : ١٤ ، للدكتور توفيق محمد شاهين ، ط١ ، دار التضامن، القاهرة ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠ م.

وقد دأب المعجميون كثيرا في وضع ما يسجلونه من لغات في ميزان النقد، مرتبيها ترتيب اهل الحديث ، ففصيح وأفصح ، وجيد وأجود ، وصحيح ، وضعيف ، ورديء ومرغوب عنه ... ويبدو انهم راعو في تفضيل لغة على اخرى ، وجعل بعضها افصح من بعض ، وقبول بعضها دون بعض، امورا كثيرة منها :-

١- أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل كانت خيرا من الكلمة التي تنطق بها قبيلة واحدة .

٢- ان الكلمة اذا وردت على القياس النحوي والصرفي فضلوها على غيرها.

٣- أن الكلمة اذا رواها علماء كثيرون كانت اصح من الكلمة التي يرويها راو واحد [١].

ومن جهة اخرى، فانهم يكتفون في عدد من الالفاظ بتسجيل ما ورد من لغات، من غير موازنة بينها في سلم الفصاحة ، كقول صاحب العين : ((خزن لغة في خنز))[٢]. وقول ابن دريد : ((بر حجه ، وبر حجه، لغتان))[٣]. ونظائر هذا كثيرة في المعجمات الاخرى [٤].

ونجدهم يذكرون في بعض اللغات القبائل التي تنتمي اليها ، كقول صاحب العين: ((الطبيخ : لغة في البطيخ ، حجازية))[٥]. وقول ابن دريد : ((الخصين : فأس صغير، لغة يمانية))[٦] .

ولو حرصوا على ذلك في اللغات التي رويت جميعا؛ لاستطاع علماء اللغة ان يخرجوا كثيرا من الالفاظ، التي ادرجت ضمن ظواهر ، هي في حقيقتها بعيدة عنها ، ولا سيما ظاهرة التضاد.

وقد يشير المعجمي إلى ورود الكلمة بصورتين من خلال الضبط، من غير اعادتها كقول الفيومي : ((الحكر بفتحتين ، وإسكان الكاف ، لغة بمعناه))[٧]. وهذا اسلوب ناجح ومفيد ومفيد لا يترك مجالا لتغيير ما روي، او لادخال مالم يرو. وقد نجد الضد من ذلك عند

---

[١] ينظر: ضحى الاسلام : ٢/ ٢٥٨ و ٢٥٩.

[٢] العين : ٤/ ٢٠٩ (خزن).

[٣] الجمهرة : ١/ ٢٧ (برر).

[٤] ينظر: المجمل : ٣/ ٩٣١ (وعز) ، والصحاح : ١/ ٥٣ (رقأ) ، والتكملة : ٥/ ٥٦ (دوق) .

[٥] العين: ٤/ ٢٢٥ (طبخ).

[٦] الجمهرة : ٢/ ٢٢٧ (خصن).

[٧] المصباح المنير : ١/ ١٩٩ (حكر).

الصغاني في قوله: ((وقال ابو تراب ، عن الاصمعي : رجل تنتل وتنتالةٌ، وتنبل وتنبالة))[1]. اذ انه حكى اربع لغات من دون ضبط لحروفها وحركاتها.

ويبدو ان المعجمي إذا أورد في الكلمة الواحدة لغتين او اكثر، من غير موازنة تعين الافصح الذي يجب ان يستعمل، فان تلك اشارة لفصاحتها جميعا ، وللمتكلم ان يستعمل ما شاء منها.

وتقسم المصطلحات التي استعملها المعجمي للتفاضل بين اللغات على قسمين:

احدهما: المصطلحات التي تؤدي معنى الفصيح.

والاخر: المصطلحات التي تؤدي معنى يخالف الفصيح.

أولا: المصطلحات التي تؤدي معنى الفصيح.

١ ـ الفصيح، والأفصح:

الفصيح لغة: اسم يوصف به اللبن إذا أخذت منه الرغوة، يقال: فصح اللبن: إذا ذهب عنه اللبأ، وكثر محضه[2]. ثم استعمل للدلالة على البيان والوضوح، يقال: ((أفصح العجمي: إذا تكلم بالعربية٠٠ وأفصح الصبح: إذا بدأ ضوءه، وكل واضح مفصح))[3].

أما في الاصطلاح المعجمي، فهو ما كثر استعمال العرب اياه [4]؛ لان تكراره على الالسنة المستقلة بطبيعتها في سياسة المنطق دليل على تحقق المناسبة الفطرية فيه[5].

ومن الباحثين من جعله وصفا للكلام الذي سلمت مفرداته، وصحت دلالتها، واستقام تأليفها. أما سلامة مفرداته، ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع، من غير أن تغير بنقص، أو زيادة، أو ابدال، او قلب في هيأة ترتيبها، أو في حال حركتها وسكونها. وأما صحة

---

[1] التكملة : ٢٨٠/٥ (تنتل).

[2] ينظر : المحيط: ٤٦٣/٢ (فصح)، والصحاح: ٣٩١/١ (فصح).

[3] الصحاح : ٣٩١/١ (فصح).

[4] ينظر : المزهر: ١٨٥/١.

[5] ينظر : تاريخ آداب العرب: ١٣١/١.

دلالتها فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب. وأما استقامة تأليفها، فبإنطباقه على أسلوب، نسج عليه العرب في مخاطباتهم[١].

وهذا يعني أن الكلمة لا تعد فصيحة ما لم تستعمل في الصورة التي وضعت عليها من غير تحريف، سواء أكان في الشكل، أم في المعنى.

إن مصطلح (الفصيح) مصطلح معجمي، ولد وتربى في البيت المعجمي، واستعمل كثيرا لتأكيد فصاحة اللفظ، وصحة استعماله على صورته التي وضع فيها، فهناك من المعجميين من اعتمد في ذلك على السماع من العرب، ومن أمثلة ذلك، ما رواه الازهري عن ابي صخر، قال: ((يكون الناس في مباديهم، فإذا يبس البقل، ودخل الحر، أخذوا الى محاضرهم، فمن أم القبلة فهو مصعد، ومن أم العراق فهو منحدر))، ثم يصف ما رواه بالفصاحة، معتمدا في ذلك على السماع، إذ قال: ((وهذا الذي قاله ابو صخر كلام عربي فصيح، سمعت غير واحد من العرب يقول: عارضنا الحاج في مصعدهم: أي في قصدهم مكة، وعارضناهم في منحدرهم: أي في مرجعهم إلى الكوفة من مكة))[٢].

وقد يستعمل المعجمي (الفصيح)؛ ليشير به الى فصاحة لغتين في لفظ واحد، بلا ترجيح، كقول ابن دريد: ((نشر الله الميت، وأنشره، لغتان فصيحتان))[٣].

وقد ذكر السيوطي أن ((رتب الفصيح متفاوتة، ففيها فصيح وأفصح، ونظير ذلك في علوم الحديث تفاوت رتب الصحيح، ففيها صحيح وأصح))[٤]. لذا كان مصطلح (الافصح) في الاستعمال المعجمي يقع في مرتبة آعلى من (الفصيح)، وهو يرد للتفاضل بين لغتين، احداهما فصيحة، والاخرى أفصح. ومن أمثلة ذلك، قول ابن دريد: ((البر المعروف، أفصح من قولهم القمح والحنطة))[٥]. وقول الرازي: ((جاوره مجاورة، وجوارا بكسر الجيم وضمها، والكسر أفصح))[٦]. وقول الزبيدي: ((اللصوصية بفتحتين، واللصوصية بالضم٠٠ والفتح في

---

[١] ينظر: القياس في اللغة العربية: ٢٢.

[٢] التهذيب: ٦/٢ (عرض).

[٣] الجمهرة : ٣٤٩/٢ (نشر).

[٤] المزهر : ٢١٢/١.

[٥] الجمهرة: ٢٧/١ (برر).

[٦] المختار: ١٣٢ (جور).

اللصوصية واضرابهما أفصح، وإن كان القياس الضم))[١]. والملاحظ في نص التاج ان الزبيدي اعتمد في تقرير فصاحة اللفظ على السماع دون القياس.

وقد يشير المعجمي الى (الافصح) بقوله: لغة عالية، كقول صاحب العين: ((للعرب في حيث لغتان، واللغة العالية: حيث الثاء مضمومة))[٢]. وقول ابن دريد: ((سجا الليل وغيره يسجوا سجوا ، وسجوا إذا أسكن، والاول أعلى))[٣].

٢ـ الصَّحيـــــــح:

الصحيح لغة: خلاف السقيم[٤]. وقد جعله الفيومي مستعملا في البدن على وجه الحقيقة، ثم استعمل فيما بعد لغيره استعمالا مجازيا، إذ قال: ((الصحة في البدن حالة طبيعية تجري افعالها على المجرى الطبيعي، وقد استعيرت للمعاني))[٥]. ويقال: ((صححت الكتاب والحساب إذا كان سقيما فأصلحت خطأه))[٦]. وقد سوغت استعماله بهذه الصورة دلالته العامة التي تؤدي معنى البراءة، قال الزبيدي: ((الصحاح: البراءة من كل عيب وريب))[٧].

ومن ذلك اخذ المعنى الاصطلاحي، واستعمل في المعجم للاشارة الى خلو اللفظ من النقص، سواء أكان في الشكل، أم في المعنى.

وقد استعمل مصطلح (الصحيح) للتنبيه على حقيقتين، احداهما: عروبة اللفظ. والاخرى: اصالة المعنى.

ففي الاولى يبين المعجمي حقيقة اللفظ، أهو عربي خالص أم معرب؟ وقد أشار ابن دريد الى ذلك كثيرا، في معجمه (جمهرة اللغة)، وتكفي نظرة واحدة فيه لادارك مدى عنايته بهذا المصطلح، ومن أمثلة ذلك، قوله: ((الخز: معروف، عربي صحيح، قد جاء في الشعر

---

[١] التاج: ١٤٧/١٨ (لصص).
[٢] العين : ٢٨٥/٣ (حوث).
[٣] الجمهرة : ٩٥/٢ و ٩٦ (سجو).
[٤] ينظر: المحيط : ٢٩٩/٢ (سقم)، واللسان: ٥٠٧/٢ (سقم).
[٥] المصباح المنير: ٤٥٤/١ و ٤٥٥ (سقم).
[٦] اللسان: ٥٠٨/٢ (سقم).
[٧] التاج: ٥٢٨/٦ (سقم).

الفصيح))[١]. والملاحظ في هذا ان ابن دريد لم يقتصر على مصطلح (الصحيح) لتأكيد عروبة اللفظ، بل استعمل لفظي (عربي، وفصيح)، وغايته في ذلك احقاق الحق فيما هو عربي أصيل ، لكيلا يشك في اصالته.

وهو لا يقتصر في استعماله على ما هو عربي اصيل ، بل يستعمله أيضا لتأكيد عجمة اللفظ ، كقوله: ((والقط: السنور في بعض اللغات، ولا أحسبها عربية صحيحة))[٢].

وقد استعمل مصطلح (الصحيح) وصفا لما روي من اللغات ، ومن امثلة ذلك، قول ابن منظور: ((والديدبون ، وهو ددٌ ، وددا ؛ وديدٌ ، ودَيَدان ، ودَدَنٌ ،كلها لغات صحيحة))[٣]. وقوله ايضا، لتثبيت صحة اسلوب ما :((وهذا أسنُّ من هذا ، أي أكبر سنا منه عربية صحيحة))[٤] .

اما في الثانية، فأن المعجمي يستعمل مصطلح (الصحيح)؛ ليبين أصالة المعنى، أي أنه يجيب على السؤال الذي يقول : هل المعنى أصيلٌ أو مولدٌ ؟ ومن امثلة ذلك ، قول ابن دريد :((الطرش ليس بعربي صحيح، وهو من كلام المولدين))[٥]. وقول الجوهري: ((وعرفات : موضع بمنىً، وهو اسم في لفظ الجمع فلا يجمع . قال الفراء : ولا واحد له بصحة، وقول الناس: نزلنا عرفة شبية بمولد ، وليس بعربي محض))[٦] .

ولم يقتصر استعمال (الصحيح) على المعجمات فقط ، بل شاركته فيه علوم أخر، فقد نجده عند أهل الحديث، بوصفه واحدا من أقسام الحديث النبوي الشريف، وهو أعلاها، وحده : ((ما اتصل سنده بالعدول الضابطين ، من غير شذوذ ، ولا علة))[٧] . وقد شرح السيوطي ذلك، وبين انه قد خرج بالقيد الاول: المنقطع، والمعضل، والمعلق، والمدلس، والمرسل ..

---

[١] الجمهرة : ١/ ٦٦ (خزز).

[٢] المصدر نفسه : ١/ ١٠٨ (قطط).

[٣] اللسان : ١٣/ ١٥١ (ددن).

[٤] المصدر نفسه : ١٣/ ٢٢٢ (سنن).

[٥] الجمهرة : ٢/ ٣٤٢ (طرش).

[٦] الصحاح : ٤/ ١٤٠١ (عرف).

[٧] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : ٢٢ ، للسيوطي ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط١ المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

وبالثاني: ما نقله مجهول عينا أو حالا، أو معروف بالضعف. وبالثالث: مانقله مغفل، كثير الخطأ. وبالرابع، والخامس: الشاذ، والمعلل[١].

ويبدو ان اهل الحديث قد استعملوه في زمن سابق لمؤلفي المعجمات بصورتها المنظمة ، إذ استعمله المعجميون بمعنىً يكاد يكون قريبا من معناه الحديثي، ومما يحقق تلك القربى شرط الاتصال الذي وضعه المحدثون ، ولمحه المعجميون في الالفاظ التي وصفت بهذا المصطلح، ولاسيما التي دلت على معانٍ اصيلة ، أو كما وصفها المعجمي بقوله (عربية صحيحة)، أي انها استعملت بالمعنى الذي استعمله العرب اياها فيما يسمى (عصور الاحتجاج).

٣ـ الجَيِّـــد، والأجـــود:

الجيد لغة: ((نقيض الرديء ٠٠ وجاد الشيء جودة، وجودةً ، أي صار جيدا، وقد جاد جودةً، وأجاد : أتى بالجيد من القول والفعل))[٢].

وبهذا المعنى استعمل في المعجمات لتفضيل لغة على اخرى، والاشارة إلى انها الافصح، والأصح فيما ورد من لغات. ومن امثلة ذلك ، قول الجوهري : ((الخطف : الاستلاب، وقد خطفه بالكسر يخطفه خطفا، وهي اللغة الجيدة. وفيه لغةٌ أخرى حكاها الأخفش: خطف بالفتح يخطفُ، وهي قليلة، رديئة، لا تكاد تعرف))[٣] .

وللجيد رتب، مثلما هو الحال في الفصيح ، فيقال : جيدٌ وأَجودُ، وذلك عندما يورد المعجمي لغتين في لفظ واحد ، إحداهما افصح من الاخرى ، ومن امثلة ذلك، قول ابن فارس: ((العطاسُ: معروف ، عطسَ يعطسُ ، ويعطس ، والأجودُ يعطسُ))[٤].

---

[١] ينظر: المصدر نفسه : ٢٢.

[٢] اللسان : ٣/ ١٣٥ (جود).

[٣] الصحاح : ٤/ ١٣٥٢ (خطف).

[٤] المجمل : ٣/ ٦٧٥ (عطس).

وقول الجوهري : ((كسفت الشمس تكسف كسوفا ٠٠ وكذلك كسف القمر، إلا أن الأجود فيه أن يقال : خسف القمر))[١].

والملاحظ في هذا أن اللغتين صحيحتان، قد ورد استعمالهما عن العرب، لكن ليس برتبة واحدة في سلم الفصاحة، وعلى المتكلم استعمال ما قيل فيه انه الاجود.

ثانيا : المصطلحات التي تؤدي معنىً يخالف الفصيح.

١ ـ الضَّعيـــــف :

الضعيف لغة: خلاف القوي [٢]. أما اصطلاحا فهو ما انحط عن درجة الفصيح[٣].وقد ذكر السيوطي((أن مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها))[٤].

وقد استعمل هذا المصطلح في المعجمات وصفا لما قل استعماله ، بشكل يجعله صحيحا، ولكنه غير فصيح، ومن أمثلة ذلك ، قول الفارابي : ((اللهجة لغة في اللهجة وهي ضعيفة))[٥]. وقوله أيضا:((انتقع لونه لغة ضعيفة في امتقع))[٦]. وقول الجوهري: ((لغب يلغب بالضم لغُوبا، ولغِب بالكسر يلغب لغوبا لغةُ ضعيفة فيه))[٧]. وقوله ايضا: ((وقد رعف رعف الرجل يرعف ، ويرعف . ورعف بالضم لغة ضعيفة))[٨] .

ولم تنفرد المعجمات بهذا المصطلح ، بل نجده ايضا في ميادين اخرى ، فأهل الحديث عندهم (الحديث الضعيف)، وهو ((مالم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات

---

[١] الصحاح : ٤/ ١٤٢١ (كسف).
[٢] ينظر:الصحاح : ٤/ ١٣٩٠ (ضعف).
[٣] ينظر:المزهر : ١/ ٢١٤ ، والتاج : ٢٠/١ (المقدمة) .
[٤] المزهر : ١/ ١٨٥.
[٥] ديوان الادب : ١/ ١٣٦ (باب فعلة).
[٦] المصدر نفسه : ٢/ ٤١١ (باب افتعل).
[٧] الصحاح: ١/ ٢٢٠ (لغب).
[٨] المصدر نفسه: ٤/ ١٣٦٥ (رعف)

الحسن))[١]. وهو ايضا ((ما كان أدنى مرتبة من الحسن لأمر ما))[٢]. واستعمل أيضا في الدراسات النحوية ، وهو ما ((لم يصل حكمه إلى الثبوت))[٣]، ومن امثلته ، قول سيبويه (١٨٠هـ) في باب (الأفعال التي تستعمل وتلغى) : ((وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا اعملت ، وذلك قولك : زيدا أخاك أظنَّ ، فهذا ضعيف))[٤]

ويبدو أن هذا المصطلح استعمل ابتداءً عند المحدثين، ثم أخذه المعجميون، واستعملوه بمعنى يقرب من معناه الحديثي، ونستطيع ان نضع له حدا من خلال دلالته عند المحدثين فنقول: هو مالم تجتمع فيه صفات الفصيح.

٢ـ المنكرُ:

المنكر لغة: خلاف المعروف، يقال : نكر الأمر نكيرا، وأنكرهُ إنكارا، ونكرا: جهله. ويأتي بمعنى القبيح ، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ :[٥] : أي أقبح الأصوات[٦]. ويستعمل أيضا لما قبحه الشرع ، وحرمه ، وكرهه[٧] .

أما في الاصطلاح، فهو أضعف من الضعيف، وأقل استعمالا، بحيث أنكره بعض أئمة اللغة، ولم يعرفه [٨].

وقد استعمل هذا المصطلح في المعجمات؛ ليدل به على الالفاظ المجهولة غير المعروفة، ومن أمثلة ذلك، قول ابن دريد: ((قال قومُ: بلق الدابة. وهذا لا يعرف في أصل اللغة))[٩]. وقوله أيضا: ((النبلُ: السهام ، لا واحد لها من لفظها. وقال قومٌ : نبلةٌ: واحدة

---

[١] تدريب الراوي: ٥٩.

[٢] المعجم الوسيط : ١/ ٥٤٠.

[٣] شرح المراح في التصريف : ٤١ ، للعيني (٨٥٥هـ) ، حققه وعلق عليه: الدكتور عبد الستار جواد مطبعة الرشيد، بغداد ، ١٩٩٠ م.

[٤] الكتاب : ٦١/١ ، ط١ ، بولاق، ١٣١٦هـ.

[٥] سورة لقمان: ١٩.

[٦] ينظر : اللسان : ٥/ ٢٣٣ (نكر).

[٧] ينظر : التاج : ١٤ / ٢٩٠ (نكر).

[٨] ينظر : المزهر : ١/ ٢١٤.

[٩] الجمهرة : ١/ ٣٢٠ (بلق).

النبل، وليس بالمعروف))[١]. وقول القالي: ((قال أبو حاتم : الهدى مذكر في جميع اللغات إلا انهم ذكروا أن بعض بني أسد تؤنث الهدى، فتقول : هدى حسنة. ولا أحقُّ ذلك))[٢]. وقول وقول الجوهري ((جرعت الماء أجرعه جرعا، وجرعتُ بالفتح لغة أنكرها الاصمعي))[٣] .

ومن جهة اخرى فقد يورد المعجمي لغتين، ويشير الى ان احداهما اعرف من الاخرى كقول ابن منظور: ((امذ قرَّ اللبن واذ مقرَّ : تقطع وتفلقَ ، والثانية أٍعرف))[٤]. يفهم من قوله هذا ان اللغة الاولى لا تصل إلى رتبة الثانية في الفصاحة.

وقد استعمل مصطلح (المنكر) في علوم الحديث ، واصبح وصفا يطلق على نوع معين من الاحاديث التي تنسب الى الرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ، وحده علماء الحديث بأنه ((الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه))[٥]. وهو أيضا الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفا رواية الثقة، وهذا ما يميزه من الحديث الشاذ، الذي يرويه ثقة أو صدوق[٦].

ويبدو أن المعجميين قد أخذوا هذا المصطلح عن المحدثين، واستعملوه بمعنى يقرب من معناه الحديثي، فكلاهما يشير الى تفرده وعدم معرفته.

٣ـ المتروك :

المتروك لغة : من تركتُ الشيء تركا، إذا خليته[٧]. وقد يأتي بمعنى الجعل[٨]. ومنه أخذ المعنى الاصطلاحي، وهو ((ما كان قديما من اللغات ثم ترك، واستعمل غيره))[١]. ومن

---

[١] المصدر نفسه : ١/ ٣٢٨ (نبل).
[٢] البارع : ١٣٣ (هدي).
[٣] الصحاح : ٣/ ١١٩٥ (جرع).
[٤] اللسان : ٥/ ١٦٤ (مذقر).
[٥] تدريب الرواي : ١٥١.
[٦] ينظر : المصدر نفسه : ١٥٢ ، وعلوم الحديث ومصطلحه : ٢٠٣ ، للدكتور صبحي الصالح ، ط٢ مطبعة جامعة دمشق ، دمشق، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.
[٧] ينظر : الصحاح : ٤/ ١٥٧٧ (ترك) ، واللسان : ١٠/ ٤٠٥ (ترك).
[٨] ينظر : المحيط : ٦/ ٢٢٠ (ترك).

ومن امثلة ذلك ، قول ابن دريد: ((كان أبو عمرو بن العلاء يقول: مضني: كلام قديم قد ترك))[٢]. وقوله أيضا: ((لخم: قبيلة من العرب اشتقاق اصله من قولهم : لُخِمَ الرجلُ: إذا كَثُر لحم وجهه وغلظ. وهذا فعل مماتٌ، لا يكادون يتكلمون به))[٣]. وقول الجوهريِّ: ((جفأتُ القدرَ.. إذا كفأتها أو أملتها فصببت ما فيها. ولا تقل : أجفأتها. وأما الذي في الحديث: (فأجفئوا قدورهم بما فيها) فهي لغة مجهولة))[٤]. وقول الزبيدي، نقلا عن ابن دريد: ((المسر: فعل ممات))[٥].

ويبدو أنَّ مصطلح (المتروك) استعمل كثيرا في الافعال التي توصف بانها مماته أي مهجورة غير مستعملة.

وقد اشار السيوطي الى ان الفرق بين (المنكر ، والمتروك) انَّ الأول: يستعمل فيما هو ضعيف من جهة النقل وعدم الثبوت. والاخر: فيما هو ضعيف من جهة عدم الفصاحة مع ثبوته في النقل، فذاك راجع إلى الاسناد ، وهذا راجع الى اللفظ[٦] .

والمتروك كذلك استعمل أولا في علوم الحديث، ثم انتقل الى المعجمات. وهو عند المحدثين نوع من انواع الحديث ، وهو ما رواه راوٍ واحد ليس من الثقات، وهو يختلف عن الحديث الشاذ الذي يرويه راوٍ ثقةٌ [٧].

ولو عقدنا موازنة بين الاصطلاحين: المعجمين والحديثي ، وجدنا فرقا بينهما في تحديد جهة الضعف، فهو في الاول راجع الى المتن فقط دون الاسناد . أما في الاخر – أي الاصطلاح الحديثي – فإن الضعف راجعٌ إلى المتن والاسناد جميعا ، ومثل هذا يقال ايضا في الحديث المنكر.

---

[١] المزهر : ١/ ٢١٤.
[٢] الجمهرة : ١/ ١٠٦ (مضض).
[٣] المصدر نفسه : ٢/ ٢٤٢ (لخم).
[٤] الصحاح : ١/ ٤١ (جفأ).
[٥] التاج : ١٤/ ١٢٠ (مسر).
[٦] ينظر : المزهر: ١/ ٢٢٠.
[٧] ينظر : تدريب الراوي : ١٤٦.

٤- الـــــــرَّديءُ :

الرديء لغة: الفاسد، يقال: ردؤَ الشيءُ، يردؤُ رداءةً، فهو رديءٌ[١]. ومنه أُخذ المعنى الاصطلاحي، ((وهو أقبحُ اللغات، وانزلها درجة، قال الفراء: كانـــت العرب تحضر الموسم في كل عامٍ ، وتحج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه مـــن لغاتهم تكلموا به ؛ فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشـــع اللغـــات ومســـتقبح الالفاظ، من ذلك الكشكشة ٠٠ والكسكسة ٠٠ والعنعنة، وغيرها))[٢].

وقد استعمل هذا المصطلح في المعجمات ليوصف به ما استبشع واستقبح ممـــا روي من اللغات في اللفظ الواحد، ومن أمثلة ذلك، قول صاحب العين: ((وفي الحمو ثلاث لغـــات : حماها ٠٠ وحموها ٠٠ وحموؤها ٠٠ والهمز لغة رديئة))[٣]. والملاحظ انه اوردها مرتبةً في سلم الفصاحة ، فأفصحها الأولى، وأردؤها الأخيرة. وقوله أيضا: ((طيئ تقول : محيتهُ محيا ومحوا، وامحى الشيءُ يمحي امحاءً، وكذلك امتحى: إذا ذهب أثره، الأجود امحى ٠٠ وأمـــا امتحى فلغة رديئة))[٤].

ومن المعجميين من عقد صلة بين اللغة الرديئة والنوادر، كقول الجوهري: ((أعقـــت الفرسُ: أي حملت، فهي عقوقٌ، ولا يقال معقٌ، إلا في لغة رديئة وهو من النوادر))[٥].

وقد يستعمل المعجمي مصطلحي (القبيح، والمرغوب عنه)؛ ليؤديا معنـــى الـــرديء والمذموم من اللغات ، ومن أمثلة استعمال (القبيح) ، قول الصاحب بن عباد: ((وأفلطني: في معنى أفلتني، لغة قبيحة))[٦]. وقول ابن فارس: ((قال الخليل : أتيتُ فلانا على أمره مؤاتـــاةً وهو حسن المطاوعة. ولا يقال : واتيته، إلا في لغة قبيحة في اليمن))[٧].

---

[١] ينظر : الصحاح : ١/ ٥٢ (ردأ).
[٢] المزهر : ١/ ٢٢١.
[٣] العين : ٣/ ٣١٢ (حمى).
[٤] المصدر نفسه : ٣/ ٣١٤ (محو).
[٥] الصحاح : ٤/ ١٥٢٨ (عقق).
[٦] الميحط : ٩ / ١٧٨ (فلط).
[٧] المقاييس : ١/ ٥١ (أتى).

أما استعمال (المرغوب عنه) فمن أمثلته ، قول ابن دريد: ((وربضت الشاةُ وغيرها من الدواب٠٠ ورضبت الشاة، لغة مرغوب عنها))[١]. وقول ابن فارس: ((زعم نـــاسٌ: أنَّ الشلحاء السيفُ. وهي لغة مرغوب عنها))[٢].

إن مصطلح (الرديء) لم يكن وقفا على المعجمات، بل استعمل ايضا في المؤلفـــات النحوية ، قال سيبويه في باب (ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعـــده الاسم): ((زعم ناس : أنَّ الياء في لولاي وعساني في موضع رفع ، جعلوا لـــولاي موافقـــة للجر، و(ني) موافقة للنصب ، كما اتفق الجر والنصب في الهـــاء والكـــاف. وهـــذا وجـــه رديء))[٣].

٥ـ الشَّـــــــــاذُّ :

الشاذ لغة: المتفرد ، يقال : شذَّ الرجل ، إذا انفرد من أصحابه [٤]. وقد يأتي بمعنـــى النادر والقليل ، قال ابن منظور: ((شذَّ عنه يشذُّ ويشذُّ شذوذا: انفرد عن الجمهور ونـــدر ٠٠ وجاؤوا شذاذا: أي قلالا))[٥].

ومنه أخذ المعنى الاصطلاحي ، الذي يشير الى مخالفة القيـــاس ،وقـــد جـــاء فـــي (التعريفات) أنَّ الشاذ نوعان: ((شاذ مقبول ، وشاذ مردود. أما الشاذ المقبول: فهـــو الـــذي يجيء على خلاف القياس ، ويقيل عند الفصحاء والبلغاء. وأما الشاذ المردود: فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء))[٦]. أي أن الشاذ يقبل بشرط ان يوافـــق الاستعمال ، ولكنه لا يقاس عليه ، وفي ذلك يقول السيوطي: ((اعلم ان الشيء اذا اطرد فـــي

---

[١] الجمهرة : ١/ ٢٦٠ (ربض).
[٢] المجمل : ٢/ ٥١١ (شلح).
[٣] الكتاب : ١/ ٣٨٩.
[٤] ينظر : المحيط : ٧/ ٢٥٦ (شذَّ) ، والمصباح المنير : ٢/ ٤١٧و٤١٨ (شذذ).
[٥] اللسان : ٣/ ٤٩٤ (شذذ).
[٦] التعريفات : ١٦٣ ، للجرجاني (٨١٦هـــ) ، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن عميرة ، ط١ ، عـــالم الكتب ، بيروت، ١٤٠٧هـــ – ١٩٨٧م.

الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره))[١] .

وقد استعمل مصطلح (الشاذ) بنوعه الاول – أي ما خالف القياس دون الاستعمال – كثيرا في المعجمات، ومن امثلة ذلك، قول الجوهري: ((وحبه يحبه بالكسر فهو محبوب. قال الشاعر:

أحب أبا مروان من أجل تمره وأعلم ان الرفق بالمرء أرفق
و والله لولا تمره ما حببته ولا كان أدنى من عبيد ومشرق

وهذا شاذ ؛ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم إذا كان متعديا ما خلا هذا الحرف))[٢]. وقول الرازي: ((أجنه الله فهو مجنون، ولا تقل مجن، وقولهم للمجنون ما أجنه شاذ؛ لأنه لا يقال في المضروب ما أضربه، ولا في المسلول ما أسله، فلا يقاس عليه))[٣]. وقول ابن منظور: ((خؤون وخوان، والجمع خانة وخونة، والاخيرة شاذة قال ابن سيده: ولم يأت شيء من هذا في الياء، أعني لم يجئ مثل سائر وسيرة، قال: وانما شذ من هذا ما عينه واو لا ياء))[٤].

إن (الشاذ) من المصطلحات التي أخذها المعجميون عن غيرهم ولم يبتكرونها، فقد ظهر اول مرة في علوم الحديث والقراءات. فهو عند المحدثين وصف للحديث الذي رواه

---

[١] المزهر : ١/ ٢٢٩.
[٢] الصحاح: ١/١٠٥ (حبب).
[٣] المختار: ١٢٩ (جنن).
[٤] اللسان: ١٣/١٤٤ (خون).

ثقة مخالفا الثقات. والملاحظ في ذلك توافر شرطان، هما: الانفراد، والمخالفة[١]. واشار السيوطي الى ان الشاذ الذي يرويه ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به[٢].

ويبدو أن الاصطلاحين الحديثي والمعجمي يشتركان في شرط المخالفة، ويفترقان في شرط الانفراد، أي أن المعجميين يستعملون مصطلح (الشاذ) لما خالف القياس فقط دون الاستعمال، ولم ينفرد به واحد من العلماء مثلما هي الحال عند المحدثين،الذي اشترطوا فيه ان يكون راويه فردا.

أما في القراءات فقد استعمل عندما تحدث العلماء عن مراتبها، وهي عندهم ((متواترة، وآحاد، وشاذة. وجعلوا المتواتر السبع، والآحاد الثلاثة المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة (رضي الله عنهم) مما لا يوافق ذلك، وما بقي فهو شاذ))[٣]. والقراءة الشاذة هي التي خرجت عن الشروط الموضوعة الواجب توافرها في القراءة الصحيحة، وهي ثلاثة:-

١- أن تكون القراءة موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .

٢- أن توافق العربية ولو بوجه.

٣- أن يصح اسنادها.

وقد تكون القراءة الشاذة خارجة عن بعض هذه الشروط أو سائرها[٤].

ويفهم من ذلك أن القراءة الشاذة هي التي توافر فيها عاملا التفرد والمخالفة. فالتفرد في الاسناد، والمخالفة في المتن ورسم المصحف، وهذا ما أشير إليه في الاصطلاح الحديثي.

---

[١] ينظر: علوم الحديث ومصطلحه: ١٩٦، وتاريخ آداب العرب: ٣٢٧/١.

[٢] ينظر: تدريب الراوي: ١٤٦.

[٣] تاريخ آداب العرب : ٣٨/٢.

[٤] ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٢٥٧، للدكتور عبد الصبور شاهين، جامعة القاهرة، دار القلم، ١٩٦٦م.

وقد استعمل هذا المصطلح كذلك في الدراسات النحوية، فقد ذكر ابن منظور ان اهل النحو سموا ((ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا ، حملا لهذا الموضوع على حكم غيره))[١]. وجعله العيني (٨٥٥هـ) وصفا لـ ((ما يكون وجوده كثيرا ولكن يكون على خلاف القياس))[٢]، ومن أمثلة ذلك، قول ابن السراج (٣١٦هـ) في باب (اسم الفعل): ((حكي أن بعضهم قال: عليه رجلا ليسي، أي غيري، وهو قليل شاذ))[٣].

٦- النَّـــــادر :

النادر لغة: بمعنى الخارج عن غيره، يقال: ندر فلان من قومه: خرج[٤]. وقد يأتي بمعنى الساقط والشاذ، يقال: ((ندر الشيء يندر ندورا بالضم: سقط، وقيل سقط وشذ))[٥]. ويجتمع هذان المعنيان في قول الزبيدي: ((ومن المجاز: اسمعني النوادر (نوادر الكلام) تندر وهي ما شذ وخرج عن الجمهور لظهوره))[٦]. وقد يأتي بمعنى الغريب، يقال: ((هذا كلام نادر: أي غريب خارج عن المعتاد))[٧].

وقد استعمل هذا المصطلح عند المعجميين بمعنى (الشاذ)، فلا فرق عندهم بينهما وأقوالهم المذكورة آنفا تؤكد هذا. فهم يفسرون (الشاذ) بالنادر، و (النادر) بالشاذ، فيجعلون قارئ المعجم يدور مع هذين اللفظين، من غير ان يعرف معنيهما، وهذا ما اشرنا اليه في مبحث التفسير، عندما سميناه (التعريف الدوري)[٨]، وهو مأخذ عانت منه معظم المعجمات.

---

[١] اللسان: ٤٩٤/٣ (شذذ).

[٢] شرح المراح في التصريف: ٤١.

[٣] الاصول في النحو : ١٦٨/١، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، طبع الجزء الاول في مطبعة النعمان النجف الاشرف، والجزء الثاني في مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، ١٩٧٣م.

[٤] ينظر : المصباح المنير: ٨٢٠/٢ (ندر).

[٥] التاج: ١٩٣/١٤ (ندر).

[٦] المصدر نفسه: ١٩٥/١٤ (ندر).

[٧] المصدر نفسه: الصحيفة نفسها.

[٨] ينظر: ٩٨ من هذه الرسالة.

ومن امثلة استعمال مصطلح (النادر)، قول الجوهري: ((وحكى يونس بن حبيب: لببت بالضم. وهو نادر لا نظير له في المضاعف))[١]. وقول ابن سيده: ((وقوله:

تأطــرن بالمينــاء ثم تركنه وقد لــح من أجمالهن شحون

يجوز أن يكون مصدر شحن، وان يكون جمع شحنة نادرا))[٢]. وقول ابن منظور: ((قال ابو ابو منصور: وهذا اللفظ يدل على صحة ما قال ابو عبيد في الاسنة انهــا جمــع الاســنان، والاسنان جمع السن: وهو الاكل والرعي، وحكى اللحياني في جمعــه اســنا، وهــو نــادر ايضا))[٣]. وقول الزبيدي: ((يقال٠٠ نصرى بالفتح، ونصرونه، ينسب إليها النصارى. قــال ابن سيده: هذا قــول أهل اللغة. قال: وهو ضعيف، إلا أن نادر النسب يسعه))[٤].

والمفهوم من تلك الاقوال يناقض ما أثبته المعجميون أنفسهم في تعريف (الشــاذ) و (النادر)، فهم في شرح معنيهما لم يفرقوا بينهما، أما في الاستعمال، فانهم استعملوا (النــادر) وصفا للالفاظ التي خالفت القياس والاستعمال، مخالفة القياس تتجلى في الخروج عما خضعت له نظائره من الالفاظ. ومخالفة الاستعمال تتجلى في قلة استعمالة بشكل لا يصل الى مرتبــة (الشاذ) الذي كثر استعماله مع مخالفة القياس.

ولم يكن المعجميون متفردين في استعمال (النادر)، بل نجدهم يشــتركون فيــه مــع النحويين، وهو عندهم ((ما قل وجوده، وان لم يكن بخلاف القياس))[٥]. وقد ورد ذكر لهــذا المصطلح في الفية ابن مالك، في باب الاضافة، إذ قال:

والــزموا إضــافة (لدن) فجر ونصب (غدوة) بهــا عنهم ندر[٦].

---

[١] الصحاح: ٢١٦/١ (لبب).
[٢] المحكم: ٧٨/٣ (شحن).
[٣] اللسان: ٢٢١/١٣ (سنن).
[٤] التاج: ٢٢٩/١٤ (نصر).
[٥] شرح المراح فى التصريف: ٤١.
[٦] ينظر : شرح ابن عقيل على الالفية ابن مالك: ٦٦/٣، ومعه كتاب (منحة الجليل بتحقيــق شــرح ابــن عقيل)، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠ ، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠ هــ – ١٩٨٠م.

٧- القليـــــــل :

استعمله المعجميون للدلالة على قلة استعال العرب اياه وعدم شـــهرته، ممـــا يجعلـــه خارجا عن معنى الفصاحة. وهو من المصطلحات التي لم ينفرد بها مؤلفو المعجم اللغـــوي، فقد شاركهم فيه النحويون، الذين استعملوه بشكل اكثر واوسع، وقد عرفه العيني، بقوله: ((ما ينحصر وجوده على القياس، على وجهه القلة))[١]، ومن امثلة ذلك، قول سيبويه فـــي بـــاب (أي): ((وجاز سقوط (هو) في ايهم كما قال: لا عليك، تخفيفا ، لم يجز في أخواته إلا قلـــيلا ضعيفا))[٢]. وقال ابن الناظم (٦٨٦ هـــ) في الموضع نفسه: ((إذا لم تطل الصـــلة فالحـــذف ضعيف قليل))[٣].

والقليل في اللغة كثير جدا ، قال ابن جني:((ما يرد في هذه اللغة مما يضـــعف فـــي القياس، ويقل في الاستعمال كثير جدا ، وإن تقصيت بعضه طال))[٤]. والمتتبـــع الاســـتعمال المعجمي لهذا المصطلح يدرك أن ما وصف بالقلة يعـــد صـــحيحا ، وإن كـــان قلـــيلا فـــي الاستعمال، قال الزبيدي: ((والمرأة ايضا انسان، وقولهم: إنسانة بالهاء، لغة عامية٠٠ كذا قاله ابن سيده، وقال شيخنا: بل هي صحيحة وإن كانت قليلة))[٥].

٨- الغـــــريـــــب :

الغريب: هو ما فسر به الحوشي من الكلام، قال الجوهري: ((حوشي الكلام: وحشية وغريبه)) [٦]. وذكر ابن رشيق (٤٥٦هـــ) أن ((الوحشي من الكلام: ما نفر عن الســـمع٠٠ ويقال للوحشي ايضا: حوشي، وكأنه منسوب إلى الحوش، وهي بقايا إبل وبار بـــأرض قـــد

---

[١] شرح المراح في التصريف: ٤١.

[٢] الكتاب: ٣٩٨/١.

[٣] ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ٣٦، منشورات ناظم خسرو، بيروت – لبنان.

[٤] الخصائص: ١٣٣/١.

[٥] التاج: ٤٠٩/١٥ (أنس).

[٦] الصحاح: ١٠٠٣/٣ (حوش).

غلبت عليها الجن فعمرتها، ونفت عنها الانس، لا يطؤها إنسي إلا خبلوه))[١]. وقد يراد بالغريب: الغامض من الكلام[٢]. ومن الرجال: الذي ليس من القوم[٣].

ويستعمل (الغريب) وصفا للالفاظ التي لا يعلمها الا العالم المبرز، والاعرابي القح وهي ما تسمى ايضا وحشية[٤]. وقد اشار السيوطي الى ان الغرابة في اللفظ تكون سببا تخرجه من دائرة الفصاحة [٥]، ثم نبه على ((ان المعيار في تقرير غرابة اللفظ هو ان يكون غريبا بالنسبة الى العرب، لا بالنسبة الى استعمال الناس، والا كان جميع ما في كتب الغريب غير فصيح))[٦].

ومن امثلة استعمال مصطلح (الغريب)، ما نقله السيوطي عن الصحاح، قال ((الخازبار: السنور، عن ابن الاعرابي قال: وهو من اغرب الاشياء، والمشهور أنه اسم للذباب، ولداء يأخذ الابل في حلوقها، ولبنت))[٧]. والملاحظ في هذا النص ان المعجمي حرص على ذكر المشهور؛ ليدل به على غرابة ما روي. وقول ابن سيده: ((والزرنوقان٠٠ قال ابن جني (فعنول) وهو غريب))[٨].

وقد يصف بعض المعجميين مصطلح (النادر) بالغريب، مبالغة في ندرته، وعدم شهرته، كقول ابن سيده: ((قتله يقتله قتلا ، وقتل به، سواء عند ثعلب، لا أعرفها عن غيره وهي نادرة غريبة))[٩].

وللغريب رتب مثلما هو الحال في الفصيح، فيقال: غريب واغرب، ولكن الامر هنا يختلف، فالافصح يقع في مرتبة أعلى من الفصيح، أما الاغرب فأنه أدنى من الغريب، ومن

---

[١] العمدة: ٢٦٥/٢.

[٢] ينظر : التاج: ٤٨٠/٣ (غرب).

[٣] ينظر : المصدر نفسه: ٤٧٨/٣ (غرب).

[٤] ينظر : المزهر: ٢٣٣/١.

[٥] ينظر : المصدر نفسه: ١٨٥/١.

[٦] ينظر : المصدر نفسه: ١٨٧/١.

[٧] المصدر نفسه : ٢٣٨/١ و ٢٣٩. لم نجده في الصحاح ، ولعل السيوطي نبه على ذلك بقوله: ((قال يا قوت في بعض نسخ الصحاح))، ويحتمل أن تكون نسخة الصحاح التي بين ايدينا ليست من تلك النسخ.

[٨] المحكم: ١٥٥/٦ و١٥٦ (زرق).

[٩] المصدر نفسه: ٢٠٣/٦ (قتل).

أمثلة ذلك، قول الزبيدي: ((وردؤ ككرم٠٠ وهو غريب، واغرب منه ما حكاه الفيومي في المصباح، وردا يردو: كعلا يعلو لغة، فهو ردي بالتثقيل))[١].

ولم يكن مصطلح (الغريب) من مبتكرات المعجميين، فقد سبقهم إليه المحدثون، حين صنفوا ما روي عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) من احاديث، جاعليها في مراتب مختلفة، منها (الحديث الصغيف)، وهو ((ما يكون إسناده متصلا الى رسول الله (ص)، ولكن يرويه واحد، إما من التابعين، أو من اتباع التابعين))[٢].

٩- المُنفـــرِد :

المنفرد لغة: ((ما كان وحده٠٠ وفرد بالامر فهو فرد به٠٠ وافرد برأيه، وفرد واستفرد، وتفرد. ورجل فردة: يذهب وحده))[٣].

ومنه اخذ المعنى الاصطلاحي، وهو ((ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينقله أحد غيره))[٤].

واستعمله المعجميون بهذا المعنى، مع الالفاظ التي نقلوها عمن سبقهم من العلماء الاوائل، الذين وضعوا النواة الاولى للمعجم العربي، ممن تفردوا برواية الفاظ بصور لم تـــرو عن غيرهم، وهذا النوع سمي فيما بعد (المنفرد)، ((وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والاتقان، كأبي زيد، والخليل، والاصمعي، وابي حاتم، وأبي عبيدة وأضرابهم وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عددا منه))[٥].

ومن أمثلة ذلك، قول ابن دريد ((الرت، والجمع رتوت: وهي الخنازير الذكور، زعم ذلك الخليل، ولم يجئ به غيره))[٦]. وقوله ايضا : ((الصنتيت: في معنى الصنديد، هكذا

---

[١] التاج: ١/ ٢٤٣ و ٢٤٤ (ردأ).

[٢] التعريفات: ٢٠٨، وينظر : تدريب الراوي: ٣٧٥، وعلوم الحديث ومصطلحه ٢٢٦ و ٢٢٧.

[٣] المحيط: ٢٩١/٩ (فرد).

[٤] المزهر: ١٢٩/١.

[٥] المصدر نفسه: ١٢٩/١.

[٦] الجمهرة: ٤٠/١ (رتت).

يقــول يونس، ولم يقله غيره))[١]. وقول الجوهري: ((البداوة: الاقامة بالبادية، يفتح ويكســر وهو خلاف الحضارة. قال ثعلب: لا اعرف البداوة بالفتح الا عن ابي زيد وحده))[٢]. وقــول ابن سيدة :((حكى الفارسي عن ابي زيد: جنقونا بــالمنجنيق: أي رمونــا بــه. [لــم أرهــا لغيره][٣]))[٤].

وقد ذكر السيوطي ان المنفرد قد يتابع على روايته فيقوى[٥]، ومن امثلة ذلك، قول ابن ابن دريد: ((فلان مزخلب: إذا كان يهزأ بالناس، هذا عن ابي مالك، وذكر ايضا عن مكــوزة الاعرابي))[٦]. وقول ابن فارس: ((مقوت السيف: جلوته، وكذلك المرآة٠٠ جاء بهما يــونس وأبو الخطاب))[٧].

وقد يكون المنفرد من الذين لم ينص على قبول ما انفردوا به، فلا يقبل، حينئذٍ مــا انفرد به، ومن أولئك الجوهري، الذي انفرد بقوله: ((سائر الناس: جميعهم))[٨]. وهــو قــول مردود، إذ قال الازهري: ان ((أهل اللغة اتفقوا على ان ٠٠ (سائر)٠٠ بمعنى الباقي))[٩]. وقد وقد رد ابن الصلاح الجوهري بقوله: ((ولا التفات الى قول الجوهري؛ فإنه ممن لا يقبل مــا ينفــرد به))[١٠].

---

[١] المصدر نفسه: ٢١٥/٣ (صنت).
[٢] الصحاح: ٢٢٧٨/٦ (بدا).
[٣] زيادة لم نجدها في المحكم، وذكرها السيوطي في المزهر: ١٣٥/١.
[٤] المحكم: ٩٤/٦ (جنق)
[٥] ينظر : المزهر: ١٣٥/١.
[٦] الجمهرة: ٣٠٢/٣ (زخلب).
[٧] المجمل: ٨٣٧/٣ (مقو).
[٨] الصحاح: ٦٩٢/٢ (سير).
[٩] التهذيب: ٤٧/١٣ (سير).
[١٠] المزهر: ١٣٦/١.

وهناك شكل آخر للتفرد، وهو ان لا يكون المنفرد من ائمة اللغة، بل يكون واحدا من العرب، أي ان النوع الاول يكون في تفرد الناقل، والاخر يكون في تفرد القائل[١] ومن امثلة ذلك، قول السيوطي، نقلا عن الجمهرة: ((قال الاصمعي: لم تأت الخيطة في شعر ولا نثر غير بيت واحد، وهو قول ابي ذويب في رجل يشتار عسلا :

تدلى عليها بين سب وخيطة[٢] شديد الوصاة نابل وابن نابل))[٣].

وقول الجوهري: ((الشمل بالتحريك: مصدر قولك شملت ناقتنا لقاحا من فحل فلان٠٠ والشمل ايضا: لغة في الشمل، وانشد ابو زيد في نوادره للبعيث:

قد ينعش الله الفتى بعد عثرة وقد يجمع الله الشتيت من الشمل.

قال ابو عمر الجرمي: ما سمعته بالتحريك إلا في هذا البيت))[٤].

---

[١] ينظر : المزهر: ٢٥١/١.

[٢] ((الخيطة في كلام هذيل: الوتد)). الصحاح : ١١٢٦/٣ (خيط).

[٣] المزهر: ٢٥١/١. لم نجد في الجمهرة ان (الخيطة) لم ترد الا في هذا البيت، ولمتابعة ذلك ينظر : الجمهرة: ٣١/١ و ٣٢.

[٤] الصحاح: ١٧٣٩/٥ (شمل).

المبحث الثاني

المصطلحات الدالة على الدخيل

الدخيل ظاهرة لغوية اجمع عليها علماء اللغات ، ولم يكن بينهم موضع جدل أو نقاش وقد سماه المحدثون (الاقتراض)، وهي تسمية اطلقت على هذه الظاهرة من قبيل التجوز ، فليست الألفاظ الدخيلة مقترضة بالمعنى الدقيق ؛ لأنَّ اللغة المستعيرة لاتحرم اللغة المستعار منها تلك الألفاظ المستعارة ، إنما تنتفع بها كلتا اللغتين ، وليست اللغة المستعيرة مطالبة برد ما استعارته من الفاظ اللغات الأخرى[١]. ومسألة الإقتراض اللغوي أمرٌ مسلم به ؛ لأنه يمثل ظاهرة انسانية تقوم على تبادل التأثر والتأثير[٢] .

١- الدَّخيل، والمعرَّب :

الدخيل لغة : الوافد ، يقال:((فلانٌ دخيلٌ بين القوم : أي ليس من نسبهم بل هو نزيلٌ بينهم))[٣]. أما المعرب: فهو المهذب والمشذب ، يقال: عرب منطقه: أي هذبه من اللحن ٠٠ والتعريب: قطع سعف النخل ، وهو التشذيب[٤]. وللدابة: أن تكوى على أشاعرها في مواضع لتشتد[٥].

أما اصطلاحا، فدلالتهما تختلف باختلاف المعيار المعتمد عليه في تحديدهما ، فهناك من اللغويين من ذهب الى ان معيار التفرقة بين هذين المصطلحين ينبغي أن يكون زمنيا

---

[١] ينظر : من أسرار اللغة : ١٠٢

[٢] ينظر : دراسات في فقه اللغة : ٣١٥ ، للدكتور صبحي الصالح ، ط٥ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٣م.

[٣] المصباح المنير : ١/ ٢٥٩ (دخل).

[٤] ينظر: الصحاح : ١/ ١٧٩ (عرب).

[٥] ينظر: المحيط : ٢/ ٣٣ (عرب).

استنادا إلى مفهوم الاحتجاج اللغوي[١]. وقد سبق الاشارة الى هذا المعيار ، وما وضعه اللغويون من حدود زمنية تحدد عصور الاحتجاج[٢].

فالدخيل في ضوء هذا المعيار : هو لفظ اخذته العربية من لغة اخرى ، في مرحلة متأخرة عن عصور العرب الخلص الذين يحتج بلسانهم ، وتأتي الكلمة الدخيلة كما هي ، أو بتحريف طفيف في النطق[٣].

أما المعرب: فهو لفظ استعاره العرب الخلص في عصر الاحتجاج من أمة اخرى واستعملوه في لسانهم ، مثل السندس ،والزنجبيل، والسراط، والابريق.

وهؤلاء لا يشترطون في الكلمة المعربة سوى الاستعمال في تلك العصور، سواء أألحقوها بأوزان كلماتهم، أم لم يلحقوها. فقد قال سيبويه في باب (ما أعرب من الأعجمية): ((اعلم انهم مما يغيرون من الحروف الاعجمية ماليس من حروفهم البتة ، فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه))[٤]. وتبعه ايضا الجوهري ، إذ قال : ((تعريب الاسم الاعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها))[٥]. وهو لا يريد بذلك انها تغيره وتلحقه بابنيتها ؛ لأنه ذكر الفاظا ،قال فيها انها معربة، وهي باقية على هيئاتها ، ولم تلحق بابنية العربية ، من ذلك قوله : ((الاجر: الذي يبنى به ، فارسي معرب))[٦]. والى ذلك ذهب السيوطي، إذ قال: ((المعرب: هو ما استعمله العرب من الالفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها))[٧].

إن اصحاب هذا المذهب – بحسب تعريفهم لمصطلح (المعرب) – يخلطون بينه وبين غيره من (الدخيل)، الذي دخل العربية بلفظه الموضوع له في لغته الام ،بلا تغيير في أصواته أو بنيته، فاطلقوا على المعرب اسم الدخيل ،على نحو ما نجد في كتاب شهاب الدين

---

[١] ينظر: مدخل الى فقه اللغة العربية: ١٥٤.

[٢] ينظر: ٣٩-٥٠ من هذه الرسالة .

[٣] ينظر: كلام العرب : ٧٩ ، ومدخل الى فقه اللغة العربية : ١٥٤.

[٤] الكتاب : ٢/ ٣٤٢.

[٥] الصحاح : ١/ ١٧٩ (عرب).

[٦] المصدر نفسه : ٢/ ٥٧٦.

[٧] المزهر : ٢/ ٢٦٨.

الخفاجي (١٠٦٩هـ) ،الذي سماه (اشفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل)، إذ قال في مقدمته: ((وهذا كتاب جليل، جمعت فيه ما في كلام العرب من الدخيل))[١].

وقد عد الدكتور علي عبد الواحد وافي (الدخيل) مصطلحا عاما يشمل ما دخل العربية من ألفاظ أجنبية ،سواء أكان ذلك في عصور الاحتجاج اللغوي ،أم كان في عهد المولدين،ثم خص ما كان في عصور الاحتجاج بمصطلح (المعرب)، وإن دخل بلفظه من غير تغيير، وما كان بعد ذلك بمصطلح (الاعجمي المولد)[٢].

ويرى فريق آخر من اللغويين والدارسين أن يتخذ من البنية الصرفية للفظ معيارا للتفرقة بين (الدخيل) و(المعرب). وقد تخلى هؤلاء عن المعيار الزمني واعتمدوا على معيار البنية؛ لصعوبة الفصل بين ما دخل في عصر الاحتجاج، وما دخل بعد ذلك. ولاحظوا أن في الاعتماد على المعيار الزمني إهمالا للطرق التي عاملت بها العربية ما دخلها من ألفاظ، من حيث إجراؤها على الانماط العربية او عدمه[٣].

فالدخيل في ضوء هذا المعيار : لفظ دخل العربية من اللغات الاجنبية بلفظة، أو بتحريف طفيف في نطقه.

اما المعرب فهو لفظ مقترض من اللغات الاجنبية، وضع في الصيغ والقوالب العربية[٤]. فهو عند هؤلاء مصطلح قصر استعماله على الالفاظ الاعجمية، التي خضعت لقوانين العربية في ترتيب اصواتها، واوزانها الصرفية. ومن القائلين بذلك الحريري(٥١٦هـ)، إذ قال: ((الشطرنج بفتح الشين، وقياس كلام العرب أن تكسر؛ لأن من مذهبهم أنه إذا عرب الاسم العجمي رد الى ما يستعمل من نظائره في لغتهم وزنا وصيغة وليس في كلامهم (فعلل) بفتح الفاء، وإنما المنقول عنهم في هذا الوزن (فعلل)، فلهذا وجب

---

[١] شفاء الغليل:٢، عني بتصحيحه:السيد محمد بدر الدين النعساني، ط١، مطبعة السعادة، مصر١٣٢٥ هـ.

[٢] ينظر: فقه اللغة: ١٩٣.

[٣] ينظر: مدخل الى فقه اللغة العربية: ١٥٤.

[٤] ينظر: اثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج: ٤٣، لمسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢م .

كسر الشين من الشطرنج؛ ليلحق بوزن (جر دحل)))[1]. وليست العربية في ذلك بدعا من اللغات، إنما هو قانون عام، إذ تخضع ،غالبا، الالفاظ الدخيلة التي تقتبس من لغة اخرى الى كثير من التحريف في أصواتها، ودلالاتها، وطريقة نطقها. فتبعد في جميع هذه النواحي عن صورتها القديمة[2].

إن المتكلم حين يستعير لفظا أجنبيا يحاول عادةً ان يشكل ذلك اللفظ؛ حتى يصبح على نسج لغته ، أو قريب الشبه بألفاظها ، سواء من ناحية الأصوات ، أو من ناحية الصيغ . فيقتنص من أطرافها ، وتبدل بعض حروفها ، وغير موضع النبر منها ؛ حتى تصير على صورة شبيهة بالكلمات العربية [3] .

قلنا ان التغيير الذي يتعرض له اللفظ الاعجمي يكمن في منحيين، أحدهما: الاصوات والاخر: البنية الصرفية . فالالفاظ التي تتعرض لهما حكمها حكم الالفاظ العربية ،نحو درهم وبهرج . أما التي تغير اصواتها حسب ، فلا يعتبر فيها ما يعتبر في القسم الاول ، أي انها لاتعد عربية ، مثل خراسان[4]، على وزن (فعالان)، وهو وزن لانظير له في العربية.

وقد ذهب بعضهم الى تعميم مصطلح (الدخيل) بلا مراعاة لبنية اللفظ وماحصل فيها ، فهو عندهم ((كل لفظ اجنبي انتقل الى العربية من لغة اخرى ، طرأ عليه تغيير في شكله او معناه ، أو لم يطرأ عليه شيء من ذلك))[5].

إن (المعرب) و(الدخيل) من المصطلحات التي ابتكرها المعجمي ، واستعملها كثيرا ولكنه خلط بينهما خلطا كبيرا ، مما أدى الى صعوبة التمييز بينهما ؛ لأنه في أحايين كثيرة يصف اللفظ بأنه دخيل أو معرب، من غير ذكر اللغة التي استعير منها ، أو أصله فيها ، ومن

---

[1] درة الغوص في أوهام الخواص : ١٣١ ، أعادت طبعة بالأوفسيت مكتبة المثنى ببغداد لصاحبها قاسم محمد الرجب.

[2] ينظر: علم اللغة لعام : ٢٣٦ ، د. توفيق محمد شاهين .

[3] ينظر: من أسرار اللغة : ١١٠ .

[4] ينظر: المزهر : ١/ ١٥٩.

[5] التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر : ٦٩ ، للدكتور عبد المنعم محمد الحسن الكاروري، ط١، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٦م.

أمثلة ذلك ، قول الفارابي : ((البخت: الجد ، وهو أعجمي))[١]. وقول ابن منظـــــــور : ((السوسن : نبت ، أعجمي معرب))[٢] .

ونجد بعضهم يصف اللفظ بقوله :انه دخيل أعجمي معرب ، كقول ابن منظـــــور : ((الطارمة : بيت من خشب كالقبة ، وهو دخيلٌ أعجميٌّ معربٌ))[٣]. ولا نعرف مراده فـــي ذلك، أهو معرب ، أم دخيل ؟ ولعل منشأ ذلك عدم استقرار المصطلح ، وتأرجح معناه، وعدم الفصل بين ما حرف عن صورته الاولى ، وما بقي على حاله في لغته المستعار منها.

وقد يصل الامر بهم الى ترك اللفظ غفلا ، بلا اشارة تحدد أمعرب هـــو ام دخيـــل ؟ ومن أمثلة ذلك، ما قاله الزبيدي في تفسير لفظة (الاخشيد)[٤]، إذ تركها من غير ذكر لغتهـــا المنتمية إليها إن كانت دخيلة، او أصلها الذي نقلت عنه إن كانت معربة. وما قاله ايضا فـــي تفسير (الصولجان)[٥]، إذ اكتفى بقوله :انه فارسي معرب، ولم يوضح أصله الذي عرب عنه. عنه.

وردا على ما تقدم نقول: ينبغي للمعجمي حين يفسر الكلمة المعربة أو الدخيلـــــة أن يبين اللغة المستعار منها إن كانت دخيلة، والاصل الذي أخذت عنه إن كانت معربة؛ ليكـــون ذلك دليلا على ما يقول، والا فنحن في حيرة ازاء ما يدعيه، ومن امثلة ذلك، قول ابن دريـــد في تفسير لفظة (كربلاء): ((موضع اعجمي معرب))[٦].بلا اشارة الى اصلها الذي عربت عنه عنه مما يجعلنا في شك تجاه ذلك، ويدعم شكنا هذا ان ياقوت الحموي (٦٢٦هـــ) قـــال انهـــا عربية وقدم دليلا يؤكد ما يدعيه، إذ قال: ((الكربلة :رخارة في القدمين. يقال: جـــاء يمشـــي مكربلا فيجوز على هذا أن تكون أرض هذا الموضع رخوة فسميت بذلك. ويقـــال: كربلـــت الحنطة:إذا هذبتها ونقيتها))[٧]

---

[١] ديوان الادب : ١/ ٩٧ (باب فعل).
[٢] اللسان : ١٣/ ٢٢٩ (سنن).
[٣] المصدر نفسه : ١٢/ ٣٦١ (طرم).
[٤] ينظر: التاج: ٥٧/٨ (خشد).
[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٧٠/٦(صلج).
[٦] الجمهرة: ٤١٣/٣ (باب مفعولاء ممدود).
[٧] ينظر: معجم البلدان: ٤٤٥/٤، دار بيروت – بيروت ،١٣٧٦هـــ – ١٩٥٧م.

وقد يصادفنا في المعجمات مصطلح (الاعجمي الدخيل)، وهو يشير الى ما عرب بعد عصور الاحتجاج، ويبدو ان ذلك متأثر بموقف اللغويين المتزمتين ،الذين وقفوا بالتعريب عند ما اسموه (عصور الاحتجاج)، بمعنى انهم قبلوا ما دخل اللغة من الاجنبي في العصر الجاهلي، وصدر الاسلام، وعصر بني أمية، ثم أوصدوا الباب بوجهه، فلم يقبلوا ما دخل اللغة منه في العصر العباسي[1].

وبعد عرض ما قيل في الدخيل، والمعرب لابد لنا من مناقشة تلك الاراء وترجيح الاصوب.

فالفريق الاول: اعتمد على المعيار الزمني، فعد كل ما دخل العربية بعد عصور الاحتجاج التي حدودها بنهاية القرن الثاني الهجري في الامصار، وبنهاية القرن الرابع في البوادي، من الدخيل ،وإن خضع لمقاييس العربية واوزانها. وهم يحسبون ان الفصاحة في تلك العصور كانت تجري على الالسنة كما يجري الدم في العروق، وكأنهم في ذلك يعدون كل من عاش في تلك العصور منزها عن الخطأ. فكل ما دخل العربية من اللغات الاجنبية في تلك العصور عد معربا ، وعومل معاملة العربي الفصيح. وفي ذلك تجن كبير، وتضييع لنتاج من عاش بعد تلك العصور من الفصحاء والبلغاء.

أما الفريق الثاني: فقد جعل البنية اللغوية المعيار الذي يحدد هوية اللفظ ،ولعله المعيار الاصوب ؛ لأنه يتخذ من اللفظ اساسا يعتمد عليه، بلا اعتبارات اخرى، كتلك التي روعيت عند اصحاب المعيار الزمني، الذين ابتعدوا كثيرا عما هم بصدده ،وراعوا مسائل مردها حب القديم والتعصب له.

وعودا على بدء نقول: ان المعيار الذي يجب ان يعتمد عليه في التفرقة بين (المعرب) و (الدخيل) هو معيار البنية فقط، من غير مراعاة للعصر الذي استعمل فيه، فاللفظ الاجنبي يسمى (دخيلا) إذا لم يحرف بناؤه وإن استعمل في عصور الاحتجاج، أما الذي حرف

[1] ينظر : فصول في فقه اللغة: ٣٢٠.

بنـــاؤه وصار موافقا الاوزان العربية فإنه يسمى (معربا) وإن كان مســتعملا بعــد تلــك العصور.

٢- الــمــولَّـــدُ :

المولد لغة : مشتق من (ولد)، يقال : ((جارية مولدة ، تولد بين العرب ، وتنشأ مع أولادهم ، ويغذونها غذاء الولد ، ويعلمونها من الادب مثل ما يعلمون أولادهــم))[١] . وهــو يدل على معنى الافتعال والكذب ، يقال : ((جاءنا ببينة مولدة : ليست بمحققة . وجاءنا بكتاب مولد أي مفتعل))[٢].

ومنه أخذ المعنى الاصطلاحي، وهو يدل على ((ما أحدثه المولدون، الذين لا يحــتج بالفاظهم))[٣]. وهم الطبقة التي ظهرت بعد القرن الثاني الهجري في الحواضر، وبعد القــرن الرابع في البوادي.

وقد يسمى المولد محدثا ، ولاسيما في المعجمات المتقدمة ؛ لانهم ما كــانوا يفرقــون بينهما ، بل قد يعرفون أحدهما بالآخر ، فقد جاء في مختصر العين للزبيـــدي (٣٧٩هــ) : ((المولد من الكلام: المحدث))[٤]. وقول ابن دريد ((أخ : كلمة تقال عند التأوه ، وأحســبها محدثة))[٥].

أما المحدثون فقد حاولوا التمييز بينهما ، ومن اولئك الشيخ عبد القادر المغربــي، إذ قال: ((واعلم ان ما سميناه مولدا كان أحسن بنا أن نميز بينه، ونقسمه على قســمين مولــد ومحدث ، تبعا لانقسام الذين وجدوا بعد الاسلام الى[٦] مولدين ومحدثين. فالمولدون من كانوا في صدر الاسلام ، والمحدثون من عاشوا بعدهم الى عصورنا هــذه، ومــا أحدثــه هــؤلاء

---

[١] اللسان : ٣/ ٤٦٩ (ولد).
[٢] المصدر نفسه : ٣/ ٤٦٩ و ٤٧٠ (ولد).
[٣] المزهر : ١/ ٣٠٤.
[٤] المصدر نفسه : الصحيفة نفسها .
[٥] الجمهرة : ١/ ١٥ (أخ).
[٦] كذا ، والصواب (الانقسام الذين .. على).

المحدثون في كلامهم من الكلمات والتراكيب والاصطلاحات كان يسميه الأدباء (محدثا) تمييزا له عن [١] المولد ، ونسميه نحن اليوم (عاميا)))[٢].

وقد حاول الدكتورعبد المنعم الكاروري أن يفسر قول المغربي المتقدم ،ويضعه في طريق يحسبه صحيحا، إذ قال: إنه كان يعني بصدر الاسلام المدة الطويلة التي ظل العالم الاسلامي فيها خاضعا لنظام الخلافة ، والتي تمتد حتى نهاية العصر العثماني ٠٠ بحيث يكون المولد ما دخل العربية بين نهاية عصور الاحتجاج ونهاية العصر العثماني ، ثم يكون المحدث ما دخلها من نهاية العصر العثماني الى يومنا هذا [٣] .

ونحن لا نوافقهم الرأي؛ لأنَّ ما أثبتوه يعني ان العامي (المحدث) لم يعرف إلاَّ في العصر الحديث ، وهو حكم لايستند إلى دليل ؛ لأنَّ المعجمات ابتداءً من (العين) وانتهاءً بـ (التاج) قد استعملت هذا المصطلح حيال الالفاظ الخارجة عن الفصيح اللغوي ، وإلى جانب ذلك استعملت مصطلح (المولد). وبعبارة أوضح نقول ان هذين المصطلحين عاشا جنبا إلى جنب وهذا ما سنعالجه في حينه.

قلنا آنفا ان اللفظ المولد: هو ما استعمله المولدون بشكل يختلف عن استعمال فصحاء العرب له ، وبذا فأنه يشتمل على نوعين من الالفاظ :

احدهما: اقتصر فيه التغيير على الشكل البنيوي للفظ ، وتجسد ذلك فيما عربه المولدون من مفردات اجنبية ، ويسمى هذا النوع (المعرب المولد)، ومن امثلة ذلك ، قول ابن دريد : ((وأما الحب الذي يكون فيه الماء فهو فارسي معرب ، وهو مولد))[٤] .

والاخر: اقتصر فيه التغيير على المعنى اللغوي ، وتجسد ذلك فيما نقله المولدون بطريق التجوز ، أو الاشتقاق من معناه الاصلي الذي عرف به في الجاهلية وصدر الاسلام

---

[١] كذا، والصواب (تمييزاً له من).

[٢] الاشتقاق والتعريب : ٦٧ ، ط٢ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ -١٩٤٧م.

[٣] ينظر: التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر: ٢٧٢ و ٢٧٣ .

[٤] الجمهرة : ١/ ٢٥ (حبب).

الى معنى آخر ، تعورف عليه، إما بين عامة الناس ، او بين خاصة منهم ،كالنحويين والعروضيين ، والفقهاء ٠٠ وغيرهم[١]، ومن امثلة ذلك، قول ابن منظور: ((خمن الشيء يخمنه خمنا ٠٠ قال فيه بالحدس والتخمين ، أي بالوهم والظن . قال ابن دريد : أحسبه مولدا))[٢].

وهذا النوع يشبه الوضع في بادئ الرأي ؛ لأنه استقلال بالمنطق عن الطريقة التي انتهجتها العرب، والعلماء لايقبلون الوضع، ولايصححون الاستعمال إلا من عربي، لمكان السليقة، واعتبار النحيزة، لذا ميزوا بين الكلام فيما ينقلونه، فقالوا هذه عربية، وهذه مولدة [٣]. كقول ابن دريد : ((والطرش ليس بعربي صحيح ، وهو من كلام المولدين))[٤].

وقد قدم المعجميون بنصهم على المولد خدمة كبيرة ؛ لأنهم حفظوا لنا بعملهم هذا جانبا مهما من جوانب التطور التاريخي للغة [٥]،((فلولا هذا الاهتمام بتسجيل المولد ، والنص على الفاظه ، لضاع تحديد معالم هذا التطور في خضم المفردات اللغوية الكثيرة ، ولاصبحت هذه المولدات جزءا من اللغة القديمة ، وخسر الباحث في التطور اللغوي معالم مهمة في هذا الميدان))[٦].

---

[١] ينظر: فقه اللغة: ٢٠٣ ، د.علي عبد الواحد وافي ، ودراسات في القاموس المحيط : ٢٣١ و٢٣٢ للدكتور محمد مصطفى رضوان، ط١، منشورات الجامعة الليبية، كلية الاداب ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م .

[٢] اللسان : ١٣ / ١٤٢ (خمن).

[٣] ينظر: تاريخ آداب العرب : ١/ ٢١٠.

[٤] الجمهرة : ٢/ ٣٤٢ (طرش).

[٥] ينظر: النقد اللغوي عند العرب : ٣٥٤ .

[٦] الاضداد في اللغة : ٣٩، للدكتور محمد حسين ال ياسين ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م .

٣- العـــامِّـــــي :

وهو من المصطلحات التي استعملت في المعجمات، للإشارة الى الالفاظ التي حرفهـا المولدون تحريفا يتعلق بالاصوات ، او بالدلالة ، او بهما معا ، ولايمكن تخريجه على اصـل من اصول اللغة الفصيحة [١].

ويمكن ان نعد هذا المصطلح نوعا من انواع المولد ؛ لأنهما يشتركان في شيء واحد هو استعمالهما بصورة تختلف عن استعمالهما الاول ، سواء أكان في الشكل ، ام في المعنى . وقد ذكرنا أن الباحثين يسمونه (المحدث) للدلالة على ما دخل العربية مؤخرا ، وهـو اسـم عصري جديد ؛ لأن القدماء ما كانوا يفرقـون بينـه وبـين المولـد [٢]. ويسـمى كـذلك (الدارج)[٣].

وإذا ما عرفنا ان عصور الفصاحة قد اسـتمرت الـى نهايـة القـرن الثـاني فـي الامصـــار، ونهاية القرن الرابع في البوادي ، يمكن أن نحدد التاريخ الذي بدأت فيه اللغة العامية تشق طريقها بين المتكلمين ببداية القرن الثالث الهجري في الأمصار ، وبداية القـرن الخامس في البوادي. اما ما وراء ذلك فلحن، أو لغة لا أكثر ، ويدلنا على ذلك الكتـب التـي ألفت في لحن العامة ، ابتداءً من القرن الخامس الهجري . ولتحري الدقة نقـول ان العاميـة بدأت في الامصار الاسلامية، أول عهدها، لحنا صرفا ؛ لما بقي في أهلها من آثار السليقة [٤]. [٤]. والمراد باللحن الزيغ عن الإعراب ، وهو أول ما اختبل من كلام العرب ، ولم يكن منـه قبل الاسلام شيء . وبذا أصبحت العامية لغة في اللحن بعد أن كانت لحنا في اللغة[٥].

ومن المحدثين من يسمي العامية لغة الحديث التي تسـتعمل فـي الشـؤون العاديـة ويجري بها الحديث اليومي. أما الفصيحة فهي لغة الكتابة [٦] .

---

[١] ينظر: فقه اللغة : ٢٠٤ ، د. علي عبد الواحد وافي، ودراسات في القاموس المحيط : ٢٣١ و ٢٣٢.

[٢] ينظر: التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر : ٦٧ .

[٣] ينظر: فقه اللغة: ٢٠٤، د. علي عبد الواحد وافي .

[٤] ينظر: تاريخ آداب العرب : ١/ ٢٥٥.

[٥] ينظر: المصدر نفسه : ١/ ٢٣٤.

[٦] ينظر: فقه اللغة: ١٤٧ و١٤٨، د. علي عبد الواحد وافي.

ولسنا ننكر البتة ان التقليد قد فعل في اللغة العامية ما فعله في العربية الفصحى قبلها بل كان أهل الأمصار – وهم أهل العامية – يتكلمون على لغة النازلين فيهم من البدو، كما كان العرب النازلون بقرب السبل ومجامع الأسواق ، يتكلمون على لغة من نزل بينهم من العامة . واللغة لا تنشأ على لسان أحد ، بل لابد من التقليد والمحاكاة [١] .

ان مصطلح (العامي) – مثلما قلنا – يشير الى ما حرفه المولدون ، سواء أكان في الاصوات ، أم في الدلالة ، فمن أمثلة تحريف الاصوات ، قول ابي عليٍ القالي: ((قال أبو حاتم : هاتوا شهودكم . ولغة اخرى هاؤم. والعامة يقولون هاتم شهودكم ، وهذه أفحش الخطأ))[٢]. والملاحظ في هذا النص ان المعجمي قد فصل بين ما هو لغة ، وما هو عامي، إذ إنه أراد ان يميز لغة (هاؤم)– وهي عربية فصيحة – عما حرفته العامة. وقول الجوهريِّ : ((وكذلك كسف القمر، إلاَّ أنَّ الأجود فيه أن يقال : خسف القمر ، والعامة تقول : انكسفت الشمس))[٣].

ومن أمثلة تحريف الدلالة ، ما رواه ابن فارس ،عن الخليل ، إذ قال : ((الأتي: ما وقع في النهر من خشب او ورق مما يحبس الماء . وتقول : أت لهذا الماء ، أي سهل جريهٌ . والأتي عند العامة : النهر الذي يجري فيه الماء الى الحوض))[٤] .

---

[١] ينظر: تاريخ آداب العرب: ١/ ١٦٤ و ١٦٥.

[٢] البارع : ١٤١.

[٣] الصحاح : ٤ / ١٤٢١ (كسف).

[٤] المقاييس : ١/ ٥١، ٥٢ (أتى).

المبحث الثالث

المصطلحات الدالة على مخالفة الصواب

١ـ المصنـــــوعُ :

المصنوع لغة : المعمول ، يقال : ((صنع الشيء صنعا وصنعا ، بالفتح والضم ، أي عمله، فهو مصنوع وصنيعٌ))[١]. وقد يأتي بمعنى التكلف في اصلاح الشيء، قال ابن منظور: ((التصنع : تكلف الصلاح وليس به ، والتصنع تكلف حسن السمت واظهاره والتـزين بـه والباطن مدخول))[٢].

أما اصطلاحا ، فهو ما ليس من كلام العرب ، اذ روى ابن فارس، عن الخليل، قوله: ((إنَّ النحارير ربما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت))[٣].

وقد تنبه المعجميون على تلك الالفاظ ، التي اقحمت في لغـة العـرب ، وحـددوها بالاشارة إليها ، بغية فرزها ، وتجنب استعمالها في اللسان العربي ، ومن اولئك ابـن دريـد الذي اتخذ من (جمهرته) رقيبا على ما اصطنع في اللغة ،ومن أمثلة ذلك ، قوله : ((البتـو : فعل ممات ، ثم قالوا : بتا يبتو بتوا فلم يهمزوا ، وهمز قوم فقالوا : بتأ يبتأ بتـا : إذا أقـام بالمكان ،وليس بالثبت))[٤]. وقوله أيضا: ((ثخطع : اسم زعموا واحسـبه مصـنوعا))[٥]. ومثله كذلك الازهري ، في (تهذيبه)، إلا انه في أحايين كثيرة يستعمل تعبيرات فيها شكٌ فيما ينقله عن غيره ، ومن أمثلة ذلك ، قوله : ((وقد قال الفراء في بعض كتبه : عهعهتُ بالضأن عهعهةً ، إذا قلتُ لها : عَهْ : وهو زجر لها ، وقال غيره : هو زجرٌ للإبل لتحتبس . قلت ولا

---

[١] التاج : ٢١ / ٣٦٣ (صنع).
[٢] اللسان : ٨/ ٢١١ (صنع).
[٣] المزهر : ١/ ١٧١.
[٤] الجمهرة : ١٩٩/٣ (بتو).
[٥] المصدر نفسه : ٣/ ٣٦ (ثخطع).

أعلمني سمعته من العرب))[١]. وقوله أيضا: ((روي عن عمرو بن بحر، أنه قال : يقال خع الفهد يخع ، قال : وهو صوتٌ تسمعه من حلقه إذا انبهر عند عدوه . قلتُ : كأنه حكاية صوته إذ انبهر ، ولا أدري أهو من كلام الفهادين أو مما تكلمت به العرب ؟ وأنا بريءٌ من عهدته))[٢].

ويرى الدكتور شرف الدين الراجحي[٣] أنَّ الاشارة إلى المصنوع في اللغة ، لم تظهر بعد الأزهري ، إلاَّ ما نقل عن المتقدمين ، أي ان الوضع اللغوي ((انما كان ٠٠قبل أنْ تجمع مفردات اللغة ، وتؤلف فيها الأمهات والأصول ، وتشيع في أيدي الناس كصحاح الجوهري وتهذيب الازهري ؛ لان الرجوع في اللغة كان الى الرجال ومنهم من علمت. أما بعد ذلك فلم يؤثر الافتعال شيئا في اللغة ؛ لسقوط الرواية فيها إلاَّ من الكتب ٠٠ وبهذا بطلت الصنعة وبطل تاريخها اللغوي))[٤].

وقد يصف بعض المعجميين عددا من الالفاظ بصفات تشير إلى أنها مصنوعة ،وهي في ذلك إما أن تكون مصنوعة بقصد إرادة اللبس، أو بلا قصد؛ بسبب الخطأ في النسخ ومن أمثلة ذلك ، قول صاحب العين: ((الهيمع: الموت الوحي ٠٠ وبالغين خطأ ؛ لأن الهاء لا تجتمع مع الغين في كلمة واحدة))[٥]. وقوله أيضا: ((وحليتُ السويق ، ومن العرب من همزه ، فقال : حلأت السويقَ، وهذا غلط))[٦]. وقول الزبيدي : ((والمأروض : من به خبلُ من أهل الارض والجن . قال الجوهري : وهو المحرك رأسه وجسده بلا عمدٍ ، وفي بعض النسخ بلا عمل ، وهو غلط))[٧] .

---

[١] التهذيب : ١/ ٥٥ (عَهَّ).

[٢] المصدر نفسه : ١/ ٥٥و٥٦ (خعَّ).

[٣] ينظر: مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب : ٢١٥.

[٤] تاريخ آداب العرب : ١/ ٢٥٢.

[٥] العين : ١/ ١٢٨ (همع).

[٦] المصدر نفسه : ٣/ ٢٩٥ (حلو).

[٧] التاج : ١٨ / ٢٢٧ (أرض) .

٢ـ التَّـــصحيف ، والتَّـــحريـــفُ :

يسمى الخطأ في الصحيفة تصحيفا [١] ، وهي التـــي يكتـــب فيهـــا ٠٠ والمصـــحف والصحفي : الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف[٢].

أما التحريف، فمعناه العدول والتغيير، يقال: حرف عـــن الشـــيء يحـــرف حرفـــا وانحرف وتحرف، واحرورف: بمعنى عدل٠٠ وتحريف الكلـــم عـــن مواضـــعه: تغييـــره. والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه، والكلمة عن معناها، وهـــي قريبـــة الشك، كما كانت اليهود تغير معاني التوراة بالاشباه، فوصفهم الله بفعلهـــم[٣]، فقـــال تعـــالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَـــنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [٤].

والملاحظ في المعجمات أن أصحابها قد فرقوا بين هذين المصطلحين ،فيما يتعلـــق بالحدود فقط، فالتصحيف عندهم، يخلو من الفعل القصدي، أي ان فاعلة لم يكن لديه اصـــرار على رواية الخطأ، وسببه أما ان يكون عدم وضوح الخط الذي كتبت به الصحيفة التي يـــراد نسخها، أوخلوه مما يعين على قراءته بالصورة التي أرادها كاتبه ، سواء أكان في النقط أم في التشكيل. أما التحريف، فقد جعلوه وصفا للذي يغير الكلمة عن معناها لتأدية ما يريد.

أما في الاستعمال فلا نجد فرقا بينهما، فكلاهما يستعمل لمعنى واحد، وهو المخالفـــة، أي مخالفة الشيء اصله. ونلاحظ ايضا أن مصطلح (التصحيف) مستعمل بشكل أكثر وأوسع من نظيره، الذي ندر استعماله ندورا كبيرا .

وقد وقع في التصحيف((جماعة من الاجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قـــال الامام أحمد: ومن يعرى عن[٥] الخطأ والتصحيف ؟))[٦]، ومن امثلة ذلك، قول ابـــن دريـــد: ((يـــوم بعاث: يوم معروف٠٠ سمعنا من علمائنا بالعين وضم الباء. وذكر الخليـــل بـــالغين

---

[١] ينظر: الصحاح : ٤/ ١٣٨٤ (صحف).
[٢] ينظر: اللسان : ٩/ ١٨٧ (صحف).
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٤٣/٩ (حرف).
[٤] سورة النساء : ٤٦.
[٥] كذا، والصواب (يعرى من).
[٦] التاج: ٨٩/١ (خطبة المؤلف).

معجمة، ولم يسمع من غيره. قال ابو بكر: وليس هذا صحيحا عن الخليل))[١]. وقول الجوهري: ((الشدف بالتحريك: الشخص، والجمع شدوف. وهذا الحرف في كتاب العين بالسين غير معجمة. قال ابن دريد: هو تصحيف))[٢]. وقول الفيروزابادي: ((الفنخيرة بالكسر: الرجل الكثير الافتخار))[٣]. وعقب الزبيدي على ذلك بقوله: ((قلت : الصواب انه فخيرة كسكينة والهاء للمبالغة ، وقد أورده الصغاني في (فخر) على الصواب وصحفه المصنف فلينتبه له))[٤].

إن مصطلحي (التصحيف والتحريف) لم يكونا من مبتكرات المعجميين ، فقد أشار احد الباحثين إلى أنهما تكونا في أحضان علوم الحديث قبل غيرها من علوم العربية والاسلام ؛ لأن علوم الحديث قد وكلت نفسها في الاصل الثاني في التشريع[٥].

وقد حاول المتاخرون التفريق بينهما ، إذ نبه التهانوي على ذلك بقوله : ((قالوا مخالفة الراوي للثقات[٦] إن كانت بتغيير الحرف او الحروف مع بقاء صورة الخط في السياق السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة الى النقطة يسمى ذلك الحديث مصحفا ٠٠ وإن كان بالنسبة الى الشكل والاعراب سمي محرفا))[٧].

وقد اختلف المحدثون في دلالة هذين المصطلحين ، فبعضهم ذهب إلى ان التصحيف يكون في الكلمات التي تحوي حروفا لاتختلف عن بعضها إلا في النقط ، ويسمى هذا النوع (الاحتباء)[٨].أما التحريف ،فهو ((تشابه احرف الكلمة بعضها ببعض في النوع ، والشكل والعدد ، والترتيب، لكنها تختلف في الحركات ، او الحركة والسكون))[٩] .

---

[١] الجمهرة: ٢٠١/١ (بعث).

[٢] الصحاح: ١٣٧٩/٤ (شدف).

[٣] القاموس المحيط: ١١١/٢ (فنخر).

[٤] التاج : ١٣/ ٣٤٦ (فنخر).

[٥] ينظر: مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب: ١٤٧.

[٦] كذا، والصواب (مخالفة الراوي الثقات).

[٧] كشاف اصطلاحات الفنون : ٤/ ٢٣٨ و ٢٣٩.

[٨] ينظر: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها : ٢٢ و٢٣، للاب انستاس ماري الكرملي، القاهرة، ١٩٣٨م. ١٩٣٨م.

[٩] المصدر نفسه : ٢٩.

وهناك من الباحثين من فرق بينهما،بقوله: ((انَّ التصحيف كان ينشأ من طبيعة الخط العربي ، وتقارب صور الحروف.. أما التحريف، فهو تغيير كلمة بأخرى ، أو احلال لفظ محل لفظ))[1] .

ويهمنا من هذين المصطلحين استعمالهما في المعجمات ، وما دام معناهما واحدا في ذلك فلا داعي لمناقشة ما قاله الباحثون في حدودهما.

وقد استعمل المعجميون مصطلحي (اللثغة ،والغلط أو التوهم) ؛ ليدلاَّ على مخالفة الصواب ، أي مخالفة الشيء لأصله. قال ابن منظور: ((اللثغة : أن تعدل الحرف إلى غيره. والألثغ: الذي لا يستطيع أنْ يتكلم بالراء. وقيل: هو الذي يجعل الراء غينا أو لاما أو يجعل الراء في طرف لسانه، أو يجعل الصاد فاءً. وقيل: هو الذي يتحول لسانه عن السين إلى الثاء. وقيل: هو الذي لا يتم رفع لسانه في الكلام وفيه ثقل. وقيل: هو الذي لا يبين الكلام . وقيل: هو الذي قصر لسانه عن موضع الحرف ولحق موضع أقرب الحروف من الحرف الذي يعثر لسانه عنه .. وفي النوادر: ما أشدَّ لثغته، وما أقبحَ لثغته! فاللثغةُ الفمُ واللثغةُ ثقلُ اللسان بالكلام. وهو ألثغ بين اللثغة، ولا يقال: بين اللثغة. والله اعلم))[2] .

ومن امثلة ذلك، قول صاحب العين: ((الذعاق: كالزعاق، قال الخليل: سمعناه فلا ندري ألغةُ هي أم لثغة؟))[3]. وقول الجوهري: ((الجنث: الأصل، يقال: فلانٌ من جنثك وجنسك، أي من أصلك، لغة أو لثغة))[4]. وقوله أيضا: ((مرس الصبيُّ اِصبعه يمرسه: لغة في مرثه أو لثغة))[5] .

أما مصطلح (الغلط أو التوهم) ، فقد وصفت به الالفاظ التي استعملها العرب على صورة تخالف الصواب . وسببه إما أن يكون تغلب الطبع عليهم ، أو كثرة الاستعمال . وقد

---

[1] النقد اللغوي عند العرب: ٤٤، د. نعمة رحيم العزاوي

[2] اللسان : ٨/ ٤٤٨ (لثغ).

[3] العين : ١/ ١٦٨ (ذعق).

[4] الصحاح : ١/ ٢٧٧ (جنث).

[5] المصدر نفسه : ٣/ ٩٧٧ (مرس).

أفرد ابن دريد لتلك الاغلاط بابا، سماه ((ما أجروه على الغلط فجاءوا به في اشعارهم)) ومن أمثلته ، قول الحطيأة:

فيه الرماح وفيه كل سابغة جدلاء محكمة من نسج سلام

يريد سليمان [١] .

وتبعه في ذلك ابن جني ، وعقد بابا ،سماه (أغلاط العرب) ، قال فيه، نقلا عن أبي علي :((إنما دخل هذا النحو في كلامهم ؛ لأنهم ليست لهم أصولٌ يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها . وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد))[٢] . ومن ذلك همزهم (مصائب)، وهو غلط منهم؛ وذلك أنهم شبهوا (مصيبة) بـ(صحيفة) ،وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة ؛ لانها أصلية منقلبة عن واو فأصل مصيبة مصوبة ، وكأنَّ الذي استهواهم في ذلك انَّ ياء مصيبة وإنْ لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل ، وإنما هي بدل من الأصل[٣] .

ومما قرئ على سبيل التوهم أيضا ، قول امرأة من العرب : (رثأت زوجي بأبيات) وهمزت ، وهو غلط صريح ، ولكن الجوهري أراد أن يسوغ ذلك بقوله ،نقلا عن الفراء: ((ربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بمهموز، قالوا : رثأتُ الميت، ولبأتُ بالحج، وحلأتُ السويق تحلئةً))[٤]. ولا داعي لذلك التسويغ ؛ لانهم اخطؤوا في أكثر من موضع ، فأية فصاحة تلك .

وقد يحصل التوهم بسبب كثرة الاستعمال ، قال الجوهري : ((اتقى يتقي ، أصله اوتقى على افتعل ، فقلبت الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها وأبدلت منها التاء وأدغمت. فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوه إتقى يتقي بفتح التاء فيهما

---

[١] الجمهرة : ٣/ ٥٠٣

[٢] الخصائص : ٣/ ٢٧٣.

[٣] ينظر: المصدر نفسه : الصحيفة نفسها.

[٤] الصحاح : ٦/ ٢٣٥٢(رثى).

مخففة، ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه به، فقالوا : تقى يتقي مثل قضى يقضي))[1].

[1] المصدر نفسه : ٦/ ٢٥٢٦ و ٢٥٢٧ (وقى).

المبحث الرابع

المصطلحات المستعملة في ترتيب المادة المعجمية

١ـ الأصْـــــــلُ :

الاصل لغة : أسفل كل شيء ، يقال : استأصلتُ هذه الشجرة ، أي أبنتُ أصـــلها [١].

((وأصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه))[٢].

أما اصطلاحا، فإنه يستعمل في المعجمات ؛ ليؤدي معنيين : –

احدهمـــا :– الفصيح ، فقد ذكر التهانوي أن الأصلي هو: ((نوع من أنواع اللغـــة ، يطلـــق على لغات سبع قبائل من أهل البادية اختصت بفصاحتها ٠٠ وعلى هذا المعنى ، يقال : هـــذا اللفظ في الأصل ، أو في أصل اللغة لكذا ، ثم استعمل لكذا ٠٠ ويقابل الأصلي المولـــد))[٣] ومن أمثلة ذلك ، قول ابن فارس في لفظة (الحذلقة): ((وأظنها ليست عربية أصلية ، وإنما هي مولدة ، واللام فيها زائدة ، وانما أصله الحذق))[٤].

والاخر: الاصل الذي يحرف عنه اللفظ ، وهو تحريف يسير في اتجـــاهين ، الاول: يتنـــاول الشكل. والثاني: يتناول المعنى .

ففي تحريف الشكل، إما أن يكون الاصل صرفيا، أو لغويا .فالاصـــل فـــي الميـــدان الصرفي، يكون مفترضا في الذهن، لا وجود له في الاستعمال ، وفي هذا يقول (ابن جنـــي) في باب (مراتب الاشياء ، وتنزيلها تقديرا وحكما ، لا زمانا ووقتا): ((هذا الموضع كثيـــر

---

[١] ينظر: المحيط : ٨/ ٧٨ (أصل) ، واللسان : ١١/ ١٦ (أصل).

[٢] المصباح المنير : ١/ ٢١ (أصل).

[٣] كشاف اصطلاحات الفنون : ١/ ١٢٣ و١٢٤ .

[٤] المقاييس : ٢/ ١٤٤ (حذلق).

الإيهام لأكثر من يسمعه ، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا : الأصل في قام قوم ، وفي باع بيع وفي طال طول ٠٠ فهذا يوهم ان هذه الالفاظ وما كان نحوها، مما يدعى ان له أصلا يخالف ظاهر لفظه قد كان مرة يقال حتى كانوا يقولون في موضع قام زيدٌ: قوم زيدٌ ٠٠ وليس الأمر كذلك، بل بضده. وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه.

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب ان يكون مجيئه على ما ذكرنا . فأما ان يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد الى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر))[١] .

ولكنه عند المعجميين يعد الاساس الذي اقاموا عليه منهجهم في الترتيب، إذ انهم لم يعنوا بما آل إليه اللفظ بقدر عنايتهم بأصله المفترض ، مما يجعل قارئ المعجم أمام مهمة لابد أن يتقنها ، وهي اتقانه مسائل الاعلال والابدال، وإلا فإنه يعجز عن العثور على كثير من الالفاظ ، مما يقع تحت ظل تلك المسائل. السبب الذي دفع بعض المحدثين[٢]–ممن صنف اسمه ضمن أنصار المعجم الحديث–الى الدعوة الى الاعتماد على الصورة النهائية للكلمة في الترتيب المعجمي؛ ليسهل على القارئ الوصول الى ما يريد بأقل جهد، واقصر وقت. وهذه دعوة ضررها الكبير يذهب نفعها اليسير.

ومن أمثلة استعمال هذا المصطلح في الميدان الصرفي، قول الجوهري: ((الفئة مثال الفعة: الطائفة، والهاء عوض من الياء التي نقصت من وسطه، أصله فيء مثال فيع؛ لأنه من فاء))[٣]. وقول الزبيدي: ((المنارة، والاصل منورة، قلبت الواو الفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها))[٤].

أما مصطلح (الاصل) في الميدان اللغوي، فانه يشير الى نوع اللغة التي ينتمي اليها اللفظ ،في اصل وضعه اللغوي، قبل أن تستعيره العربية، وامثلة ذلك كثيرة في المعجمات وقد استوفينا هذا في مباحث الدخيل.

---

[١] الخصائص : ١/ ٢٥٦ و٢٥٧.

[٢] ومن اولئك الشيخ عبد الله العلايلي، الذي تبنى تلك الدعوة في معجمه (المرجع).

[٣] الصحاح: ٦٣/١ (فيأ).

[٤] التاج: ٢٠٢/١٤ (نور).

اما في تحريف المعنى، فإن الاصل إما ان يشير الى انحراف المعنى بطريق التجوز أو الى نقل اللفظ من معناه الذي وضع لأجله الى معنى آخر يبعد عن الاول، وهو ما يسمى (المعنى المولد).

إن مصطلح (الاصل المعنوي) للفظ قد استعمل كثيرا في المعجمات، ولاسيما في (مقاييس اللغة)، الذي اتخذ فيه ابن فارس هذا المصطلح اساسا، اعتمد عليه في ترتيب مادته اللغوية، وهو يرى ان هناك اصولا يعتمد عليها في معرفة معاني الالفاظ، أي ان هناك معاني رئيسة تتفرع عنها معان فرعية، وقد اصبحت فكرته تلك نظرية تشير الى ان نسبة كبيرة من الالفاظ نقلت بطريق المجاز من معناها الاصلي الى معان أخرى متفرعة عنه. وقد لجأ كثيرا الى التعليل ؛ لاثبات ما يدعيه، كقوله: ((السين والياء والفاء أصل يدل على امتداد في شيء يطول٠٠ ومما يدل على صحة هذا الاشتقاق، قولهم: سيف البحر: وهو ما امتد معه من ساحله))[١].

وقد وصف بعض الاصول بصفات تحمل في طياتها ثقة بصواب ما يقول، فتارة يصف الاصل بأنه صحيح، كقوله: ((السين والحاء والباء أصل صحيح يدل على جر شيء مبسوط ومده))[٢]. أو صحيح منقاس، كقوله: ((السين والحاء والتاء أصل صحيح منقاس يقال: سحت الشيء: إذا استؤصل))[٣]. وتارة أخرى يصفه بالاطراد والاستقامة، كقوله: ((السين والخاء والراء أصل مطرد مستقيم يدل على احتقار واستذلال))[٤]. أو بالاطراد والصحة، كقوله: ((السين والخاء واللام أصل مطرد صحيح ينقاس، يدل على حقارة وضعف))[٥].

---

[١] المقاييس: ١٢١/٣ (سيف).
[٢] المصدر نفسه: ١٤٢/٣ (سحب).
[٣] المصدر نفسه: ١٤٣/٣ (سحت).
[٤] المصدر نفسه: ١٤٤/٣ (سخر).
[٥] المصدر نفسه : ١٤٥/٣ (سخل).

وقد يصعب عليه في بعض المواد معرفة ما يدل عليه الاصل، فيصرح بذلك، كقوله: ((السين والدال والميم أصل في شيء لا يهتدى لوجهه٠٠))[١]. وتصادفه ايضا الفاظ لا يستطيع بيان أصلها، فيعلل ذلك، كقوله: ((السين والتاء والنون ليس بأصل يتفرع؛ لأنه نبت))[٢]. او ينبه على ان في الاصل كلمات متباينة القياس، كقوله: ((السين والباء والراء، فيه ثلاث كلمات متباينة القياس ،لا يشبه بعضها بعضا. فالاول: السبر: وهو روز الامر وتعرف قدره٠٠ والكلمة الثانية :السبر: وهو الجمال والبهاء٠٠ وأما الكلمة الثالثة: فالسبرة: وهي الغداة الباردة٠٠))[٣].

وفي عدد من الالفاظ يورد مصطلح (الأصل) مصغرا، كقوله: ((السين والباء والكاف أصيل يدل على التناهي في إمهاء الشيء))[٤]، ويبدو أنه استعمل أسلوب التصغير؛ ليشير به الى ندرة هذا الاصل وقلة استعماله.

إن فكرة الاصول والمقاييس، التي ألف ابن فارس على أساسها كتابه، وسماه بها لم تطبق إلا على الالفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية. أما ما زاد على ذلك من الالفاظ الرباعية والخماسية فله فيه مذهب آخر وهو (النحت)، إذ قال: ((اعلم ان للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ))[٥]، ومن امثلة ذلك، قوله: ((حزرقت الرجل: حبسته. وهذا منحوت من حزق وحرز، من قولهم أحرزت الشيء فهو حريز. والحزق فيه ضرب من التشديد، كما يقال: حزقت الوتر وغيره))[٦].

---

[١] المقاييس: ١٤٩/٣ (سدم).

[٢] المصدر نفسه: ١٣٢/٣ (ستن).

[٣] المصدر نفسه: ١٢٧/٣ (سبر).

[٤] المصدر نفسه: ١٢٩/٣ (سبك).

[٥] المصدر نفسه: ٣٢٨/١ و ٣٢٩ (باب ما جاء من كلام العرب على اكثر من ثلاثة احرف اوله باء).

[٦] المصدر نفسه: ١٤٣/٢ و ١٤٤ (حرزق).

وقد اعتمد ابن فارس في ذلك على من سبقه من المعجميين، واعترف بذلك، فقال عن الاصول: ((والخليل عندنا في هذا المعنى إمام))[١]. وعن النحت: ((والاصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حيعل الرجل، إذا قال حي على))[٢].

٢- الجَذْرُ :

الجذر لغة: بمعنى الأصل، قال الصاحب بن عباد: ((الجذر: أصل اللسان))[٣]. وقال ابن منظور: ((جذر الشيء يجذره جذرا: قطعه واستأصله، وجذر كل شيء: أصله..))[٤].

أما اصطلاحا : فهو ((الاحرف المشتركة بين عدد من الكلمات، يعتقد بأنها تتصل ببعض[٥] اتصالا اشتقاقيا ،وقد يتعذر لفظ هذه الاحرف في كثير من الحالات لاسباب صوتية فيعمد الى اضافة اصوات علة بينها لتيسير لفظها))[٦]. وهو يختلف عن المادة في أنه لا معنى معنى له في ذاته، بل يكتسب معناه العام من مجموع معاني الكلمات التي يفترض أن تكون قد اشتقت منه[٧].

إن (الجذر) مصطلح ابتكره المعجميون، واستعملوه في بناء معجماتهم، بوصفه أصلا تنضوي تحته مجموعة من الالفاظ، وقد أتكل عليه في التأليف، بعد أن اعتمد في بادئ الأمر على الوشائج المعنوية التي ألفت على أساسها كتب تجمع الالفاظ التي ينتظمها موضوع واحد ككتب الخيل، والابل، وخلق الانسان، وغيرها.

غير ان هذه الكتب لم تكن في الواقع غير خطوة تمهيدية لمرحلة أشمل منها، وأدعى الى تيسير الوصول الى الالفاظ ومعانيها. وهي مرحلة المعجمات اللغوية، التي لابد من ان يعتمد فيها على جذور مفترضة للالفاظ العربية بأسرها. وكان الرائد الاول في هذه المرحلة

---

[١] المقاييس: ٤٤٠/١ (جذو).

[٢] المصدر نفسه: ٣٢٩/١ (باب ما جاء من كلام العرب على اكثر من ثلاثة أحرف).

[٣] المحيط: ٦٤/٧ (جذر).

[٤] اللسان: ١٢٣/٤ (جذر).

[٥] كذا، والصواب (يتصل بعضها ببعض).

[٦] الاشتقاق: ٧٦ ، د. فؤاد حنا ترزي.

[٧] ينظر: المصدر نفسه: ٧٧ و ٧٨.

الخليل بن احمد الفراهيدي، الذي خطط – في الاقل – أول معجم لغوي عربي في القرن الثاني الهجري، ورد فيه الكلام الى اصول مشتركة، ساعدت على تصنيفه، وسهلت عملية الكشف عن الالفاظ، وبذلك وضع الحجر الاساسي لنظرية الجذور عند العرب[١].

وقد اشار الدكتور فؤاد حنا ترزي إلى أن الخليل لم يكن مبتدعا فكرة الجذور، وانما اخذها من السنسكريتية (الهندية القديمة) ،محتجا بأن قال :ان الترتيب الصوتي الذي اعتمد عليه الخليل هو نفسه الترتيب الهجائي للغة السنسكريتية[٢].

ونحن لا نشاطره الرأي في ذلك؛ لأن حجته لا تنهض دليلا قاطعا على ما يدعيه، ثم أن الخليل – بفضل ما أوتي من ملكة رياضية – لجأ الى هذا الاسلوب، واعتمد عليه في حصر الفاظ اللغة، فلماذا إذن نسلبه حقه ،ونجعله متاثرا بغيره.

٣ـ المـــــادَّة :

المادة لغة : ((كل شيء يكون مددا لغيره))[٣]. ومادة الشيء ما يمده، دخلت فيه الهاء للمبالغة[٤]. وذكر احمد فارس الشدياق ان المقصود بالمادة في اللغة هو الجرم، أو الاصل أو ما يركب منه الشيء، أو ما يبنى عليه الكلام، أو الأمر المهم، او الامر مطلقا[٥].

ومنه أخذ المعنى الاصطلاحي، وهو ما يكون اصلا لغيره من الالفاظ، وقد استعمله المعجميون، وجعلوه أساسا اعتمدوا عليه في التأليف، ومحاولة حصر الالفاظ تحت كليات تجمعها؛ لتكون عملية التبويب ميسورة، سواء على المعجمي، أو على القارئ.

وقد اختلف الباحثون والمعنيون بالدراسات المعجمية في مفهومه، وراحوا يوضحون معناه اعتمادا على ما نبه عليه المعجميون في مقدمات معجماتهم، فيما اشتملت عليه من مواد لغوية. فقد اشار الزبيدي الى أن (القاموس) اشتمل على ستين الف مادة، وان الفيروزابادي

---

[١] ينظر: الاشتقاق: ٧٥ – ٧٦، د. فؤاد حنا ترزي.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٧٩.

[٣] المحيط: ٢٧٣/٩ (مد).

[٤] التاج: ١٦٢/٩ (مدد).

[٥] ينظر: الجاسوس على القاموس: ١٠٥و ١٠٦.

زاد على الجوهري عشرين ألف مادة، وان ابن منظور زاد على القاموس عشرين الف مادة[١].

وقد وقف المحدثون في إزاء ذلك موقف الحيرة، فذكر احمد فارس الشدياق، عند دراسته (القاموس): ((إن قول المحشي (وهو الامام محمد بن الطيب الفاسي) وغيره ان (القاموس) جمع ستين الف مادة فيه نظر؛ لانهم إن أرادوا بالمواد مثل (كأب، وكتب، وكثب) فهذا المقدار- أي الستين ألف مادة – كثير، فأنني تتبعت سوى خمسة ألاف واربعمائة واحدى وخمسين مادة، من جملتها المواد الزائدة على الصحاح ،ولا شك ان الباقي أقل؛ وذلك لطول المواد فيه، فربما ملأت المادة الواحدة منها صفحتين. وإن أرادوا المادة وما يشتق منها فذلك فوق العدد، فربما أناف على المليون))[٢].

ومن الباحثين من جعل مصطلح المادة دالا على الأصل، فقد ذكر الدكتور محمد مصطفى رضوان أن ((المقصود بالمادة في القاموس٠٠ الاصل أساسيا كان أو فرعيا، ولا عبرة بما يشتق منه، فالفعل أيا كان نوعه وجميع مشتقاته وملحقاته [تعتبر][٣] كلها أصلا واحدا، غير أننا نصف المادة المجردة بأنها أساسية، والمزيدة بأنها فرعية))[٤].

يفهم من كلامه أن المواد في (القاموس) تمثل الاصول المجردة، وما يتفرع منها من فروع بعد زيادة حروف الزيادة ، سواء أكانت تلك الاصول عربية، أم معربة، أم دخيلة، أم مولدة. ولا عبرة بما يشتق منها من مشتقات، فالفعل عنده – باختلاف أزمنته وباختلاف مشتقاته كاسماء الفاعلين، واسم المفعول، والصفة المشبهة – مادة واحدة[٥].

ولا يجوز أن نسمي لفظا ما مادة ، ما لم يفد معنى، فقد قال الأب أنستاس الكرملي: ويسمى الحرفان اللذان ينشأ منهما معنى، أو إن شئت فقل: ويسمى الهجاء الواحد، إذا أفاد

---

[١] ينظر: التاج: ٧٣/١(خطبة المؤلف).

[٢] الجاسوس على القاموس: ١٠٦ و ١٠٧.

[٣] كذا، والصواب (تعد).

[٤] دراسات في القاموس المحيط: ٩٢.

[٥] ينظر: الزبيدي في كتابه تاج العروس: ٤٢٥.

معنى، (مادة)، أو (تركيبا)، أو (أصلا)، أو (ترجمة)، ويلازم كلا من هذه الاسماء الاربعة هذا الاصطلاح وإن تعدد الهجاء، فكان اثنين، أو ثلاثة، أو أكثر[١].

فالمادة – على رأي الكرملي– هي اللفظ الذي أفاد معنى ايا كان عدد حروفه، وهذا تعريف أشد قربا، وأبلغ وصفا، في تعيين ما دل عليه هذا المصطلح.

٤- البـــــابُ، و الفَصْـــــل :

الباب لغة: ((الفرجة التي يدخل منها الى الدار، ويطلق على ما يسد ويغلق من خشب ونحوه))[٢].

أما الفصل، فقد حكى ابن منظور، عن ابن سيدة، قوله ((الفصل: الحاجز بين الشيئين فصل بينهما يفصل فصلا فانفصل))[٣]. وذكر ايضا أن قوله عز وجل: ﴿ هَـذَا يَـوْمُ الْفَصْلِ﴾[٤] بمعنى: هذا يوم يفصل فيه بين المحسن والمسيء[٥].

أما اصطلاحا، فقد قال الزبيدي :إن الباب ((اسم لطائفة من المسائل، مشتركة في حكم، وقد يعبر عنها بالكتاب وبالفصل، وقد يجمع بين هذه الثلاثة))[٦].

وقد اعتاد المؤلفون عند الجمع بين هذه الثلاثة أن يقدموا الكتاب، ثم الباب، ثم الفصل وهذا يشير الى ان الكتاب يتكون من عدة ابواب، وأن الباب يتكون من عدة فصول.

وقد استعمل مصطلح (الكتاب) عند من ألف في الابنية من المعجميين، وأولهم اسحاق بن ابراهيم الفارابي، في معجمه (ديوان الادب)، إذ قسمه على أقسام سماها كتبا، جعل كلا منها مختصا بفئة معينة من الالفاظ ،التي تشترك في البنية الصرفية، ومنها: كتاب السالم وكتاب المضاعف، وكتاب المثال، وغيرها.

---

[١] ينظر: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها: ١-٣.

[٢] التاج: ١٢٥/١ (بوب).

[٣] اللسان: ٥٢١/١١ (فصل).

[٤] سورة المرسلات: ٣٨.

[٥] ينظر: اللسان : ٥٢١/١١ (فصل).

[٦] التاج: ١٢٥/١ (بوب).

وإليه ايضا ينسب استعمال مصطلحي (الباب والفصل)، فهو حين قسم معجمه على كتب، جعل كل كتاب جزأين، أحدهما: للاسماء. والاخر: للافعال. ثم قسم كل جزء الى ابواب بحسب الابنية، فباب لفعل، وثان لفعل، وثالث لفعل، وما شاكل ذلك، موردا تحت كل باب الالفاظ التي تنتمي اليه، ثم يرتبها بحسب نظام الباب والفصل، فيسمي الحرف الاخير بابا جامعا تحته الالفاظ التي تشترك في حرفها الاخير، ثم يرتبها بحسب حرفها الاول، وهو ما يسمى (الفصل).

ثم تبعه في هذا المنهج ابن اخته الجوهري، في تأليفه (الصحاح)، محاولا تهذيبه وتشذيبة من خلال طرحه نظام الابنية الذي سار عليه الفارابي. فاصبح معجمه أكثر شهرة ورواجا، وبه ارتبط نظام الباب والفصل.

وتوالت بعد ذلك المعجمات التي اتبعت هذا المنهج، ابتداءً بـ (اللسان)، ومرورا بـ(القاموس)، واختاما بـ(التاج).

يفهم مما تقدم ان مصطلح (الباب) عند المعجميين استعمل بمعنى الاصل الذي على اساسه ترتب الالفاظ، ثم يأتي مصطلح (الفصل) ليزيل الفوضى التي تحصل إذا ما اعتمد على (الباب) حسب.

وزيادة على ما سبق، استعمل مصطلح (الباب) لضبط حركة عين الفعل الثلاثي المجرد، باستعمال الموازين، التي تمثل الابواب الستة المعروفة. وهو أسلوب لجأ إليه الرازي في ضبط الافعال الثلاثية ومصادرها، مستدركا في ذلك على الجوهري، فأصبح ذلك ملمحا انماز به من غيره من المعجميين، الذين سبقوه وعاصروه.

وقد بلغ مجموع تلك الموازين عشرين ميزانا، سبعة في الباب الاول، وهي: نصر ينصر نصرا، ودخل يدخل دخولا، وكتب يكتب كتابة، ورد يرد ردا،وقال يقول قولا، وعدا يعدو عدوا، وسما يسمو سموا. وخمسة في الباب الثاني، وهي: ضرب يضرب ضربا، وجلس يجلس جلوسا، وباع يبيع بيعا، ووعد يعد وعدا، ورمى يرمي رميا. واثنان في الباب الثالث، هما: قطع يقطع قطعا، وخضع يخضع خضوعا. وأربعة في الباب الرابع، وهي: طرب يطرب طربا، وفهم يفهم فهما، وسلم يسلم سلامة، وصدي يصدى صدى. واثنان في

الباب الخامس، هما: ظرف يظرف ظرافة، وسهل يسهل سهولة. أما الباب السادس، فلم يذكر فيه ميزانا محددا؛ لقلته.

ولو سأل سائل، لمَ لم يكتف بميزان واحد في كل باب؟ قلنا: إنه يستعمل الميزان بما يتلاءم مع الفعل المراد ضبطه، سواء أكان في هيأته وما يحصل فيه من اعلال أو ابدال أو حذف، أم في مصدره. فهو يستعمل- مثلا- الميزان (رد) ليضبط به الفعل (جز)، و (عدا) ليضبط به الفعل (ربا). وكذلك في المصادر، فلو نظرنا في الموازين المذكورة آنفا وجدنا أن المصدر يختلف من ميزان إلى آخر.

ولم يغفل الرازي الافعال التي تقرأ بصورتين، فتكون كل صورة تحت باب من الابواب، منبها على ذلك بذكر ميزانين مختلفين، كقوله: ((ربطه: شدة. وبابه ضرب ونصر والموضع (مربط) بكسر الباء وفتحها))[1]. وكذلك في الافعال التي تتعدد مصادرها، كقوله: ((فره من باب ظرف وسهل))[2]، أي يجوز فيه أن تقول: فراهة وفروهة.

وايمانا منه بوضوح تلك الموازين، وسهولة معرفة وزنها ،وما خضعت له من عمليات صرفية أثرت في بنيتها الشكلية، أهمل ضبطها في المواضع التي تذكر فيها، مكتفيا بما نبه عليه في خطبته ، التي اشار فيها الى ابواب الفعل الثلاثي ،وما يندرج تحتها من موازين.

ومما يؤخذ عليه، أنه أخل في بعض المواضع بما ألزم نفسه به، كقوله: ((الوسخ: الدرن، وقد وسخ الثوب بالكسر يوسخ وسخا، وتوسخ ،واتسخ ،كله بمعنى واحد))[3]. فقد غفل عن بيان بابه الذي يدرج تحته، ولم يكن هذا الفعل من الباب السادس، لكي يكون هذا مسوغا لاغفال بابه، وانما هو من الباب الرابع. ويظهر انه في هذا الموضع ناقل لا اكثر، قنع بما قاله الجوهري في صحاحه، ولم يستدرك عليه شيئا في الضبط، مخالفا ما صرح به في خطبته.

---

[1] المختار : ٢٢٩ (ربط).

[2] المصدر نفسه:٥٠١ (فره).

[3] المصدر نفسه: ٧٢٠ (وسخ).

المبحث الخامس

الرموز المعجمية، ومصطلحات أخرى متفرقة

أولا: الرموز المعجمية

الرمز لغةً: ((الصوت الخفي باللسان، والايحاء بالحواجب وغيرها))[1]. وقد يؤدي معنى الاشارة، يقال: رمز يرمز بالكسر، ويرمز بالضم: اشار واوحى بالشفة ، او بالحاجب[2].

اما في الاصطلاح المعجمي، فهو يشير الى مجموعة من الحروف، تستعمل في أثناء المادة المعجمية، بغية الضبط او التفسير، في سبيل تحقيق الاختصار، الذي افتقرت اليه المعجمات الاولى، حتى جاء الفيروزابادي، فجعل قاموسه منفردا بتلك الرموز، التي جسدها باحرف خسمة ،نظمها هو في قوله:

وما فيه من رمز فخمسة احرف فميم لمعروف وعين لموضع

وجيم لجمع ثم هاء لقرية وللبلد الدال التي اهملت فع

وزاد على ذلك بعضهم:

وفي اخر الابواب واو وياؤها اشارة واوي ويائيها اسمع

---

[1] المحيط: ٥١/٩ (رمز).

[2] ينظر: الصحاح : ٣/ ٨٨٠ (رمز).

وقد اضاف ابو نصر الهيروبني رمزين اخرين لم يشر اليهما الفيروزابادي في مقدمة كتابه . وهما الرمز بالجيمين اشارة لجمع الجمع، او بثلاث لجمع جمع الجمع[١].

ولم تكن الرموز المعجمية جميعا ذات فائدة ، فبعضها قد يؤدي الى قصور التفسير وغموضه، ولاسيما التي اقتطعت من الفاظ، استعملها المعجميون الاوائل في التفسير واقتصروا عليها، ومن ذلك استعمال حرف الميم للاشارة الى المعروف، او حرف العين للاشارة الى الموضع ، او حرف الهاء للاشارة الى القرية. وقد وقع الفيروز ابادي بتلك الماخذ ، ولم يحقق باستعماله تلك الرموز سوى الاختصار.

ويوخذ على الفيروزابادي ايضا انه لم يستعمل تلك الرموز في المواد كافة، فقد ترك استعمال الميم في قوله: ((ذو الكعب نعيم بن سويد. وكعب الحبر: معروف))[٢]. وترك كذلك ما اعتاده في المعتل الاخر، اذا اخذ على نفسه ان يضع قبل المادة في المعتل الاخر واوا، او ياء ،او كليهما، للاشارة الى اصل حرف العلة ،ولكنه خالف ذلك في بعض المواد كقوله: ((الثأي بمعنى الافساد))[٣]. وقوله ايضا : ((الجماء بمعنى الشخص))[٤].

ومما تركه ايضا استعمال الجيم، معتمدا في ذلك على السياق ، كقوله: ((ردأ ككرم رداءة: فسد، فهو رديء من اردئاء بهمزتين))[٥].

ومن الامور الاخرى التي اختص بها الفيروزآبادي ((انه لا يذكر المؤنث مرة ثانية بعد ذكر المذكر، بل يقول: وهي بهاء، أي انثى هذا المذكر بهاء، أي تؤنث بلحاق تاء التأنيث على القياس، نحو: كريم وكريمة. وقد ترك هذا الاصطلاح في مواضع كثيرة، منها انه قال: العم وهي عمة، وقال : ضبعان وهي ضبعانة))[٦].

---

[١] ينظر: شرح ديباجه القوموس: ٨.

[٢] القاموس المحيط: ١٢٤/١ (كعب).

[٣] المصدر نفسه: ٣٠٧/٤ (ثأي).

[٤] المصدر نفسه: ٩١/٤و٩٢ (جم).

[٥] المصدر نفسه: ١٦/١ (ردأ).

[٦] شرح ديباجة القاموس : ٦.

وقد يكني عن المذكر والمؤنث بالضمير، كقوله: ((الثندأة لك كالثدي لهـا))[١]. وفـي موضع اخر، قال: ((الزبب محركةً: الزغب. وفينا: كثرة الشعر. وفي الابـل: كثـرة شـعر الوجـه والعثنون))[٢].

ومن الرموز التي استعملها الفيروزأبادي ، ولم يشر إليها في خطبته (كاف التشبيه، و أو، و الواو العاطفتين). فقد استعمل (الكاف) للتنبيه على ان ما بعدها يشارك ما قبلهـا فـي المعنى. والى ذلك اشار الهوريني، بقوله: ((ومن الفوائد التي ينبغي التفطن لها، ان ما يقع بعد كاف التشبيه انما يرجع للمعنى الذي يليه فقط، لا لكل ما سبقه كما توهمه كثيـرون، مـثلا: الارب، ذكر اخر معانيه الحاجة ، ثم قال : كالاربة بالكسر والضم. فما بعد الكاف من الالفاظ يرجع الى المعنى الاخير خاصة، فكانه يقول: الارب بالكسر معناه الحاجة))[٣].

واستعمل (او) لتنويع الخلاف، أي انها تستعمل لبيان ما اختلف في تفسـيره العلمـاء وقد وضح الهوريني ذلك ، بقوله: ((انه اذا اتى في تفسير كلمة بلفظ ثم عطـف عليـه بـأو تكـون لتنويع الخلاف))[٤]. كقوله: ((الطل: المطر الضعيف، او اخف المطر، او اضعفه، او الندى او فوقه ودون المطر))[٥].

واستعمل (الواو) لتنويع المعنى وتعدده ، أي انها تستعمل للاشـارة الـى ان الكلمـة المراد تفسيرها لها عدة معانٍ ، يختلف بعضها عن بعض ، ومن امثلة ذلـك قولـه: ((الار: السوق. والطرد. والجماع. ورمي السلاح وسقوطه. وايقاد النار. وغصن من شوك يضرب به الارض))[٦].

---

[١] القاموس المحيط: ٩/١ (ثدأ).

[٢] المصدر نفسه : ٧٧/١ (زبب).

[٣] شرح ديباجة القاموس : ١١.

[٤] المصدر نفسه :١٠.

[٥] القاموس المحيط: ٧/٤ (طل).

[٦] المصدر نفسه: ٣٦٣/١ (ارر).

ونجده في الفاظ كثيرة ينوع المعنى بحسب ما يستعمله مع الواو ، ولاسيما مع الافعال، كقوله: ((طمح بصره اليه كمنع: ارتفع. والمرأة جمحت: فهي طامح. وبه : ذهب وفي الطلب: ابعد....))[١].

وبتلك الرموز استطاع الفيروزأبادي ان يزيد على البناء المعجمي ظاهرة منهجية جديد، عد فيها رائدا لم يسبق إليها من قبل، وقد تأثر به من لحقه ، ولاسيما المحدثون بغية الاختصار، ومحاولة منهم لتهذيب المعجم القديم، وتعويض ما يمكن تعويضه.

وقد ابتكر هؤلاء المحدثون رموزا معجمية مزيدة على ما استعمله الفيروزابادي، فقد استعمل الشرتوني رموزا، لضبط الافعال الثلاثية المجردة ، اخذها من الموازين التي اختيرت لتمثل الابواب ، وهي الاتي : الباب الاول رمز له بحرف النون ، والثاني بحرف الضاد والثالث بحرف العين ، والرابع بحرف اللام ، والخامس بحرف الراء ، والسادس بحرف السين .[٢]

ويلاحظ انه لم يتبع في اختيار هذه الرموز موقعا واحدا ، فقد اختار الحرف الاول من الميزان في البابين الاول (نصر ينصر) والثاني (ضرب يضرب) ، والحرف الاخير في الباب الثالث (قطع يقطع) ، والحرف الاوسط في الابواب الرابع (سلم يسلم)، والخامس (ظرف يظرف) ، والسادس (حسب يحسب) . وكان الاحرى به ان يجعل الاساس في ذلك واحدا .

اما لويس معلوف، فقد استعمل رموز اخرى لضبط حركة عين المضارع فوضع (ـَـ)[٣] للاشارة الى فتحها ،و (ـِـ)[٤] للاشارة الى كسرها ، و (ـُـ)[٥] للاشارة الى ضمها ضمها و (ـَـِـُ)[٦] للاشارة الى جواز الحركات الثلاث. وقد اشار الى المفعول به باستعمال

---

[١] القاموس المحيط: ٢٣٨/١ (طمح).
[٢] ينظر : اقرب الموارد : ٨/١ (المقدمة).
[٣] ينظر: المنجد : ٩٥ (جلأ).
[٤] ينظر: المصدر نفسه : ١٥٥ (جنف).
[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٣ (رب).
[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٥ (ربع).

(ه) كقوله: ((جرم ٥ : قطعه))[١] . وقد خالف لويس معلوف، في هذا الاخير،الفيروزابادي الذي اشار به الى (القرية).

وهو لم يراع ذلك في المواد كافة، فقد استعمل كلمة (مؤنث) بدلا من رمزها، كقوله: ((الصالحة: مؤنث الصالح))[٢].

وقد انفرد لويس معلوف برموز اخرى، هي :(فا) للاشارة الى اسم الفاعل ؛ كقوله: ((الصارم (فا)))[٣]. و (مفع) للاشارة الى اسم المفعول ، كقوله : ((المكرس (مفع)))[٤]. و (مص) للاشارة الى المصدر، كقوله: ((الجرح (مص): العطية))[٥]. و (م) للاشارة الى المؤنث ، كقوله : ((الشبعان (م) شبعى و شبعانة))[٦]. والملاحظ في هذا الاخير ان لويس معلوف قد خالف الفيروزابادي ، الذي اشار به الى (المعروف).

أما احمد رضا العاملي فقد انفرد باستعمال الرموز الاتية: (ز) للاشارة الى المجاز، كقوله: ((المشرز: الشديد التعذيب للناس (ز)))[٧]. و (س) للاشارة الى ان اللفظة يستوي فيها فيها المذكر والمؤنث، كقوله : ((الصديق : الذي يصدقك المودة (س)))[٨]. و(ق) للاشارة الى الى القياسي، كقوله ((الفج الرجل : افلس وعليه دين، فهو ملفج نادر ،وملفج (ق)))[٩]. و (غ ق) للاشارة الى غير القياسي، كقوله : ((الصرفي: ضرب من الابل منسوب الى صدفة.. (غ ق)))[١٠].

---

[١] المنجد : ٨٨ (جرم).
[٢] المصدر نفسه: ٤٣٢ (صلح).
[٣] المصدر نفسه : ٤٢٣ (صرم).
[٤] المصدر نفسه: ٦٨٠ (كرس).
[٥] المصدر نفسه: ٨٩ (جرح).
[٦] المصدر نفسه : ٣٧٢ (شبع).
[٧] متن اللغة: ٣٠٢/٣ و٣٠٣ (شرز).
[٨] المصدر نفسه: ٤٣٥/٣ (صدق).
[٩] المصدر نفسه : ١٩٣/٥.
[١٠] المصدر نفسه : ٤٣٤/٣ (صدف).

وقد تابع العاملي معلوفا في استعمال الرموز لضبط حركة عين المضارع، اذ قال: ((اشرت الى الفعل المستقبل في الثلاثي المجرد بحركة عينه فوق خط افقي ان كان مفتوحها او مضمومها ، وتحت الحرف ان كان مكسورها))[١] .

واما اصحاب المعجم الوسيط، فقد انفردوا بعدد من الرموز ، وهي: (مو) للاشارة الى المولد ، نحو : ((كبس البئر ونحوها كبسا: ردمها بالتراب، والشيء ضغطه(مو)))[٢]. و(مع) و(مع) للاشارة الى المعرب، كقولهم: ((النارجيل.. واحدته نارجيلة (مع)))[٣]. و (د) للاشارة للاشارة الى الدخيل ، كقولهم ((الكبسولة في القذيفة: جزء يحتوي على مادة سريعة الاشتعال، تشتعل فيبدأ التفجير. (د)))[٤]. و(مج) للتنبيه على الالفاظ التي اقرها المجمع العلمي العربي، كقولهم : ((الكباحة: الة السيارة او القاطرة ونحوها ، وهي الفرملة بلغة العامة. (مج)))[٥].

واستعملوا كذلك مصطلح (محدثة)، للتنبيه على الالفاظ التي يستعملها المحدثون في لغتهم، كقولهم: ((الاكليل: التاج، (ج) اكاليل. (محدثة)))[٦].

ومما يؤخذ عليهم في ذلك، انهم اغفلوا استعمال تلك الرموز في مواضع متعددة كقولهم: ((الحب:٠٠ وعاء الماء، كالزير والجرة))[٧]. بلا إشارة توضح أصل اللفظ، أهو عربي، أم معرب ،أم دخيل؟ وقولهم ايضا: ((خمن الشيء خمنا: قال فيه بالحدس او الوهم))[٨]. ويبدو ان هذا المعنى مولد – كما قال ابن دريد – ولكنهم تركوه بلا إشارة. ونظائر ونظائر ذلك كثيرة.

---

[١] متن اللغة : ١/ ٧٤.

[٢] المعجم الوسيط : ٢ /٧٧٣ (كبس).

[٣] المصدر نفسه : ٩١٢/٢ .

[٤] المصدر نفسه : ٢/ ٧٧٣ و٧٧٤ (كبس).

[٥] المصدر نفسه : ٧٧٢/٢ (كبح).

[٦] المعجم الوسيط: ٧٩٦/٢ (كلل).

[٧] المصدر نفسه: ١٥١/١ (حب).

[٨] المصدر نفسه: ٢٥٧/١ (خمن).

ثانيا: مصطلحات أخرى متفرقة

١ـ الـــحَـــــرْفُ :

الحرف لغة: طرف الشيء وشفيره وحده، ومنه حرف الجبل،وهو أعلاه المحدد[١].

أما اصطلاحا، فهو عند علماء الصوت واحد حروف التهجي[٢]. وعند النحاة ((كـل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام؛ لتفرقة المعاني٠٠ وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثـر، مثـل حتى، وهل، وبل، ولعل))[٣]. ويسمى (الرابطة)؛ لانها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعـل[٤]. ويسميه المنطقيون الأداة[٥].

وعند القراء بمعنى (القراءة)، فكل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى (حرفـا) تقول: هذا في حرف ابي مسعود، أي في قراءته. وينقل ابن منظور، عن ابن سـيده، قولـه: الحرف: القراءة تقرأ على أوجه، وما جاء في الحديث من قوله (عليه السلام): نزل القـرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف. اراد بالحرف اللغة[٦].

أما عند المعجميين فالحال مختلفة، فهو زيادة على ما سبق يستعمل بمعنى الكلمـة أي كلمة، ومن أمثلة ذلك، قول ابن فارس: ((السين والدال والجيم، يقولون إن المستعمل منـه حرف واحد، وهو السدج))[٧]. وقول الجوهري: ((يقال: (أساء سمعا فأساء جابة) هكذا يـتكلم بهذا الحرف))[٨].

---

[١] الصحاح: ١٣٤٢/٤ (حرف).
[٢] ينظر: اللسان: ٤١/٩ (حرف)
[٣] العين: ٢١٠/٣ و ٢١١ (حرف).
[٤] ينظر: اللسان: ٤١/٩ (حرف).
[٥] ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ٧٦/٢.
[٦] ينظر: اللسان: ٤١/٩ (حرف).
[٧] المقاييس: ١٥١/٣ (سدج)
[٨] الصحاح: ١٠٤/١ (جوب).

٢ـ الفِعْـــــل، و المَصْـــــــدر :

الفعل عند النحاة: قسم من الكلمة، وهو ما دل على معنى في نفسه، مقترن بزمن معين وضعا[١].

أما المصدر فهو ظرف من الصدور. وعند النحاة يطلق على المفعول المطلق، وهـــو اسم دال بالاصالة على معنى قائم بالفاعل أو صادر عنه، إما حقيقة، او مجازا، أو واقع على مفعول، ويسمى حدثا أو حدثانا وفعلا[٢]. ويبدو ان النحويين قد فرقوا بين هذين المصـــطلحين فالأول: ما دل على معنى مقترن بزمن. أما الآخر: فهو ما دل على معنى غير مقترن بزمن.

وقد استعملا في المعجمات، ولكن ليس بهذا التفريق ،الذي عند النحاة ، فقـــد يشـــار احيانا، الى المصدر بمصطلح (الفعل)، ومن امثلة ذلك، قول صاحب العين: ((الحقد: الاســـم والحقد: الفعل٠٠))[٣]، وقول الصاحب بن عباد: ((اللون: معروف، والجميع ألوان، والفعـــل التلوين والتلون))[٤].

٣ـ المـــــذكَّر والمـــــؤنَّـــث :

حاول المعجميون، في كل لفظة يفسرونها ، أن يبينوا حكمهـــا مـــن حيـــث التـــذكير والتأنيث، وقد استعملوا ، غالبا ، الاسلوب الصريح، ومن امثلة ذلك، قول ابن فارس: ((الرأل: فرخ النعام٠٠ والانثى: رألة))[٥]. وقول ابن سيده :((نزق نزقا، فهو نزق، والانثى: نزقة))[٦]. نزقة))[٦]. والملاحظ في تلك النصوص ان المعجمي اكتفى باستعمال لفظة (الانثى)، للاشـــارة الى أن ما قبلها مذكر وما بعدها مؤنث.

---

[١] ينظر: شرح الحدود النحوية: ٤٨، للفاكهي (٩٧٢هـــ)، دراسة وتحقيق: الدكتور زكي فهمـــي الالوســـي جامعة بغداد، بيت الحكمة.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٨٨.

[٣] العين: ٤٠/٣ (حقد).

[٤] المحيط: ٣٣٧/١٠ (لون).

[٥] المجمل: ٤١١/٢ (رأل).

[٦] المحكم: ١٥٩/٦ (نزق).

وقد ينبه المعجمي على صيغتي المذكر والمؤنث، أو على جواز الحالين ضمنا، من خلال السياق، كقول ابن فارس: ((يقال: رجل واله، وامرأة والهة ووالهة))[١].

وقد يشير المعجمي الى تذكير الاسم وتأنيثه بلفظة تفيد احدى الحالين، وتعينها في الكلام، وتومئ الى الاخرى ضمنا بطريقة التضاد، كأن يقول بعد اسم (ويذكر)، أي أنه مؤنث في استعماله ويجوز تذكيره، أو يقول بعده (ويؤنث)، أي أنه مذكر ويجوز تأنيثه[٢]. وقد استعمل الفيروزابادي هذا الاسلوب كثيرا، ومن أمثلة ذلك، قوله: ((والطريق م ويؤنث))[٣]. وقوله ايضا : ((الذراع بالكسر : من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى والساعد. وقد تذكر))[٤].

٤ـ المُـفْـــــرد والجَــمْـــــع :

لقد حرص المعجميون، في تفسير الكلمة، على بيان مفردها اذا كانت جمعا، وبيان جمعها اذا كانت مفردة. مستعملين في ذلك لفظة (الواحد او الواحدة)، ومن امثلة ذلك، قول صاحب العين: ((عنان السماء: السحاب، الواحدة عنانة))[٥]. وقول الصاحب بن عباد : ((العمر – واحد العمور– : اللحم الذي بين الاسنان))[٦].

وقد لجأ المعجميون– في مواضع كثيرة– الى التنبيه على الجمع باسلوب صريح ولكنهم فرقوا بين جمع الكثرة وجمع القلة، بان استعملوا مع الاول لفظة (الجمع او الجميع) ومع الثاني لفظة (العدد)، ومن امثلة ذلك ، قول صاحب العين: ((والخوان: المائدة ،معربة وجمعه الخون ، والعدد اخونة))[٧]. وقوله ايضا : ((الجحش: ولد الحمار ، والعدد جحشة

---

[١] المجمل: ٩٣٦/٣ (وله).
[٢] ينظر: دراسات في القاموس المحيط : ١٢١.
[٣] القاموس المحيط : ٢٥٧/٣ (طرق).
[٤] المصدر نفسه: ٣/ ٢٢ (ذرع).
[٥] العين : ١٠٣/١ (عنن).
[٦] المحيط : ٤١/٢ (عمر).
[٧] العين : ٣٠٩/٤ (خون).

والجميع جحاش))[١]. وقد يشير بعض المعجميين الى جمعي القلة والكثرة صراحة ، كقول الجوهري: ((الازار معروف.. وجمع القلة ازرة ، والكثير ازر))[٢].

ومما يؤخذ على المعجميين في ذلك انهم – في مواضع كثيرة– يكتفون في التفسير ببيان مفرد الكلمة او جمعها حسب، فتصبح العبارة قاصرة عن توضيح المعنى. وقد اشرنا الى ذلك عند حديثنا عن عيوب المعجمات في التفسير[٣].

٥ـ المُهْمَل والمُستدرَك :

المهمل لغة: خلاف المستعمل، يقال: اهمله، أي خلى بينه وبين نفسه، او تركه ولم يستعمله[٤]. وهو مشتق من الهمل ، قال الزبيدي: ((الهمل: السدى المتروك ليلا ونهارا همل الابل تهمل فهي هامل))[٥].

وبهذا المعنى استعمل كثيرا في المعجمات، التي اعتمدت في تأليفها على معجمات اخرى سبقتها، وذلك بان ياتي المعجمي وينظر فيما عده من سبقه مهملا، وهو في هذا، اما ان يقر بذلك ، او يتحقق منه، عسى ان يكون غيره قد استعمله.

ومن امثلة ذلك ، ما سجله الصغاني في (التكملة) من الفاظ اهملها الجوهري في (الصحاح)، ومنها قوله : ((ذملق: اهمله الجوهري. وقال الازهري: الذملق: الرجل الملاذ))[٦]. وقوله ايضا: ((يهر اهمله الجوهري. قال ابو تراب: يقال: ان اليهير بالفتح: اللجاج. واستيهر الرجل : اذا لج))[٧].

والملاحظ في تلك الاقوال ان صاحبها –حين اشار الى اللفظ المهمل– حدد معه الذي اهمله، ثم استدرك عليه، نقلا عن غيره، من غير ان يشير الى ذلك صراحة، وانما يفهم

---

[١] العين : ٦٨/٣ (جحش).
[٢] الصحاح: ٥٧٨/٢ (ازر).
[٣] ينظر: ٩٩ من هذه الرسالة.
[٤] ينظر: التاج : ٧١/٤ (همل).
[٥] المصدر نفسه: الصحيفة نفسها.
[٦] التكملة: ٥/ ٥٩ (ذملق).
[٧] المصدر نفسه : ٣/ ٢٤٢ (يهر).

المستدرك من عبارته. ولعل الاسم الذي اختاره الصغاني، ليكون عنوانا لمعجمه، يفصح عن نواياه التي جسدت فيه؛ ليكون هذا الكتاب رقيبا على ما قاله الجوهري في (صحاحه) مستدركا ما فاته، ومنبها على ما وقع فيه من اخطاء.

وقد يستعمل المعجمي مصطلح (المهمل) بأسلوب يفهم منه انه مقر بان اللفظ لم يستعمل ، وانه من المتروك ، كقول ابن دريد: ((ثخذ: اهملت في الثلاثي))[1]. وقوله ايضا : ((فمم : مهمل))[2] .

وقد اصبح ذلك سببا في ظهور مصطلح (المستدرك)، واستعماله بشكل صريح في المعجمات المتأخرة، محاولة للنظر في امات المعجمات، وفي كتب الاولين؛ لاستدراك ما فات اصحابها، او التنبيه على استعمال ما وضعوه في دائرة المهمل، او التنبيه على اوهامهم.

فأصبح (المستدرك) ظاهرة منهجية، سار عليها اصحاب المعجمات، الذين اعتمدوا في التأليف على النقل من المعجمات التي سبقتهم ، وابرزهم ابن منظور، والفيروزابادي والزبيدي.

وقد ولدت تلك الظاهرة تضخما كبيرا في المعجمات، ولاسيما المتاخرة ، ففي (التاج) حرص الزبيدي على تذييل كل مادة من مواده بما يستدرك على صاحب (القاموس)، وهو في بعضها لا يأتي بجديد يضاف . ففي مادة (صلق) يورد ما جاء في (القاموس) ويشرحه، ثم يعيد المعنى نفسه في استدراكه عليه ، فقد قال: ((صلق يصلق صلقا : صات صوتا شديدا، عن الاصمعي، ومنه الحديث: (ليس منا من صلق او حلق او حرق): أي ليس منا من رفع صوته عند المصيبة وعند الموت...))[3] ، ثم استدرك عليه بقوله: ((ومما يستدرك عليه: الصلق بالتحريك، والصلقة بالفتح: الصياح والولولة. وفي الحديث: (أنا بريء من الصالقة والحالقة)))[4]. وفي مادة (طبق) قال: ((وقد طابقه مطابقة وطباقا: وافقه

---

[1] الجمهرة: ٣٤/٢ (ثخذ).

[2] المصدر نفسه : ١٩٧/٣ (فمم).

[3] التاج: ٣٧/٢٦.

[4] المصدر نفسه: ٣٩/٢٦.

وساواه..))[1]. ثم اعاد المعنى نفسه في استدراكه، اذ قال: ((ومما يستدرك عليه: تطابق الشيئان: تساويا واتفقا))[2].

ويبدو ان (المستدرك) لم يكن مصطلحا معجميا مبتكرا، وإنما انتقل إليه من علوم اخر، ويرى الدكتور شرف الدين الراجحي أنه مصطلح اسلامي، نشأ نتيجة اهتمام المسلمين بالنصوص الاساسية أو ما يعرف بالنصوص الامهات، التي كانت تأخذ من عنايتهم ما تاخذ تحريا للدقة، وللضبط، ولوثاقة النص. وهو ينطق على علوم الحديث، ولا ينطبق – بطبيعة الحال – على شيء من القرآن؛ لأن النص القرآني قد استقرت به وثاقته منذ نزوله، وبجمعه وتدوينه، في المصحف الامام[3]. أما الحديث النبوي فكان أحوج إلى توثيقه وضبطه؛ وذلك لتعرضه الى الوضع والتدليس.

٦ـ الألفاظ التي تفيد معنى الاشتراك في الدلالة :

استعمل المعجميون ألفاظا أفادت معنى الاشتراك في الدلالة، ولا سيما حين يروون في اللفظ الواحد روايتين مختلفتين في التركيب البنيوي للفظ، من غير أن يشمل ذلك المعنى. ومن تلك الالفاظ (بمعنى، وجميعا، وسواء، وواحد، وكذا).

ومن امثلة ذلك، قول الفارابي: ((ويقال: لك عندي فرحة إن بشرتني، وفرحة: بمعنى))[4]. وقول الصاحب بن عباد: ((الرعل، والارعال جميعا: شدة الطعن وسرعته))[5]. وقول ابن فارس: ((الاشاش، والهشاش سواء))[6]. وقوله ايضا: ((رفض

---

(1) التاج: ٥٠/٢٦.

(2) المصدر نفسه: ٢٦ /٦٠.

(3) ينظر: مصطلح الحديث واثره على الدرس اللغوي عند العرب : ٢٦٠.

(4) ديوان الادب: ١٣٦/١ (باب فعلة).

(5) المحيط: ١٨/٢ (رعل).

(6) المجمل: ٨٠/١ (أش).

النخل ونفضه: واحد))[1]. وقول الرازي: ((وبقاقة: كثير الكلام، والهاء للمبالغة، وكذا البقباق))[2].

والملاحظ في تلك الاقوال ان أصحابها لم يميزوا بين ما ورد في اللفظ الواحد من لغات مختلفة، ولم يفضلوا واحدة على اخرى، مما يدل على تساويها في الفصاحة.

وقد يستعمل المعجمي ألفاظا تعينه –زيادة على ما سبق– في ضبط الكلمة المراد تفسيرها، ومن امثلة ذلك، قول الزبيدي: ((يقال: ما به كؤبة كهمزة، أي: تؤبة، وزنا ومعنى))[3]. ويبدو أن قوله (وزنا ومعنى) قد أفاد في تفسير الكلمة وضبطها في آن واحد باستعمال كلمة واحدة اشتركت هي والاولى – المراد تفسيرها – في البنية والدلالة، فصارت العبارة بذلك مختصرة من دون غموض او تعقيد.

---

[1] المجمل: ٣٩١/٢ (رفض).

[2] المختار: ٧٣ (بقق).

[3] التاج: ٩٣/٤ (كأب).

الخاتمة
المعجم المقترح

بعد إتمام هذا العمل، بتمهيده وفصوله الثلاثة، أصبحت معالم المعجم العربي واضحة فمنها ما كان حسناً، ومنها ما بعد عن الحسن، فأمسى مأخذاً وعيباً يسجل في صحيفة عنوانها ما عيب على المعجميين في تآليفهم. فكان لزاماً علينا ان نضع مقترحاً يحمل معالم معجم سليم، جاعلين ما كتبناه في أثناء هذه الرسالة مناراً يضيء لنا الدرب، ويدلنا على كبوات من سبقنا، فيجنبنا الوقوع فيها. وقد قسمنا تلك المقترحات والوصايا على طوائف ست، هي:

أولاً: المادة اللغوية

أ- أن يعتمد في تأليفه على المنهج الاختياري، الذي يرمي الى اختيار الفصيح، أو ما يسمى أحياناً ، الصحيح، والجميل والحسن، وارجاء الوحشي المستنكر، والغريب، ونحو ذلك.

ب- أن يعتمد في تأليفه على الاصول الاربعة (السماع، والرواية، والقياس، والنقل من المصادر)، مع اختلاف نسبة الاعتماد عليها، وعدم التزمت في التزام السماع فقط، من غير ان يكون معه شيء من القياس، إذا ما دعت الحاجة إليه؛ لأن اللغة بوصفها كائناً حياً في تطور مستمر، لذا ينبغي ان تتسع لكل جديد، يتسق مع أصولها وقوانينها. ومما يزاد على ذلك في مشروعية القياس اللغوي أننا نراه معتمداً عليه في ظواهر لغوية كثيرة أشار إليها أصحاب المعجمات المتقدمة، كالتعريب، الذي ارتكز في أساسه على مبدأ القياس في ضم الالفاظ الاعجمية تحت لواء المقاييس العربية.

وفيما يخص النقل من المصادر، فلابد للمعجمي أن يضع أمامه المعجمات المتقدمة جميعاً، ويخضع ما جمعه للمعارضة والموازنة، فما تشابه منه حذف وما اختلف دون، وعدم اتخاذ تعدد المصادر حجة لتكرار المادة اللغوية، مثلما حصل في المعجمات المتأخرة، أمثال (لسان العرب، وتاج العروس).

ج- أن يتحرر المعجم الحديث من تلك المعايير، التي جعلها العلماء الاوائل معيارين احدهما: زمني، ويحكم فيه على صحة المادة اللغوية اعتماداً على مبدأ المعاصرة. وهو مبدأ نفسي لا علمي، فهم يغضون النظر عن نتاج الشاعر ومدى اجادته في تحري الصواب، والنسج على منوال العرب في كلامهم، ويعتمدون على من عاصرهم. وقد مر بنا آنفاً كيف ان أبا عمرو بن العلاء قد اعترف للفرزدق وجرير بأن شعرهما جدير بالرواية لولا تأخر زمنها بالنسبة الى عصره. وهذا ما حرم اللغة من ثروة من الاضافات في المفردات والتعبيرات، فأصبحت تآليفهم عاجزة عن بيان التطور التاريخي، الذي تعرضت له الالفاظ على مر العصور.

ولكيلا نقع في ما وقع فيه السابقون لابد ان نستبدل بهذا المعيار معياراً آخر، يتخذ من مستوى النتاج أساساً يعتمد عليه في قبول المادة اللغوية أو رفضها.

والاخر: مكاني، ويحكم فيه على صحة المادة اللغوية اعتماداً على طبيعة البيئة التي تحكى فيها. وفي ذلك وضع اللغويون تحديدات قبلية، سموا بموجبها القبائل التي يؤخذ عنها وقد خلف ذلك اغفال مفردات واستعمالات كثيرة. ودليل ذلك أن القبائل التي اعتمد عليها اللغويون في بنية المعجمات، وعدوها معيناً للاستشهاد، هي أقل من تلك القبائل ،التي غدت فصيحة بلهجاتها المستعملة في التعبير القرآني، فلماذا تستبعد لغات هذه القبائل حين ينظر إليها على انها لهجات تطرفت في السكن، ويؤخذ بها حين يستشهد بما استعمل القرآن من ألفاظها[1] ؟!

ولتجنب ذلك الاضطراب لابد أن نستبدل بهذا الحظر العام حظراً انتقائياً، يستبعد من الأداء اللغوي لتلك القبائل والمناطق ما يشذ عن طبيعة الصيغ والاستعمالات؛ لاستدراك كثير مما فات المعجمات[2].

د- أن يكون لكل لفظة شاهد فصيح، يؤكد معناها ويثبته، ويضفي عليها صفة الشرعية، ويبين طرق استعمالها، وإلا أصبحت محط شك وريبة.

---

[1] ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: ٣٣٠ و ٣٣١.

[2] ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة : ٧٧ و ٧٨.

ثانياً: المنهج

لابد أن يعتمد في تأليفه على نظام الالفبائية الاصولية، الذي يبنى على اساس واحد وهو الترتيب الالفبائي، من غير أن يكون معه شيء آخر مثلما حصل في نظام الأبنية الالفبائية. وهو نظام سهل، يمكن القارئ من الوصول الى مراده بوقت قليل وجهد أقل، وهذه ميزة لا نجدها في الانظمة الاخرى؛ لما تحتاج إليه من معرفة بمسائل التصريف من اعلال وابدال، ونحو ذلك.

ثالثاً: الترتيب الداخلي

أ- ينبغي ان ترتب المداخل الفرعية ترتيباً اشتقاقياً، أي تقديم الاصل على الفرع. وهو ما افتقرت إليه معظم المعجمات المتقدمة، فتارة تفتتح المادة بالفعل، وتارة أخرى بالاسم، أو المصدر، أو الوصف، ونحو ذلك بلا مسوغ.

ب- أن يراعى عامل التجرد والزيادة، فيقدم المجرد على المزيد، سواء أكان في الافعال، أم في الاسماء.

ج- أن يراعى الترتيب الوضعي في ايراد المعاني، فلا بد أن تقدم الحقيقية منها على المجازية.

د- ان تسجل الاعلام في اخريات المواد، ويحذف ما يمكن الاستغناء عنه، ولابد ايضا من شرح واف لمعانيها، فليس صواباً أن تترك غفلاً.

رابعاً: الضبط.

أ- ينبغي ان تضبط الالفاظ بالعبارة أو بالميزان، ولا يعتمد على القلم في ذلك؛ لانه عد سبباً رئيساً في حدوث التصحيف، فالرموز والعلامات التي تفرق بين الحروف وحركاتها قد تختفي مع الزمن، أو يغير موضعها. ويترتب على ذلك نطق الفاظ جديدة لم تعرفها العربية ثم يأتي اللغوي ويدون الاصل والتصحيف معاً، فتصير الكلمة الواحدة كلمتين أو ثلاثاً، ومن ذلك قولهم: ان (الحال، والخال، والجال) بمعنى الراية، وهي في حقيقتها ليست الا كلمة واحدة والاخريات مصحفات عنها.

ولعل الامر الوحيد الذي يعيننا في معرفة ما صحف جمع أكبر عدد من الرسائل اللغوية والمعجمات المتقدمة، والاطلاع على ما قالته إزاء تلك الالفاظ. وما بقي منها احتكمنا فيه الى الاشتقاق. فإذا أوجدنا له مادة تشترك معه في معانيه حكمنا بصحته، فإن لم نجد رجحنا تصحيفه [1].

ب- ينبغي ان تستعمل العبارات الضابطة حيث يحتاج إليها، ولا داعي لاستعمالها في الحروف جميعاً، إلا إذا دعت الضرورة الى لذلك، كأن يشوبها الغموض، أو يجمعها الشكل مع حروف اخرى. وقد رأينا آنفاً كيف ان المعجميين الذين عنوا بضبط الفاظهم بالعبارة وحرصوا على مراعاة ذلك في معظمها ، قد شاب عملهم شيء من الحشو والتكرار، الذي لا فائدة من ورائه.

خامساً: التفسير

أ- ينبغي ان يحدد أسلوب التفسير بحسب طبيعة الكلمة وما يلائمها، ففي أسلوب المغايرة – مثلاً – لابد أن تكون الالفاظ المفسرة مما يتضح معناها تماماً، مع مراعاة الدقة في اختيار الالفاظ المفسرة، بحيث تكون واضحة ومفهومة، والا أصبح القارئ أمام لفظة

[1] ينظر المعجم العربي: ٧٤٩/٢، د. حسين نصار.

اخرى تحتاج كالاولى الى تفسير، كقول الصاحب بن عباد: ((والخصوف من الابل خلاف الجرور)). وقول ابن منظور: ((الصرود من البلاد خلاف الجروم)). ومثله – ايضا – يقال في اسلوب التفسير بالمرادف. وهو ما اسميناه بـ (التعريف الدوري).

ب- أن يتجنب الاعتماد في التفسير على معرفة القارئ، فليس صواباً أن تفسر الكلمة بـ (معروف، أو نبت، أو حيوان،أو موضع، أو قرية، ونحو ذلك)؛ لأن تلك الالفاظ لا تحقق الغاية التي من أجلها ألف المعجم. فالمعجمي حين يصف الكلمة بانها معروفة قد تكون معروفة عنده فقط، أما عند غيره فقد تكون غامضة. وكذلك الالفاظ التي يشار بها الى الموضع،او النبات، أو القبيلة، فلا ينبغي ان يكتفى بذلك عند التفسير، إنما يجب ان يفسرها بشكل يجعلها مفهومةً؛ لان عدداً منها أصبح اعلاماً لاشياء لا يتصور شكلها الا بوصفها، ولا ضير في استعمال الصور المرسومة بشرط ان تكون مع الالفاظ التي تشير الى اشياء ، يجهل القارئ هيآتها .

ج- ان يستثنى من سبل التفسير التفسير بالسياق الاجتماعي؛ لأن مضاره فاقت منافعه فكان سبباً في تضخم المعجم العربي، وتحشيته بأشياء زائدة، نفعها نزر لا يسوغ ذكرها.

د- عدم الشغل عند التفسير بتوضيح جوانب لا تفيد القارئ في ادراك المعنى، كأن يكتفي المعجمي بتسجيل ما روي في الكلمة من لغات، او يكتفي بتوضيح الاستعمال اللغوي للفظة، أو يعمد الى بيان مفرد الكلمة أو جمعها فقط، ظاناً بان ذلك كفيل بشرح معناها.

سادساً: المصطلح المعجمي

أ- ان تتوخى الدقة في استعمال مصطلحي (الدخيل، والمعرب)، ووجوب التفريق بينهما. فقد رأينا آنفاً أن المعجمات المتقدمة خلطت بينهما غالباً. ويجب أن تؤسس تلك التفرقة على معيار البنية فقط، واستبعاد المعيار الزمني ، الذي يتخذ مما سمي بـ(عصور الاحتجاج) حدوداً لعد كل ما استعمل فيها معرباً وان لم يحرف بناؤه .وعليه ينبغي ان يسمى اللفظ

(دخيلاً) إذا لم يحرف بناؤه وأن استعمل في عصور الاحتجاج، أما ما حرف بناؤه وصار موافقاً للأوزان العربية فأنه يسمى (معرباً) وإن استعمل بعد عصور الاحتجاج.

ب- أن تستبعد الالفاظ المصنوعة والمصحفة، كقولهم: ((الهيمغ: الموت الوحي)) ،والصواب بالعين المهملة. وقولهم: ((السدف: وهو الشخص))، والصواب بالشين المعجمة. وقولهم: ((يوم بغاث))، والصواب بالعين المهملة.

ج- أن يعتمد على الرموز المعجمية، بشرط الا تخل بمعنى الكلمة وحقيقتها، كما هو الحال في استعمال الرمز (مع) للاشارة الى المعرب، من غير بيان لأصله وما حصل فيه بعد التعريب.

مصادر البحث ومراجعه

- أ. الكتب

- القرآن الكريم

- الاتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)، الطبعة الثالثة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، لمسعود بوبو، وزارة الثقافة دمشق ،١٩٨٢م.
- الاحتجاج بالشعر في اللغة، للدكتور محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي القاهرة، د.ت.
- أساس البلاغة، لجار الله ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار صادر بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- الاستدراك على المعاجم العربية، للدكتور محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي القاهرة، د.ت.
- الاشتقاق، لعبد الله أمين، الطبعة الاولى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- الاشتقاق، للدكتور فؤاد حنا ترزي، منشورات كلية العلوم والآداب، دار الكتب بيروت، د.ت.
- الاشتقاق والتعريب، للشيخ عبد القادر بن مصطفى المغربي، الطبعة الثانية ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،١٣٦٦ هـ- ١٩٤٧م.

- الاصول في النحو ، لابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي طبع الجزء الاول في مطبعة النعمان ، النجف الاشرف .والجزء الثاني في مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد ، ١٩٧٣م .
- الاضداد في اللغة، للدكتور محمد حسين آل ياسين، الطبعة الاولى، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- الاعراب الرواة، للدكتور عبد الحميد الشلقاني، الطبعة الثانية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، ١٣٩١هـ – ١٩٨٢م.
- الاغاني، لأبي الفرج الاصفهاني (٣٥٦هـ)، شرحه وكتب هوامشه الاستاذ سمير جابر، الطبعة الاولى، دار الفكر، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.
- الاغراب في جدل الاعراب، لابي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.
- الافعال، لابي عثمان سعيد بن محمد المعاقري السرقسطي (المتوفى في حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي،الطبعة الثانية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ١٣٥٩هـ.
- اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد ، لسعيد عبد الله الشرتوني(١٩١٢م) منشورات مؤتمر النصر .
- الألسنية العربية، لريمون طحان، الطبعة الاولى، دار الكتاب اللبناني بيروت، ١٩٧٢م.
- الامالي ، لابي علي القالي (٣٥٦هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، د.ت.

- انباه الرواة على انباه النحاة ، لعلي بن يوسف بن ابراهيم القفطي(٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد ابي الفضل ابراهيم، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٠م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب (الانتصاف من الانصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

ب

- البارع في اللغة، لابي علي القالي، تحقيق: هاشم الطعان، الطبعة الاولى، دار الحضارة العربية، بيروت، ١٩٧٥م.
- البحث اللغوي عند العرب، للدكتور احمد مختار عمر، الطبعة الثانية، عالم الكتب القاهرة ،١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق: محمد ابي الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ت.
- البيان والتبيين، لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: الدكتور درويش جويدي، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

ت

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥هـ) تحقيق: ثلة من الاساتذة، مطبعة حكومة الكويت، طبعت الاجزاء (١-٢٦) بين سنتي (١٩٦٥ و١٩٩٠م).
- تاريخ آداب العرب، للدكتور مصطفى صادق الرافعي، الطبعة الثانية، مطبعة الاستقامة ١٣٥٩هـ – ١٩٤٠م.
- تاريخ علوم اللغة العربية، لطه الراوي، الطبعة الاولى، بغداد، د.ت.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي حققه وراجع أصوله: عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الاولى، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- الترادف في اللغة، للدكتور حاكم مالك لعيبي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
- التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر، للدكتور عبد المنعم محمد حسن الكاروري الطبعة الاولى، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٦م.
- التعريفات، لابي الحسن الحسيني الجرجاني (٨١٦هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الاولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (٦٥٠هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، راجعه: عبد الحميد حسن، دار الكتب القاهرة ،١٩٧٠م.
- التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الاصفهاني (٣٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الاولى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- تهذيب اللغة، لابي منصور محمد بن أحمد الازهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: الاستاذ محمد علي النجار، الدار المصرية للتاليف والترجمة، د.ت.

ث

- الثابت والمتحول – الكتاب الثاني (تأصيل الاصول)، لأدونيس، الطبعة الثانية، دار العودة، بيروت، ١٩٧٩م.

ج

- الجاسوس على القاموس، لاحمد فارس الشرياق، دار صادر، مطبعة الجوائب ١٢٩٩هـ.

- جمهرة اللغة، لابن دريد – ابي بكر محمد بن الحسن الازدي البصـــري (٣٢١هـــ) الطبعة الاولى، دار صادر، بيروت، ١٣٥١هـ.
- الجيم، لابي عمرو الشيباني (٢١٠هـ)، تحقيق: ابراهيم الابياري، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

خ

- الخصائص، لابي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمـد علـي النجـار الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت – لبنان، د.ت.

د

- دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايـين بيروت، ١٩٧٣ م.
- دراسات في القاموس المحيط، للدكتور محمد مصطفى رضـوان، الطبعـة الاولـى منشورات الجامعة الليبية– كلية الآداب، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
- دراسات لغوية، للدكتور حسين نصار،الطبعة الثانية، دار الرائد العربي،بيروت – لبنان ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- دراسات لغوية ، للدكتور عبد الصبور شاهين ، مكتبة الشباب ، ١٩٨٥م .
- الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث، للدكتور محمد حسين آل ياسين الطبعة الاولى، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- الدراسات اللغوية في القرن الثالث الهجري مع تحقيق كتاب (التقفية)، للدكتور خليـل ابراهيم العطية، القاهرة، ١٩٧٣م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، لابي محمد القاسم بن علي الحريـري (٥١٦هـــ) أعادت طبعة بالاوفسيت مكتبة المثنى ببغداد لصاحبها قاسم محمد الرجب.
- دلالة الالفاظ، للدكتور ابراهيم أنيس، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣م.

- ديوان الادب، لابي ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابي (٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور احمد مختار عمر، مراجعة: الدكتور ابراهيم أنيس، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

ر

- رواية اللغة، للدكتور عبد الحميد الشلقاني، دار المعارف بمصر، د.ت.
- الرواية والاستشهاد باللغة، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٢م.

ز

- الزبيدي في كتابه تاج العروس، للدكتور هاشم طه شلاش، الطبعة الاولى، دار الكتاب للطباعة، بغداد، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

س

- سلامة اللغة العربية، لعبد العزيز عبد الله محمد، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

ش

- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ومعه كتاب (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل)، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن الناظم (٦٨٦هـ) منشورات ناظم خسرو، بيروت – لبنان، د.ت.
- شرح الحدود النحوية، لعبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور زكي فهمي الالوسي، جامعة بغداد – بيت الحكمة، د.ت.

- شرح المراح في التصريف، لبدر الدين محمود بن احمد العيني (٨٥٥هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٩٩٠م.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، لشهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩هـ) عني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني ، الطبعة الاولى ، مطبعة السعادة مصر ، ١٣٢٥هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري (٥٧٣هـ) مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سلطنة عمان ،١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

ص

- الصاحبي في فقه اللغة، لابي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.
- الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية، لاسماعيل بن حماد الجوهري (المتوفى في حدود ٤٠٠هـ)، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، الطبعة الاولى، دار العلم للملايين القاهرة، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٦م.

ض

- ضحى الاسلام، لاحمد أمين، الطبعة العاشرة، دار الكتاب العربي،بيروت – لبنان ، د.ت.

ط

- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ)،قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين، لابي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م.

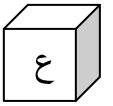

- العربية والغموض، للدكتور حلمي خليل، الطبعة الاولى، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ١٩٨٨م.
- العصر العباسي الاول، للدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- علم اللغة العام، للدكتور توفيق محمد شاهين، الطبعة الاولى، دار التضامن، القاهرة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- علوم الحديث ومصطلحه، للدكتور صبحي الصالح، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة دمشق، دمشق ،١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، دار الجبل، بيروت – لبنان ،١٩٧٢م.
- العين، للخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي، دار الرشيد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

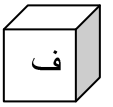

- فاكهة البستان ، لعبد الله البستاني ، المطبعة الاميركانية ، بيروت، ١٩٣٠م.
- فصول في فقه اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.
- فقه اللغة، للدكتور علي عبد الواحد وافي، الطبعة السادسة، لجنة البيان العربي ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤ هـ)، تحقيق: الدكتور احسان عباس دار الثقافة، بيروت – لبنان.
- في أصول اللغة والنحو، للدكتور فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.

- في اللغة ودراستها، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ،١٩٧٤م.
- في اللهجات العربية، للدكتور ابراهيم أنيس، الطبعة الرابعة ، مكتبة الانجلو المصرية المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٣م.

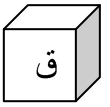

- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي الشيرازي (٨١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبد الصبور شاهين، دار القلم جامعة القاهرة ،١٩٦٦م.
- القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين، الطبعة الثانية ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٣م.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، لمحمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، د.ت.

- كتاب سيبوية، ابي بشر عمرو، الطبعة الاولى، بولاق،١٣١٦هـ.
- كشاف اصطلاحات الفنون، لمحمد علي الفاروقي التهانوي (المتوفى في القرن الثاني عشر)، تحقيق: الدكتور لطفي عبد البديع، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م.
- كلام العرب من قضايا اللغة العربية، للدكتور حسن ظاظا، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٦م.

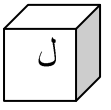

- لسان العرب، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، د.ت.
- اللغة العربية– معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، الطبعة الثانية، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- اللغة العربية وعلومها، لعمر رضا كحالة، مكتبة النسر بدمشق، دار المعلم العربي المطبعة التعاونية بدمشق ،١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، للدكتور عبد اللطيف الصوفي، الطبعة الاولى دار طلاس، ١٩٨٦م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
- لمع الادلة في اصول النحو، لابي البركات عبد الرحمن الانباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ،١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م.

م

- متن اللغة، لاحمد رضا العاملي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.
- مجمل اللغة، لابي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- محاضرات عن مستقبل اللغة العربية، للدكتور ابراهيم أنيس،جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٩ – ١٩٦٠م.
- المحكم في نقط المصاحف، لابي عمر الداني (٤٤٤هـ) ، تحقيق: عزة حسن مطبوعات مديرية احياء التراث القديم، دمشق ، ١٣٧٩هـ–١٩٦٠م.
- المحكم والمحيط الاعظم في اللغة، لعلي بن اسماعيل بن سيدة (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، الطبعة الاولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

- المحيط في اللغة، للصاحب اسماعيل بن عباد (٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الطبعة الاولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- محيط المحيط، لبطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧م.
- مختار الصحاح، لمحمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي (المتوفى في حدود ٧٠٠هـ)، دار الرسالة ، الكويت ، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- المدارس المعجمية – دراسة في البنية التركيبية، للدكتور عبد القادر عبد الجليل الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان ،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- المدخل الى علم اللغة، لمحمود فهمي حجازي، دار الثقافة، القاهرة ،١٩٧٦م.
- مدخل الى فقه اللغة العربية، للدكتور أحمد محمد قدور، الطبعة الاولى، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- المزهر في علوم اللغة وانواعها، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد احمد جاد المولى وآخرون دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (٧٧٠هـ)، الطبعة الاولى، المطبعة الاميرية بالقاهرة، د.ت.
- مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، للدكتور شرف الدين علي الراجحي، الطبعة الاولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، د.ت.
- المعاجم العربية – دراسة تحليلية، للدكتور عبد السميع محمد أحمد، الطبعة الاولى ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- المعاجم العربية– مع اعتناء خاص بمعجم العين، للدكتور عبد الله درويش، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٦م.
- المعاجم اللغوية العربية – بداءتها وتطورها، للدكتور إميل يعقوب، الطبعة الاولى، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م.

- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، للدكتور محمد احمد ابو الفرج دار النهضة العربية، ١٩٦٦م.
- المعجمات العربية – نقد وتقويم، لنورية ذاكر العاني، الموسوعة الصغيرة (٣٧٢) بغداد ،١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- معجم الادباء، لياقوت الحموي الرومي البغدادي (٦٢٦هـ)، دار المتشرق بيروت – لبنان، د.ت.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي الرومي البغدادي ، دار صادر، دار بيروت، بيروت ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.
- المعجم العربي – بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، للدكتور رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- المعجم العربي بين الماضي والحاضر، للدكتور عدنان الخطيب، الطبعة الاولى القاهرة، ١٩٦٦ – ١٩٦٧م.
- المعجم العربي – نشأته وتطوره، للدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة ،١٩٥٦م.
- المعجم الوسيط، اخرجه: الدكتور ابراهيم انيس واخرون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٤م.
- مقاييس اللغة، لابي الحسين احمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- مقدمة ابن خلدون، دار الشعب، القاهرة، د.ت.
- من اسرار اللغة، للدكتور ابراهيم انيس، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
- المنجد في اللغة، للاب لويس معلوف، الطبعة الثانية والعشرون،دار المشرق بيروت، د.ت.
- من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الاولى، دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٦م.

- من لغات العرب لغة هذيل ، للدكتور عبد الجواد الطيب ، جامعة طرابلس ، د.ت.

ن

- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، للأب انستاس ماري الكرملي القاهرة ١٩٣٨م.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، للدكتور نعمة رحيم العزاوي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.

و

- الوجيز في فقه اللغة، لمحمد الانطاكي، الطبعة الثانية، منشورات دار المشرق، د.ت.

- ب: المقالات

- اولية تدوين المعاجم، ليوسف العش، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد السادس عشر، ١٩٤١م.
- تطور التأليف المعجمي عند العرب، للدكتور هاشم طه شلاش، دراسات عربية وإسلامية، العدد الاول، السنة الاولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨٢م.
- التقفية في اللغة للبندنيجي، للدكتور خليل العطية، مجلة المورد العراقية، المجلد الخامس العدد الرابع ، ١٩٧٦م.
- دراسة في مختار الصحاح، للدكتور هاشم طه شلاش، مجلة المجمع العلمي العراقي المجلد الرابع والعشرون، الجزء الثالث، ١٩٨٣ م.
- المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها، لابي طالب زيان، مجلة المجمع العلمي العربي ، دمشق، الجزء الاول، المجلد الاربعون، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.

- من قضايا المعجمية العربية المعاصرة، للدكتور عفيف عبد الرحمن، مجلـــة مجمـــع اللغـــة العربية الاردني، العدد الخامس والثلاثون، السنة الثانية عشرة، ١٩٨٨م.